المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص دراسات دبلوماسية

دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزعات الإقليمية

ليبيا نموذجا: (2011- 2015)

مذكرة تخرج مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

زوليخة ربيعة د. منصور لخضاري

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الجامعة	الصفة
فليسي نرجس	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
منصور لخضاري	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا و مقررا
حمزة غول	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضو مناقشا

السنة الجامعية:

.2016/2015

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص دراسات دبلوماسية

دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزعات الإقليمية

ليبيا نموذجا: (2011- 2015)

مذكرة تخرج مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة:

زوليخة ربيعة

إشراف الأستاذ:

د. منصور لخضاري

السنة الجامعية:

2016/2015.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

بعد الشكر و الحمد لله على نعمته و فضله و بعد الصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه الصلاة و السلام.

اتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف: الدكتور منصور لخضاري الذي تفضل بقبوله الاشراف على هذه الدراسة و لم يبخل علي بتوجهاته العلمية و نصائحه القيمة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل كل من

الدكتور: مغراوي لقمان.

الدكتور: غريب حكيم.

و كل طاقم المدرسة.

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى الوالدين الكريمين

وإلى خالي عمار

و أخواتي

و كل صديقاتي

ملخص الدراسة:

تبرز الجزائر كدولة فاعلة في القارة الإفريقية، بحيث أصبحت تلعب دور الفاعل الاساسي في منطقة الساحل الافريقي بالخصوص.

حيث شكلت الأوضاع الأمنية و التحولات السياسية و الواقع الاقتصادي و الاجتماعي لدول الجوار الجزائري مصدر قلق و تهديد دائم لأمنها القومي، بالنظر لما تخلقه هذه البيئة الأمنية الاقليمية من تهديدات عابرة للحدود بمختلف أنواعها من ارهاب، جريمة منظمة، هجرة غير شرعية، تجارة بالمخدرات و الأسلحة و غيرها من التهديدات اللاتماثلية.

و نظرا لخصائص الحدود الجزائرية و صعوبة تضاريسها و انكشافها على الصحراء، جعل من الصعب التحكم فيها من خلال القوة العسكرية.

كل هذا جعل الجزائر ملزمة بالتركيز على مقاربة أخرى غير القوة العسكرية لضمان أمنها القومي، من خلال تبنيها لدبلوماسية أمنية نابعة من جملة مبادئ سياستها الخارجية، إضافة على التنسيق و التعاون مع دول الجوار في القضايا الأمنية المحلية من أجل إنشاء نظام أمني إقليمي.

تعد الأزمة الليبية والانعكاسات الناجمة عنها أكبر مصدر تهديد مباشر يلاحق الأمن القومي الجزائري و هذا بحكم القرب الجغرافي الذي يربطها مع ليبيا، و على إثر هذا سطّرت الجزائر في تعاملها مع هذه الأزمة مقاربة جديدة قائمة على ثلاث ركائز أساسية و هي الحل السلمي للازمة، رفض التدخل الأجنبي، و العمل على جمع الفرقاء الليبيين للجلوس إلى طاولة المفاوضات، و هذا من أجل تحقيق الأمن و السلم لكلا البلدين. علما أن الجزائر تعمل على أن يظل دور الدبلوماسي دئما جامعا للأطراف المتنازعة لا مفرقا.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية، السياسة الخارجية، النزعات، الإقليم.

Abstruct :

Algeria tend to be an active state in African continental by playing the effective role. Security matters, political changes and social- economic facts have become a source of permanent threats of its national security. cross-border threats, Such as: terrorism, organized crime, drug and arm dealing and other asymmetric threats represent a challenge for the specific nature of the Algerian borders.

For that purpose, Algeria is obliged to focus on other approach, accept the military one, to ensure its national security. The appropriate approach consists of its own diplomacy basis, coordination and cooperation with neighboring countries in security issues.

Libya crises considered as the biggest current threat. Algeria has its specific approach , based on the rejection of foreign interference , collect the different parties for attempt of negotiation, to enhance the role of diplomacy that gather the dispersed parties as a solid and fixed principal.

Key words: Diplomacy- foreign policy- conflicts- province

خطة المذكرة

مقدمة:

الفصل الأول: مسار تطور الدبلوماسية الجزائرية.

المبحث الاول: الدبلوماسية الجزائرية قبل الثورة.

المبحث الثاني: دبلوماسية الثورة الجزائرية 1954- 1962

المبحث الثالث: دبلوماسية الجزائر المستقلة.

الفصل الثاني: المقاربة الدبلوماسية الأمنية الجزائرية لإدارة النزعات الدولية.

المبحث الاول: طبيعة النزعات الإقليمية لدول الجوار الجزائري.

المبحث الثاني: محددات التصور الجزائري للتعامل مع النزعات الاقليمية.

المبحث الثالث: فعالية المقاربة الجزائرية للتعامل مع التهديدات الاقليمية.

الفصل الثالث: المقاربة الجزائرية للتعامل مع النزاع الليبي.

المبحث الاول: خلفيات ومسارات تطور الأزمة الليبية.

المبحث الثاني: موقف الجزائر من تطورات الأزمة الليبية.

المبحث الثالث: الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع الأزمة الليبية.

الخاتمة:

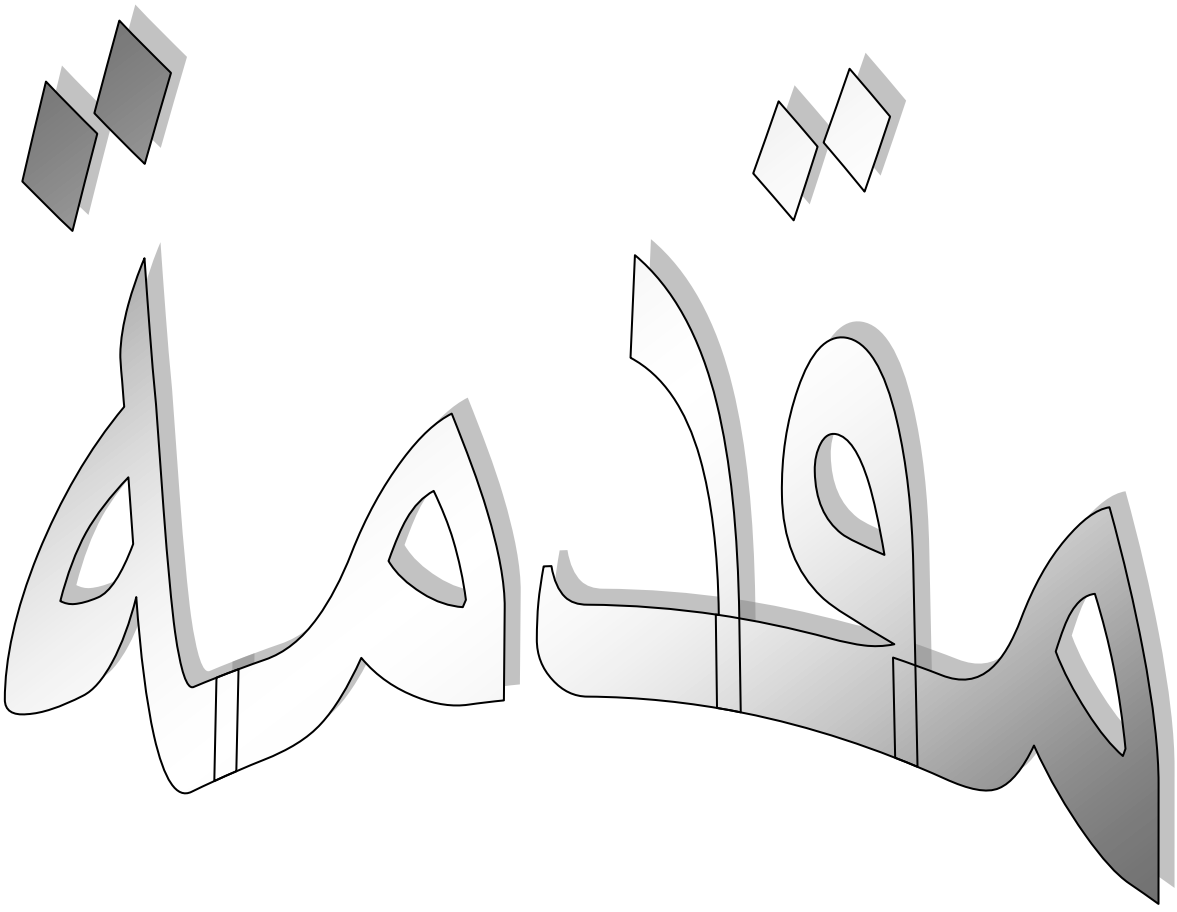
مقدمة

مقدمة:

تعرف الدبلوماسية الجزائرية حضورا بارزا في التدخل في الكثير من القضايا الإقليمية و الدولية التي تتصل بها وبدوائر انتمائها،و تجلى ذلك من خلال الدور الذي لعبته خلال فترة من المحطات التاريخية، سواء قبل الاستقلال من خلال المشاركة في المؤتمر الأفروأسياوي سنة 1955 أو المؤتمر الأول لحركة عدم الانحياز عام 1961، بالإضافة إلى الجهود الدبلوماسية التي بذلت من خلال اتفاقيات إيفيان التي مهدت للاستقلال،كما كان للجزائر دور من خلال دبلوماسيتها النشطة في الفترة السبعينات في إطار حوار جنوب جنوب أو بعد ذلك من خلال قيامها بدور الوساطة في مختلف النزاعات في إفريقيا و أسيا .رغم ذلك فإن الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر خلال فترة التسعينيات جعلتها تفقد بعضا من تميزها الدبلوماسي الاقليمي و الدولي، إلا أنها استرجعت حنكتها الدبلوماسية في إطار علاقاتها مع الدول الأجنبية،لاسيما الفاعلة منها ،و كذا المنظمات الاقليمية،حيث أن هذه الأخيرة تهدف إلا تكريس إرادة الدول الأطراف في تحقيق أهداف مشتركة المتمثلة في تعزيز التعاون و الاعتماد المتبادل المتكافئ، و العمل على العيش مع بعضها البعض في إطار السلم و الأمن و مواجهة التهديدات الخارجية، كما تهدف إلا تحقيق هدفها الأسمى و هو الوحدة و الاندماج في كتلة واحدة.

لهذا يصعب فهم الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في فضائها الإقليمي، علما أن هذه الأخيرة تعرف تحولات و تغيرات ديناميكية كانت لها انعكاسات على عدة أصعدة بالخصوص الأمن الوطني الجزائري بحيث أن هذه التحولات الإقليمية لم تكن على الصعيد العسكري فحسب، إنما هناك جوانب أمنية غير تقليدية لا تماثلية، و هو ما فرض على الجزائر انتهاج دبلوماسية الوساطة لمواجهة تلك التهديدات الأمنية.

بحيث عرف النشاط الدبلوماسي في الجزائر خلال سنة 2011، حركية ملحوظة بسبب التحولات الاقليمية و الجهوية التي عرفتها مناطق الجوار، كل هذا أفرز بيئة أمنية هشة على الحدود الشرقية للجزائر خاصة الحدود الجزائرية مع ليبيا، فالأزمة الليبية كان لها انعكاسات سلبية على البيئة الأمنية الجزائر بإفرازها لوضع أمني هش و انكشافات أمنية على الحدود ناهيك عن تزايد عدد الجماعات المسلحة في ليبيا و انتشار الأسلحة و التهريب عبر الحدود.

هذا ما يعني أن الجزائر بإمكانها ايجاد حل سلمي سياسي للأزمة ليبيا، بحيث أكدت بعض الدراسات أن المقاربة الجزائر لإعادة اكباب السلم و الاستقرار في ليبيا تقوم على ثلاثة محاور المتمثلة في تعزيز الحوار السياسي بين الفرقاء الليبيين اعتماداً على تجربة الجزائر في مالي ودورها في إعادة السلم الداخلي، ثم تثبيت معادلة الحوار السياسي، وأخيرا العمل ضمن الأطر المؤسساتية الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تحاول استثمار ما يزخر به حقل العلوم السياسية و العلاقات الدولية من نظريات أمنية ومن ثم محاولة اسقاطها لفهم و تفسير المعضلات الأمنية التي تشهدها منطقتي المغرب العربي و الساحل الإفريقي، فضلا عن السعي لإبراز و تبيان مضاعف الخطيرة على الأمن الوطني الجزائري و بالتالي قد تكون سند و معين لصناع القرار في بلورة سياسة أمنية في تعامل الجزائر مع محيطها المغاربي و الساحلي في ظل التطورات الأمنية الراهنة.

و ذلك من خلال:

– إبراز الدور الإقليمي للجزائر في حل النزاعات الإقليمية بحكم ما تحظى به من موقع إستراتيجي في القارة الإفريقية.

– محافظة الجزائر على إستقرار المنطقة من خلال سياستهاالخارجية و معالجة الأمور بمنطقية .

– لفت الإنتباه إلى القدرات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر ضمن آداء محكم لشبكة دبلوماسية قادرة.

أهداف الدراسة:

– إثراء الرصيد المعرفي من خلال الإطلاع على تطور التاريخي الذي مرت به الدبلوماسية الجزائرية في ماضيها و حاضرها.

– معرفة المكانة التي تحظى بها الدبلوماسية الجزائرية على الساحة الدولية.

إثراء الرصيد المعرفي من خلال الإطلاع على دور الدبلوماسية الجزائرية و وساطتها في حل النزاعات الإقليمية في القارة الإفريقية.

– معرفة التغيرات التي طرأت على الدبلوماسية الجزائرية خلال فترة الأزمة السياسية التي مرت بها الجزائر .

– تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مكانة الجزائر، على الصعيد الإقليمي و الدولي و الدور الذي تلعبه للحفاظ على السلم و الأمن و الاستقرار في الإقليم.

الدراسات السابقة:

- **الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الاثيوبية لمحمد بوعشة،** و تطرق فيها إبراز أهم المراحل الأساسية للدبلوماسية الجزائرية، و أشارة إلى نقطة أساسية و هي الوساطة الجزائرية في مختلف النزعات بالخصوص الوساطة الجزائرية بين النزاع الاثيوبي و اريتيري خلال رئاستها لمنظمة الوحدة الافريقية. وتناولت هذه الدراسة نشاط الدبلوماسية الجزائرية انطلاقا من القمة ال 34 التي انعقدت سنة 1998بواغادوغو تحضيرا للقمة ال 35 التي انعقدت فيما بعد في الجزائر بعد أن حشدت لها اهتمام القادة الأفارقة، والتي تحركت خلالها الجزائر لإنهاء الحرب الدائرة في القرن الإفريقي بصفتها رئيسة منظمة الوحدة الإفريقية، وتطرق فيها الكاتب كذلك إلى الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل إقناع الطرفين للوصول إلى اتفاق إطلاق النار، مع الإشارة إلى الدعم الذي وجدته الجزائر من الشركاء الدوليين كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة .كما أشارت الدراسة إلى بعض العراقيل التي اعترضت الجهود الجزائرية متمثلة في تخوف الدول المجاورة للجزائر على مصالحها جراء تزايد النفوذ الجزائري في إفريقيا، تبعا لأي نجاح تحققه في وساطتها.
- **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الازمة 1992-1997 ل عبد الله بالحبيب،** بحيث تطرق فيها إلى إبراز الى ابراز محددات السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة مشيرا بالتفصيل إلى أهم العوامل التي أدت إلى بروز هذه الازمة، و فيما تمثل سلوك

السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة، بالإضافة إلى عرضه للسلوك الذي انتهجته الجزائر من إدارة الازمة السياسية في تلك الفترة.

- **سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار الاتحاد الإفريقي** ، بحيث تطرق إلى إبراز أهم محددات و مبادئ الدبلوماسية الجزائرية، بالإضافة إلى الالمام بأهم المراحل التاريخية التي مرت بها الدبلوماسية الجزائرية، على رغم من أنه تجاهل فترة مهمة من الحياة السياسية للجزائر المتمثلة في الازمة السياسية التي عرفتها الجزائر، بإضافة إلى تطلرقه بالتفصيل إلى دور الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي.

- **بونقطة محمد مسعود، الدبلوماسية الجزائرية في إطار جامعة الدول العربية، دراسة حالة: المبادرة الجزائرية للإصلاح** ، بحيث تناول من خلال دراسته إلى الحديث المفصل عن التطور التاريخي للدبلوماسية الجزائرية، و بعدها تماول بالتفصيل دور الدبلوماسية الجزائرية في إطار جامعة الدول العربية.

- **محمد مسعود بونقطة، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية**، بحيث تطرق فيها إلى تحديد مفهوم الأمن و مستوياته، و الى أهم النظريات التي تفسر مفهوم و الأمن، إضافة إلى الاشارة إلى سياسة الخارجية الجزائرية و أبعادها الداخلية و الخارجية مركزا على أهم المبادئ و المحددات التي ترتكز عليها السياسة الخارجية الجزائرية، بالإضافة إلى ابرزه لطبيعة التهديدات و التحديات الأمنية للجزائر في المغرب العربي.

- **بوسكين سليم، تحولات البيئية الاقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014**، بحيث تطرق إلى ابراز مفهوم الأمن الوطني و أهم التهديدات التماثلية و اللاتماثلية التي يشهدها الجوار الجزائري و تدعيات هذه الأخيرة على الأمن الجزائري، بالإضافة إلى جهود التي بذلتها الجزائر حيال ما يحدث داخل اقليمها.

مبررات اختيار الموضوع:

إن الموضوع محل البحث يحتاج لجهد كبير و دراسة عميقة و منهجية دقيقة، تجعلنا نفهم مساهمة النشاط الدبلوماسي للجزائر لإيجاد مخرج للأزمة الليبية و انطلاقا من ذلك فقد تنوعت المبررات و الدوافع لمعالجة الموضوع ،علما أن الأزمة الليبية لها تأثيرات وخيمة على الأمن الداخلي للجزائر.

1).المبررات الموضوعية:

إن اختيارنا لهذا الموضوع لا يتوقف عند الوصف و التفسير، بل يتعدى ذلك لأن العمل ذا قيمة علمية و عملية، نتوصل من خلال هذه الدراسة إلى نتائج أكاديمية موضوعية جديدة، معتمدة في ذلك على التحليل المعمق للوصول إلى خلفيات الحقيقة التي تقف وراء الموضوع إضافة إلى أهمية الموضوع من خلال:

- الدبلوماسية الجزائرية أنجع الدبلوماسيات على مستوى القارة الافريقية و المستوى العربي لهذا أصبح يعتمد عليها في تمثيل دول القارة على مستوى المحافل الدولية.
- تدهور الوضع الأمني الذي يشهده الجوار الجزائري، إضافة إلى تفاقم النزعات، كل هذا لها انعكاسات سلبية على الأمن الوطني الجزائري.
- من جهة أخرى تبان العلاقة و الترابط الوثيق بين الأمن الوطني و الأمن الإقليمي.

2).المبررات الذاتية:

يعد اختياري لهذا الموضوع نابع من إهتمام شخصي بالدرسات الأمنية، و بالخصوص تلك التي لها صلة بالأمن الوطني الجزائري، ضف إلى ذلك أن الموضوع يجمع في طياته ثلاثة مقاييس مدروسة: الدبلوماسية الجزائرية، تقنيات التفاوض، الأمن الدولي.

على ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف تتعامل الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمات الإقليمية؟ و كيف كان أداؤها في التعامل مع الأزمة الليبية باعتبارها أكثر الأزمات الإقليمية تأثيرا و انعكاسا على المشهد الأمني و السياسي في المنطقة؟

التساؤلات الفرعية:

- ماهي أهم المحطات التاريخية التي مرت بها الدبلوماسية الجزائرية؟ و ما هي مبادئ الدبلوماسية الجزائرية ؟
- ؟ ما طبيعة التهديدات التي يشهدها الجوار الجزائري؟ ما هي تداعيات هذه الأخيرة على الأمن الجزائري؟ و فيما تمثلت المقاربة الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في نطاقها الإقليمي؟ و ما مدى فعالية هذه المقاربة؟
- ما طبيعة النزاع الليبي؟ و ما موقف الجزائر من تطورات أحداث؟ و ما هي الجهود المبذولة من طرف الجزائر لإدارة النزاع الليبي؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة نطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

يعكس تحرك الدبلوماسية الجزائرية منطلقات و محددات السياسة الخارجية الجزائرية، و لاسيما ما يكرس المقاربة الجزائرية في التعامل مع الأزمات الإقليمية.

الفرضيات الفرعية:

1) كلما كانت للدبلوماسية الجزائرية جذور تاريخية، فإنها تحقق نجاحات مختلفة عبر الزمن.

2) يرتبط ضمان الأمن الجزائري بمدى قدرتها على تحصين نفسها داخليا و العمل على التنسيق مع الشركاء الإقليمي خارجيا.

3) تحقيق الأمن الوطني مرهون بإيجاد حل سياسي سلمي و رفض أي تدخل عسكري للنزاع الليبي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:

تقتصر دراستنا على البحث و التركيز على نشاط و دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزعات الإقليمية خصوصا في منطقة ليبيا.

الحدود الزمانية:

ترتبط هذه الدراسة من حيث إطارها الزماني بمرحلتين، الاولى و التي تخص بالتطور التاريخي للدبلوماسية الجزائرية و تكون بدايتها بالدبلوماسية الجزائرية قبل الثورة إلى غاية يومنا هذا، ثم المرحلة الثانية من الدراسة و التي تخص بدراسة النزاع الليبي و تطوراته و دور الجزائر من أجل احتواء الأزمة من فترة الممتدة من 2011 إلى 2015.

الإطار النظري للدراسة:

نظرا للأهمية البالغة للنظرية في البحوث العلمية، إضافة إلى تحقيقها للنتائج مهمة، فقد ارتأينا أن تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من النظريات للفهم الجيد للموضوع.

- ❖ نظرية الدور:

تعنى هذه النظرية بدراسة سلوكيات الدول بوصفها أدوار سياسية، بحيث تعبر عن مصلحة ما تقوم به الدولة من أفعال و سلوكيات في ممارسة نشاطها الخارجي قصد تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية، و ذلك وفقا لما يراه صناع القرار بأنه مناسب لدولته و للوظائف التي يجب أن تقوم بها في المجال الدولي.[1]

[1] حكيم حيون، ***"دور الدبلوماسية الجزائرية في إطار الدول المصدرة للبترول (1999/ 2014)"***، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2011– 2015)، ص 4.

بحيث يرى المفكر هولستيي أن نظرية الدور ترتكز على:[1]

- ✓ أداء الدور، و هو مجموعة الأهداف و الالتزامات التي عن وحدة ما، و هي السياسة الخارجية.
- ✓ تصورات الدور، و هي صورة صناع السياسة عن أدوار بلدهم على المستوى الخارجي و المكانة التي ينبغي أن تحتلها دولتهم إقليميا و دوليا.
- ✓ مصادر الدور، و يتمثل في القدرات العسكرية، الاقتصادية، الميراث التاريخي و الاديولوجي.
- ✓ توصيف الدور، و هو ما يصفه لك الغير من أدوار، فالطرف الأخر يحدد لك الدور الذي تلعبه.

من خلال ما سبق، تساعدنا نظرية الدور على فهم و رصد الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الإقليمية.

❖ نظرية مركب الأمني الإقليمي: [2]

تقوم هذه النظرية على مفهوم مركب الأمن الاقليمي الذي جاء به باري بوزان و الذي عرفه بأنه مجموعة الوحدات التي تكون بينهما العمليات الكبرى للأمن أو كلاهما و هي جد مترابطة، بحيث أن مشكلات الأمن لا يمكن ان تكون محللة بشكل معقول الوحيدة بعيدة عن الأخرى.

جاءت نظرية مركب الأمن ناقدة للمفاهيم التقليدية التي اعتمدتها النظرية الواقعية في التحليل، إذ تقول نظرية مركب الأمن الاقليمي أن القوة غير ثابتة و غير محددة المضمون بالنسبة لكل الأطراف الدولية. و تركز هذه النظرية على أن الدول الت تتمتع بتماسك و تلاحم قوي عادة تحدد التهديدات الأمنية في البيئة الخارجية، التي تكون أكثر حساسية للسيادة. في حين أن الدول الضعيفة التي تعاني

---

[1] محمد مسعود بونقطة،" ***الدبلوماسية الجزائرية في إطار الجامعة الدول العربية دراسة حالة: المبادرة الجزائرية للإصلاح***"، رسالة ماجستر في العلوم السياسية و علاقات دولية، تخصص دبلوماسية و تعاون، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و الاعلام، 2009- 2010)، ص ص. 9-10.

[2] عامر مصباح،" ***المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن***"، (القاهرة: دار شباب الحديث، دط، 2012)، ص. 282.

من تمزقات داخلية، تكون أقل تشبثا بالسيادة، لذلك و حسب باري بوزان مفهوم القوة يختلف من دولة إلى أخرى.

و تقوم هذه النظرية على المستويين الاقليمي و العالمي. و يعتبر المستوى الاقليمي هو الأساس لأنه المنتج لديناميكيات أمنية إقليمية و المتحكم في سلوك الفواعل، و يقصد بالديناميكيات الأمنية ب: المنافسة الأمنية، سباق التسلح، النزعات الحدودية.

و تكمن أهمية هذه النظرية في موضوع دراستها من خلال إمكانيات إسقاطها على منطقة المغرب العربي، الذي يشمل كل الديناميكيات المذكورة، نظرا لأن مساس أمن أي دولة في المنطقة سيؤدي إلى تأثر الدول الأخرى.

❖ نظرية الدولة المحورية:

لتفسير فعالية دور الجزائر لحل النزعات الاقليمية.

الاطار المنهجي:

إن التفسير العلمي للظواهر السياسية يقتضي استخدام أدوات للتحليل، من بينها مناهج البحث العلمي المعتمدة في حقل العلوم السياسية، و عليه تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، منهج دراسة الحالة، لغرض التوصل إلى النتائج المرجوة.

المنهج التاريخي:

يستعمل المنهج التاريخي من قبل الباحث للإطلاع على أحداث الماضي، و نظرا لاحتوائه على جمع منهجي (Collecte méthodique)، ففيه يتم النقد لمصادر التاريخ و كل الظواهر و الأحداث التي مضى عليها زمن طويل أو قصير.[1]

كما ساعد هذا المنهج الباحث في دراسة الوثائق لوضعها في سياق السوسيوتاريخي للتوصل إلى فهم موضوعي للماضي، و هذه القراءة الصحيحة للتاريخ تساعد على توضيح الرؤية للباحث.[2]

[1] محمد مسعود بونقطة، **مرجع السابق**، ص ص. 12،11.

استخدمنا هذا المنهج من أجل تتبع و رصد التطور التاريخي للدبلوماسية الجزائرية إضافة إلى تتبع أهم أحداث الأزمة الليبية فضلا عن تتبع مسار الجهود المبذولة من طرف الجزائر للتعامل مع الأزمة الليبية.

المنهج الوصفي

يهدف هذا المنهج إلى دراسة خصائص و أبعاد الظواهر في إطار معين أو في وضع معين يتم من خلاله تجميع البيانات و المعلومات اللازمة عن هذه الظاهرة و تنظيم هذه البيانات و تحليلها للوصول للظاهرة و العوامل المتحكمة فيها و استخلاص النتائج التي تمكن تعميمها على ظواهر أخرى، و الوصف يعتمد على استقاء البيانات و تحليلها و تعميمها على ظواهر أخرى مشابهة، و الوصف يعتمد على استقاء البيانات و تسجيلها و تحليلها و تفسر النتائج المتوصل إليها من الدراسة لتأكيد أو نفي اقتراحات معينة.[1]

و لقد استخدمنا هذا المنهج لتحديد المبادئ الرئيسية للدبلوماسية الجزائرية المؤثرة في توجيه العمل الدبلوماسي.

[1] محمد شلبي، "***المنهجية في التحليل السياسي :المناهج، المفاهيم، الاقترابات و الأدوات***"، (الجزائر: دار هومة، ط 5، 2002)، ص 65.

المنهج التحليلي:

لتحليل النزاع الليبي و الذي يدخل فيه (الجانب الكرونولوجي) اضافة إلى تحديد أهم قضايا الأطراف المباشرة و غير المباشرة.

منهج دراسة حالة:

منهج يستخدم لدراسة جميع جوانب المتعلقة بشيء أو موقف واحد، يعتبر النظام السياسي كوحدة للدراسة في هذا المنهج ناهيك عن الدراسات المتعلقة بوحدات الدراسة الأخرى حيث يقوم بتعميق دراسة المعلومات بمرحلة معينة من تاريخ حياة هذه الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها و هو وسيلة فعالة لدراسة المشكلات الاجتماعية، الاقتصادية.[1]

و قد قمنا باستخدام هذا المنهج و ذلك لدراسة حالة ليبيا و التطورات الحاصلة فيها، بالإضافة إلى دراسة تدخل الدبلوماسية الجزائري في تعامل مع النزاع الليبي.

الاطار المفاهيمي للدراسة:

هناك العديد من المفاهيم التي ترتبط بموضوع بحثنا نذكر منها:

- الدبلوماسية: تعتبر الدبلوماسية أحد الفروع الأساسية لعلم العلاقات الدولية بشكل خاص و العلوم السياسية بشكل عام، و قد أصبح موضوعنا واسعا و متشعبا يثير الاهتمام و الجدل الكثير من جوانبه، بسبب أهمية و طبيعته ذات الصلة الوثيقة بالعديد من المواضيع التي تتضمنها بقية مواد علوم السياسة.[2]

و يعرف مفهوم الدبلوماسية كباقي المفاهيم السائدة في مجال العلوم السياسية غياب تعريف محدد و متفق عليه من طرف الباحثين و المختصين في العلوم السياسية بشكل عام. تتفق المعاجم اللغوية،

[1] **نفس المرجع** ، ص 87.

[2] محمد مسعود بونقطة، **المرجع السابق**، ص. 14.

كما تشير إلى ذلك أدبيات الدبلوماسية، على أن كلمة "دبلوماسية" يرجع أصلها من الناحية اللغوية إلى اللفضة اليونانية Diplôma، وهي مشتقة من الفعل déplume و معناه يطوي.[1]

لكن البعض يردها إلى اللغة اليونانية المشتقة من اسم diplôma الذي تشتق منه كلمة Diplôme، و التي تعني الوثيقة الرسمية التي تصدرها أصحاب السلطة، و تمنح حاملها مزايا معينة.

و من اليونانية انتقلت كلمة دبلوما إلى اللاتينية، و منها إلى الانجليزية و الفرنسية، و لم تستخدم Diplomacy بمعناها الحديث إلا في أخر القرن السابع عشر، أي عقب معاهدة واستفاليا عام 1648، و التي أوجدت ما يعرف بالتمثيل الدائم بين الدول، الذي يعمل على حماية مصالحها، و التفاوض باسمها، و التعبير عن وجهة نظرها في القضايا و المناسبات المختلفة.[2]

كما عرفها الأستاذ (روبرتو ريكالا) على أنها "مجموعة القواعد و الأعراف الدولية و الإجراءات و المراسيم و الشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي أي الدول و المنظمات الدولية و الممثلين الدبلوماسيين مع بيان مدى حقوقهم و واجباتهم و امتيازاتهم و شروط ممارسة مهامهم الرسمية و الممثلين الدبلوماسيين، مع بيان مدى حقوقهم وواجباتهم و امتيازاتهم و شروط ممارسة مهامهم الرسمية و الأصول التي يترتب اتباعها لتطبيق أحكام القانون الدولي و مبادئه و التوفيق بين مصالح الدول المتباينة كما هي و فن و إجراء المفاوضات السياسية في المؤتمرات و الاجتماعات الدولية و عقد الاتفاقيات و المعاهدات". [3]

إن العمل الدبلوماسي هو أداة تنفيذية تسعى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، و دول العالم تشكل فيها بينهما حركة تفاعل مستمرة، تتم في إطار المؤسسات الرسمية للوظيفة الدبلوماسي إلى قسمين أساسين، أولهما في الداخل و ثانيهما في الخارج. فالقسم الداخلي ينصرف إلى المؤسسة التنفيذية، التي

---

[1] **نفس المرجع**، ص. 14.

[2] **المكان نفسه**، ص ص 14،15.

[3] سموحي فوق العادة، ***"الدبلوماسية الحديثة"***، (بيروت: دار اليقظة العربية، دط، ، 1973)، ص ص. 3- 4.

تقوم بإرادة الشؤون الخارجية و التي تسمى بوزارة الشؤون الخارجية، في حين القسم الخارجي ينصرف إلى البعثات الدبلوماسية في الخارج.[1]

إذ لا يمكن التطرق إلى تعريف الدبلوماسية دون الكلام عن السياسة الخارجية:

تعرف السياسة الخارجية أنها: "جميع صور النشاط الخارجي، حتى و لو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري، أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تتضوي و تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية، أو هي "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة، حدثت فعلا، أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل".[2]

و يعرفها « Léon Noeil » بأنها "فن قيادة علاقة دولية ما بغيرها من الدول".

أما مارسيل ميرل فيرى بأن السياسة الخارجية: "هي ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج. أي الذي يهتم – عكس السياسة الداخلية– بالمسائل الواقعة خارج الحدود".

أما الأستاذ عبد المجيد العبدلي فيعرفها بأنها "فن تسيير سياسة الدولة الخارجية في جميع الميادين، مع بقية الممثلين الدوليين، سواء كانوا أشخاصا دوليين: دول منظمات دولية أو جماعات ضغط دولية أخرى. و هذا الفن تحكمه المصلحة الوطنية".[3]

- النزاع:

يعتبر مفهوم النزاع، كأغلب المفاهيم المستعملة في دراسة العلاقات الدولية التي تشكل موضوع تضارب، فمن الصعب تقديم تعريف موحد و محدد للظاهرة النزاعية لذا نجد أن أدبيات النزاع تتميز بتنوع كبير في المصطلحات و المفاهيم و المستعملة لتحديد و وصف الظاهرة محل الدراسة.

---

[1] محمد مسعود بونقطة، المرجع السابق، ص 15.

[2] عبد الله بالحبيب،" ***السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992– 1997***"، (عمان: دار الراية للنشر و التوزيع، ط1، ، 2011)، ص. 7.

[3] نفس المرجع، ص 7.

- هناك تعريف شامل و عام للنزاع، ينطلق من كونه حالة تفاعل قائم على اللاتعايش بين فاعلين أو أكثر، حالة من التناقض و عدم التطابق في المصالح و الأهداف، قد تكون مصادر النزاع مادية (الموارد الطبيعية او الرقعة الجغرافية)أو معنوية قيمية (الإيديولوجيا أو الهوية مثلا).[1]

التعريف الموضوعي و الذاتي للنزاع:

- **التعريف الموضوعي** : ينظر هذا الاتجاه للنزاع على أنه حالة طبيعية واقعية، بحيث نكتفي بملاحظة سلوك الأطراف دون محاولة حله أي إدارة النزاع.

- و عليه فالنزاع "وضع تنافسي يكون فيه الأطراف واعين بتضارب و عدم انسجام المواقف و الرؤى".
- صراع صفري رابح و خاسر.
- كما يعبر كينيث بولدينغ /Kenneth BOULDING عن هذا الوضع بقوله:" حالة أو وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، و التي لا يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر، بما لا يتطابق مع رغباته". [2]

كما يعبر النزاع على حالة التعارض الموجود بين الأطراف الأهداف و المصالح .فيعرف عندئذ على أنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء أخر تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك.

تعريف ريمون أرون النزاع على أنه نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق اهداف غير متجانسة.

كما يعرفه البعض الأخر على أنه الخلافات التي تكون بين الدول و أفراد القانون الدولي من غير الدول أطرف فيها، و هو أيضا الوضع الخطير الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين و تعارض مصالحها بشكل تعذرت معالجته بالطرق الدبلوماسية و صار يهدد بلجوئهما أو أحدهما إلى

---

[1] ابراهيم بولمكاحل، سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزعات الدولية قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة.

[2] نفس المرجع.

القوة المسلحة في سبيل دعم مطالبها، و الصراع ينبثق من نزاع رئيسي بسبب الاقليم أو الحدود الشرعية أو الايديولوجية أو النفوذ و غير ذلك و ليس من الضروري أن يصل النزاع لدرجة القتال أو الحرب، بل من الممكن أن يكون النزاع دبلوماسيا أو سياسيا او قضائيا أو حتى يكون هذا النزاع عسكريا، فالنزاع غالبا ما يكون أول مراحل الصراع.[1]

- إدارة النزعات:

إدارة النزعات يعتبر علم معاصر يتركز بالأساس في العالم الغربي و خاصة في امريكا حيث تطور بشكل سريع هناك بداية الستينات من القرن الماضي و تعتبر أزمة كوبا 1962 هذه نقطة انطلاق هذا التوجه و النقطة التي أعطت له أهميته في بعده السياسي أما في بعده الاقتصادي و التجاري و الحربي فقد كان لهذه العلم دور راسخ و تاريخي في ادارة النزاعات التي تحدث داخليا و خارجيا خاصة وإن أصل إدارة النزاعات بشكله المعاصر يعود بالأساس إلى ادارة النزعات الاقتصادية. [2]

–يقصد بها استعمال بصفة محكمة أو بصفة عقلانية الوسائل أو الموارد – سواء أكانت رؤوس أموال، ممتلكات، أشخاص قوى سياسية، دول، منظمات حكومية أو غير حكومية، قوى خفية... و هذا بغرض الوصول إلى الأهداف التي تم تسطيرها.[3]

– كما يقصد بها أيضا: محاولة للتحكم بالأحداث خلال أزمة ما لمنع العنف الشديد من الحدوث. و تكون مشكلة القرار التي تواجه من يتولى إدارة الأزمة هي إيجاد توازن بين التشدّد و الملاينة، بين استخدام القسر و تقديم التنازلات، بين العدوان و التوفيق, فالإفراط في القسر يمكن أن يؤدي إلى العنف الذي قد يلفت زمامه و يتبع ديناميكية خاصة به. و قد يؤدي

[1] د. اسماعيل عبد الفتاح عن الكافي،" إدارة الصراعات و الأزمات الدولية ***:نظرية مقارنة لإدارة الصراع العربي الاسرائيلي في مرحلة مختلفة***"،(د ب: د ن، د ط، د ت)، ص ص 17–18.

[2]file:///F:/%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9.html :vu : 23: 15; 22/ 02/ 2016

[3] محمد بوعشة،" ***مدخل إلى إدارة النزعات الدولية***"،الجزائر: دار القصبة للنشر، د ط ، 2007، ص 63.

الإفراط في التوفيق إلى الاستسلام و إلى " السلام بأي ثمن". فبالنسبة للدبلوماسي يكمن جوهر إدارة الأزمة في معرفة متى يكون حازما.

- الإقليمية: عملية تكثيف التعاون السياسي و الاقتصادي بين دول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة، و غالبا ما يكون التعاون في مجال التبادل التجاري و تدفقه.[1]

مصطلح الإقليمية مشتق من كلمة إقليم، و هو مفهوم مكاني يحدده البعد الجغرافي من جهة و كثافة التبادل التجاري و المشاركة في المؤسسات و التجانس الثقافي.[2]

تقسيم الدراسة:

استنادا إلى الإشكالية المطروحة و الفرضيات الموضوعة، سيتم تناول الدراسة وفقا للبناء المنهجي التالي:

الفصل الاول : سيتم فيه مناقشة مسار تطور الدبلوماسية الجزائرية من خلال التركيز على ثلاث فترات مهمة المتمثلة في : مرحلة قبل الثورة، مرحلة أثناء الثورة، و مرحلة الجزائر المستقلة.

الفصل الثاني: حاولنا التطرق إلى المقاربة الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في إدارة النزعات الاقليمية، و ذلك من خلال التركيز على طبيعة الجوار الجزائري، بعدها اشرنا إلى تصور الذي انتهجته الجزائري للتعامل مع التهديدات التي يشهدها جوارها، ثم تم التلميح إلى مدى فعالية الجزائر تحقيق نجاحات ما.

الفصل الثالث: قمنا بتطرق إلى تعريف بالأزمة الليبية و و أهم العوامل التي أدت إلى نشوبها و ما هي اهم الانعكاسات التي نشبت عنها بالخصوص انعكاساتها على الأمن الداخلي للجزائر، و ما هو موقف الجزائر من هذه الازمة ثم استعراض المقاربة التي تبنتها الجزائر للتعامل مع هذه الأزمة.

---

[1] مارتن غريفيتس وتيري أوكالاهان، ***"المفاهيم، الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث"***، د ط الامارات العربية، المتحدة،2008، ص 67

[2] **نفس المرجع**، ص 67.

صعوبات الدراسة:

عند القيام بأي دراسة مهما كانت سواء في العلوم الطبيعية أو العلوم الاجتماعية فإن الباحث سيواجه حتما جملة من الصعوبات و التعقيدات و العراقيل، و بما أن موضوع بحثنا هذا يتعلق بموضوع الدراسات الدبلوماسية فقد واجهتنا مجموعة من الصعوبات تتمثل فيا يلي:

- موضوع حديث و متشعب مما أفضى إلى قلة المراجع و الكتب المفصلة بشأنه.
- تسارع الأحداث و حداثتها مما قلل من وجود معلومات موضوعية بسبب اختلاف الفواعل.
- تعقيدات الدبلوماسية الأمنية التي يصعب حصرها و فهمها.
- ضيق الوقت مما أفضى بنا إلى عدم الالمام بمختلف جوانب موضوعات و جمع المعلومات حول الموضوع.

الفصل الأول:

مسار تطور الدبلوماسية الجزائرية.

تمهيد

ظلت و لا تزال الدبلوماسية الجزائرية إلى يومنا هذا على عهدها في الطليعة على ساحة العمل الدبلوماسي القومي و العربي و الإقليمي، من أجل إرساء ركائز السلم و التعايش السلمي، فلو تتبعنا التاريخ لوجدنا الممارسات دبلوماسية للأمير عبد القادر التي قد بنيت على التفاوض، الحكمة، الاحتكام للصلح و إقامة علاقات ودية متينة مبنية على لغة الحوار، وهكذا عملت الدبلوماسية الجزائرية على أن تتقدم في أوج عطائها في أصعب مراحلها في مجال التفاوض مع القادة الفرنسيين ايمانا منها بأن القضية الجزائرية نبيلة في طرحها و عادلة في مكسبها.

و لقد عملت الجزائر جاهدة من خلال نشاطها الدبلوماسي على مد يد العون للشعوب المستعمرة و دعم حركات التحرر.

بحيث أن تناول مسار الدبلوماسية الجزائرية و تطورها يساعدنا في إثراء المعلومات ذات الصلة بمبادئ القانون الدولي و النشاط الدبلوماسي الجزائري، كون البحوث المتخصصة في هذا المجال قليلة إن لم نقل نادرة على بعض الكتب العامة، رغم مكانة الجزائر و دورها.

و بناء على تلك القيم و المبادئ وهي مد يد العون للشعوب المستعمرة و دعم حركات التحرر، واصلت الدبلوماسية الجزائرية بكل جهد و حماس أداء رسالتها الحافلة بالمسؤولية و الوعي على النظام العالمي بصفة عامة ،و الاقليمي على الوجه الخصوص،من خلال مساهمتها في إدارة جملة من النزاعات الاقليمية من بينها وساطة الجزائر في الأزمة المالية كذا تعمل الجزائر جاهدتا لإيجاد حل للأزمة الليبية التي تعتبر أحد اهتماماتها و انشغالاتها.

و حتى لا تبقى الدبلوماسية الجزائرية على مستوى الرؤى فقط، نلقي الضوء على تطبيقاتها العملية، من خلال مسارها التاريخي مبرزين أهم مضامينها و مبادئها ،ثم نتطرق إلى نشاطها و مكتسباتها أثناء ثورة التحرير المباركة و بعد الاستقلال.

و لإبراز دور الدبلوماسية الجزائرية ،تمحورت هذه الدراسة حول أنه يجب القيام بعملية توازن بين الرغبة في تبيان مراحل الدبلوماسية الجزائرية التي ترسم هويتها و مجال انتمائها، و بين حرص هذه الدراسة على تقديم أهم الانجازات التي أحرزتها الجزائر ،لاسيما ذات الطابع الدبلوماسي كما

يهدف هذا الفصل إلى معرفة المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية، قصد الإلمام و الإحاطة بتطورها و نشاطها.

و يهدف هذا الفصل للإجابة على التساؤلات المحورية التالية:

1-فيما تتمثل مضامين الدبلوماسية الجزائرية قبل الثورة التحريرية؟

2-ما هي أهم إنجازات الدبلوماسية الجزائرية إبان ثورة التحرير؟

3-ما هي أهم إنجازات الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال؟

المبحث 1: الدبلوماسية الجزائرية قبل الثورة التحريرية.

إن النشاط الدبلوماسي الجزائري ليس حديث العهد بل يعود إلى الأيام الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1830 و ذلك من أجل كشف جرائم الاستعمار الفرنسي و تعريف بالوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الجزائري جراء الاحتلال و هذا ما فعله القادة و الرجال الأوائل لبناء الدولة الحديثة:

1 ميلاد الدبلوماسية الجزائرية مع الرواد الأوائل للمقاومة :

1.1 المساعي الدبلوماسية للأمير عبد القادر:

عرفت الدبلوماسية الجزائرية قفزة نوعية خلال عهد مؤسّس أول دولة جزائرية حديثة، الأمير عبد القادر* منذ مبايعته يوم 27 نوفمبر 1832، بحيث عمل على تنشيط العلاقات الدبلوماسية مع الدول المجاورة له، وكانت أول علاقة له مع السلطان المغربي، نظرا لقدرة المملكة المغربية في تمويل جيشه ضد الفرنسيين من ناحية البحر، و لهذا أرسل رسالة إلى السلطان المغربي و معها بعض الهدايا من أجل تأسيس علاقات ودية فرد عليه برسالة و أرفق معها 600 بندقية، كل هذا زاد حماس الأمير عبد القادر لتنمية علاقته مع السلطان أكثر، لكن بجنوح الجنرال ديمشال الى السلم و توقيع المعاهدة التي عرفت باسمه "معاهدة ديمشال" مع الأمير عبد القادر يوم 8 فيفري 1834 أدى إلى فتور العلاقات المغربية الجزائرية بحيث اعترفت فرنسا بدولة الأمير عبد القادر الشيء الذي سوف يمهد لاعتراف دول أجنبية أخرى بها.

و في تاريخ 23 سبتمبر 1835، كتب الأمير رسالة إلى الملك الإنجليز "قيلوم- وليام الرابع"عن طريق القنصل البريطاني في (طنجة) يبلغ فيها الحكومة البريطانية نبأ اعتداء فرنسا على معاهدة ديمشال و ينوه بما عرف عن بريطانيا من وفاء بتعهداتها أنه إذا كانت صداقتها لفرنسا فإن من الممكن التفاهم معها لربط العلاقات التجارية و لتعزيز المصالح بين البلدين، و في 30 من شهر مارس 1836 م جاءه الرد عن طريق القنصلية البريطانية بطنجة بأن ملك لا يستطيع أن يستجيب لطلبه.[1]

[1]- سليم العايب،" ***الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي***"، رسالة الماجستير في العلوم السياسية، شعبة الدبلوماسية و العلاقات الدولية (باتنة،جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق، 2010- 2011)، ص 42.

تمحورت علاقة الأمير مع الفرنسيين إلا في حدود التأثير الدبلوماسي، رغم الانتصار الذي حققه على الجيش الفرنسي فإنه لم يستخدمه و لذلك قبل دعوة الجنرال "بيجو" الذي استخلف تريزيل على قيادة وهران عقد معاهدة جديدة، وبعد مفاوضات مباشرة بين بيجو و سي السقال" ممثلا عن الأمير عبد القادر يوم 24 ماي، ثم توقيع معاهدة التافنة يوم 30 ماي 1837 و التي تمحور مضمونها على خمسة عشر مادة و خلالها حقق الأمير عبد القادر مكاسب عظيمة أهمها تنظيم علاقاته مع العدو و حصر مواقع الاحتلال في نقاط محددة.[1]

و بالتالي فقد ضمن لبلده فترة من السلام و الهدوء الذي كان في أمس الحاجة إليه لتدعيم استقلاله السياسي و الاقتصادي إلى جانب ضم المعاهدة موسعا مملكته التي تمتد من الحدود المغربية حتى داخل ولاية قسنطينة و كذلك حرر الأمير بواسطة المعاهدة مدينة تلمسان و (جزيرة أرشغون) و استعاد إلى مملكته أراضي الدوائر و (الزمالة) التي طالما كانت موضع نزاع و تطاحن مع العدو بعد يوم توقيع المعاهدة جرت مقابلة بين الأمير و الجنرال بيجو بناء على طلب هذا الأخير و تم تبادل السفراء فيما بعد.

رغم فشل الوفد الجزائري في مهمته عاد أخيرا إلى الجزائر في 28 يونيو 1838 ،إلا أن الأمير تفطن أن علاقات السلم لم تدوم مع الفرنسيون بعد ما جرب عليهم كل أساليب الغدر و الخداع و من سيعزز علاقاته أكثر مع المغرب و يطمح لربط علاقات دبلوماسية مع كل بريطانيا و الإمبراطورية العثمانية.[2]

أما عن مساعي الأمير لربط العلاقات مع الإمبراطورية العثمانية قصد الحصول على المساعدات التي تمكنه من مواصلة القتال لنصرة القضية الوطنية فقد كانت بناء على الحاج "حمدان خوجة" حيث أرسل السلطات العثماني عن طريق بريطانيا و وصلت هذه الرسائل المؤرخة في ديسمبر 1841 إلى كل من السلطان العثماني و الصدر الأعظم.[3]

---

[1]– **مرجع نفسه**، ص ص 43،44.

[2]– **المكان نفسه**، ص 45.

[3]– **المكان نفسه**، ص 46.

و في شهر أفريل 1847 ،راسل الأمير الملكة الإسبانية "إيزابيل الثانية "البروبونية أيد فيها رغبته في أن تتدخل كوسيلة بينه و بين الفرنسيين من أجل إعادة علاقات السلم و أكد لها أنه إذا أعادته إلى مملكته سوف لن ينكر جميلها و يمكن لها أن تستفيد منه فيما تريد و طلب منها في الأخير أن تأمر حاكمها بمليلية بأن يسمح لمبعوثيه بالدخول إليها لتسليم الرسائل أو المفاوضة على بعض الأمور في 18 ماي 1847 استلم الأمير رسالة من "باسيكو" وزير الخارجية أوضح له فيها أن الملكة كلفته بإبلاغه رغبتها في إنهار الصراع بينه و بين الفرنسيين 16 جوان 1847 ذكر لها فيها إن فرنسا و المغرب قد تعاونا عليه و أنه من الواجب دفع هذا العدوان، و في 10 جويلية 1847 طلب منه إنشاء سوق مشتركة و أكد له أنه يضمن له الأمان و الحراسة الكافية لها.[1]

و بعد أن عقد مجلس الشورى اجتماعية لهذا الغرض تقرر فيه الاستسلام للفرنسيين و كان ذلك نهاية النضال العسكري و الدبلوماسي للأمير عبد القادر الذي دام 15 سنة.[2]

2.1 المساعي الدبلوماسية لحمدان خوجة و أحمد باي:

ساهم أحمد باي الذي كان يستمد شرعيته من الديوان الذي يتكون من رؤساء القبائل و العلماء كما استمد شرعيته كذلك من تبعيته للباب العالي من الوهلة الأولى، في الدفاع عن مدينة الجزائر ضد العدوان الفرنسي، و بعد سقوط العاصمة و حسم المعركة عسكريا لصالح فرنسا لم يختر الحاج أحمد أن يذهب إلى أي بلد كما فعل العديد من الأتراك مثل داي حسين، بل عاد إلى قسنطينة لتنظيم المقاومة[3]، و اتضح نشاطه الدبلوماسي كاتصالاته مع زعماء عصره، و يهدف إلى إقناع فرنسا بإبعاد جيشها من الجزائر ،و تعزيز علاقاتها مع الباب العالي باعتباره الطرف الوحيد المعارض لاحتلال الجزائر، غير أنها كانت نفسها دبلوماسية ترمي إلى استقلال التنافس الشديد بين الدول الأوروبية و خاصة بين فرنسا و بريطانيا لذا وجه نشاطه في مراسلة السلطات البريطانية قصد كسب دعمهم مقابل الحصول على امتيازات اقتصادية و في نفس الوقت كان حمدان خوجة الذي كان مستشار الداي حسين قبل الاحتلال، وعند الاحتلال كان ضمن الفريق المفاوض على شروط السلم مع الفرنسيين و

[1]–**المكان نفسه**، ص 47.

[2]– **المكان نفسه**، ص 49.

[3]–**المكان نفسه** ، ص 50.

كان بإمكانه الرحيل مع الداي حسين لكنه رفض و تم تعيينه من طرف الجنرال د بيرمون عضو في المجلس البلدي .

كما تبقى شخصية حمدان خوجة* التي سميت بالدبلوماسية في هذه الفترة كونه من عائلة اشتهرت بالعلم و السلطة و من تعليمه المكتمل الحلقات،و من تجواله عبر مختلف الأقطار المحيطة بالبحر المتوسط جعلت منه شخصية فذة.

قام بكتابة عدة مؤلفات أبرزها الكتاب "مرآة"،حيث دَوَّن أهم الانتهاكات والمظالم التي ألحقها الاحتلال الفرنسي بوطنه[1]، و يمجد فيها أمجاد الشعب الجزائري تاريخيا و يطالب بحقه في الحرية و الاستقلال و قد يكون أول من صرح أن "الجزائر للجزائريين" كما قام بمساعي أخرى لدى الدولة العثمانية حيث أرسل إلى السلطان محمود خان الثاني 1833/08/16 رسالة حث فيها على ضرورة استرجاع الجزائر و تخليص أهلها من الظلم المسلط عليهم من الفرنسيين و حملة مسؤولية ضياع الجزائر و ترجاه أن يعين حاكما عاما على الجزائر (أشار إلى الحاج أحمد باي) وقد يكون لهذه الرسالة أثر كبير في إرسال مصطفى رشيد باي من طرف السلطان إلى باريس 1834/06/03 للتفاوض مع الحكومة الفرنسية من جل استرجاع الجزائر، لكنه فشل أمام عزم الحكومة الفرنسية على الاحتفاظ بالجزائر.

لقد تمثل نشاط حمدان خوجة في توعية الرأي العام بالوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الجزائري من خلال اتصالاته مع بعض الشخصيات الفرنسية و الإنجليزية و العثمانية ساهمت بشكل كبير في فضح التجاوزات الفرنسية،إضافة إلى جملة مؤلفاته على رأسها كتابه "المرآة" الذي كشف عن حقيقة الاستعمار بالجزائر و كما قال عبد "الجليل التميمي" أول بيان ضد سياسة فرنسا بالجزائر.

---

[1] http://www.algeriachannel.net. vu: 22:10. 23 /03/2016.

* **حمدان خوجة:** من مواليد 1773 بالجزائر العاصمة، قضى حياته في الجزائر وفرنسا وتركيا، عمل أستاذًا في العلوم القانونية والشرعية، كما كان سفيرًا دبلوماسيًا لبلاده في بلاد البلقان وفرنسا، وعمل بالتجارة، ينسب إليه تأسيس حزب المقاومة المناهض للاستعمار الفرنسي، وكان من أهم الناشطين السياسيين في الحركة الوطنية في الجزائر بعد الغزو الفرنسي 1830. و من أهم مؤلفاته كتاب "المرأة".

2.1 الدبلوماسية الجزائرية مع زعماء الحركة الوطنية:

أ.إحياء الدبلوماسية الجزائرية مع الأمير خالد*:

عرف الجزائريون العمل السياسي بعد الحرب العالمية الأولى و مارسوه داخل الجزائر و خارجها، وقد تزعم حركة النضال السياسي الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر، حيث قام بخطوة ممتازة في عام 1917، وذلك حين شارك وإخوانه التونسيين في مؤتمر رابطة حقوق الإنسان بباريس، وطالب بأن يكون للجزائريين صوت البرلمان الفرنسي و في مجلس الشيوخ بدون تخلي الجزائريين عن هويتهم العربية الإسلامية.[1]

في سنة 1919 قرر الأمير خالد طرح القضية الجزائرية في مؤتمر الصلح بعد الحرب العالمية الأولى، فقدم عريضة إلى الرئيس الأمريكي ولسن رئيس المؤتمر(في 23 مايو 1919) وفيها طالب بتنفيذ مبدئه الذي جاء به إلى أوروبا ضمن مبادئه الأربعة عشر التي عرضها على الأوروبيين وهو "حق الشعوب في تقرير مصيرها".[2]

ب.الدبلوماسية الجزائرية مع زعماء الأحزاب السياسية:

لقد أدى فشل الشبان الجزائريين في مشروعها بعد إصلاحات 1919 م و إبعاد الأمير خالد عن الجزائر،ظهرت ثلاثة تيارات سياسية على الساحة الجزائرية:التيار الديني و التيار الاندماجي و التيار التحرري ،و قد قامت هذه التيارات بالعديد من النشاطات على المستوى الخارجي لأجل الضغط على الحكومة الفرنسية و دفعها للاستجابة لمطالبهم.

---

[1] – سليم العايب، **مرجع سابق**، ص ص 55، 56.

* ولد الأمير خالد الهاشمي بن عبد القادر بدمشق يوم 20 فبراير 1875، زاول دراسته الإبتدائية بمسقط رأسه أين تعلم اللغتان العربية والفرنسية. التحق بالأكاديمية العسكرية لسان سير بفرنسا عام 1892 ليتخرج منها سنة 1897. في سنة 1913 شارك في الحرب العالمية الأولى كضابط فارس قبل ان ينسحب من الجيش الفرنسي سنة 1919 ليستقر في الجزائر. بعد الحرب العالمية الأولى، استغل نتائج نضال جده الأمير عبد القادر ومعرفته للحضارة العربية الإسلامية ليعارض السياسة الإستعمارية. كانت محاولاته العديدة للرجوع إلى الجزائر ترفض من طرف السلطات الفرنسية إلى أن توفي بدمشق يوم 09 جانفي 1936.

[2] http://www.algeriagate.info/2014/11/blog-post_9.html vu:12:00. 22/03/2016.

❖ النشاط الخارجي للتيار الإصلاحي الاندماجي:

تعد هذه التشكيلة السياسية امتداد لحركة الشبان الجزائريين، تزعم هذا الحزب فرحات عباس الذي كان مناضلا في حركة المنتخبين الجزائريين، و بعد زوال هذه الحركة انظم إلى فدرالية المنتخبين للسكان الأصليين بالجزائر، وكان مشروع هذه الفدرالية يهدف إلى تحقيق المساواة في حق التعليم و إلغاء القوانين الاستثنائية التي تطبق على المسلمين الجزائريين و المعمرين الأوربيين في الحقوق و الواجبات، منها في التمثيل سواء على المستوى المحلي في الجزائر أو في البرلمان الفرنسي و مجلس الشيوخ، و لهذا كان التيار ينادي بإدماج الجزائريين بفرنسا، و منح الجنسية الفرنسية لكل الجزائريين دون التخلي عن الهوية العربية و الإسلامية، لأنهم كانوا يتصورون أن المشكل الذي جلب المأساة لشعبهم هي التفرقة العنصرية التي فرضها الاستعمار، و أن العلاج الحقيقي يمكن في تطبيق المساواة في الحقوق و الواجبات بين الأقلية المسيحية الحاكمة و العربية المسلمة المحكومة.[1]

كان اتصال فرحات عباس * بأطراف دولية بعد تحرير الجزائر من نفوده الحكومة الموالية للألمان في باريس حيث حاول هو أنصاره أن يتفاوضوا مع حركة المقاومة الفرنسية، خصوصا أن "دارلان" و "جيرو" طلب من السكان المسلمين المشاركة في تحرير في فرنسا من الاحتلال الألماني مقابل الأخذ بعين الاعتبار مطالبهم السياسية و ثم قام فرحات مع نهاية 1942 م بتحرير بيان وقعه مع زملائه المنتخبين أبدوا فيه استعدادهم للمشاركة في المعركة لتحرير فرنسا بعدم السماح للتفرقة العنصرية بين الأفراد سواءا على أساس ديني أو عرقي، ودعو جميع المنتخبين و ممثلي جميع المنظات الإسلامية لعقد مؤتمر بقصد إعداد قانون يتضمن جميع المسائل السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، و استغل فرحات و الوفد المرافق له هذه الفرصة للتواصل مع السيد روبرت ميرفي الممثل الشخصي للرئيس الأمريكي روزفلت، و سلم له نصا ممثل المقاومة الفرنسية في الجزائر "جيرو" فقد أظهر عدم مبالاته بهذا البيان، و عندما جاء الوفد الجزائري أجابه بأنه منشغل بالحرب و ليس بالسياسة.[2]

[1] -سليم العايب، **مرجع سابق**، ص ص 56، 57.

[2] – **نفس المرجع**، ص 57.

و في 10 فيفري 1943 نشر عباس نصا بعنوان الجزائر في النزاع العالمي، بيان الشعب الجزائري، و قد تضمن في هذا النص مجموعة من المطالب منها الحكم الذاتي للجزائر في إطار السيادة الفرنسية و إلغاء القوانين التمييزية و التعليم المجاني و الإجباري و الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية كاللغة الفرنسية، و رفض الاندماج مع إدانة الاستعمال و لقد استمرت كل الطرق و الأساليب للتعبير عن كل المعانات الشعب الجزائري و السعي لتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

و في 26 ماي 1943 قدم فرحات نص جديد بعنوان "مشروع إصلاحيات مكمل للبيان" إلى أن وصل التاريخ 01 ماي 1945 خرج المتظاهرون للتعبير عن رغبتهم في التحرر و إظهار قوة حركتهم أمام العالم، و كان أنصار عباس في قيادة (أحباب البيان) يتمنون مظاهرات سلمية لكن الجماهير الشعبية انطلقت بأعداد كبيرة.

***فرحات عباس مكي:** من مواليد 24 أوت 1899 بالطاهير جيجل ينحدر من أسرة متوسطة الحال دخلها العمل الفلاحي والتجاري، تلقى تعلمه الابتدائي بمسقط رأسه وواصل تعلمه الثانوي بمدينة سكيكدة، والجامعي بكلية الصيدلة بالجزائر العاصمة. في سنة 1933 أقام فرحات عباس بمدينة سطيف وفتح محلا للصيدلة . يعد من مؤسسي المؤتمر الإسلامي الجزائري 7 جوان 1936، وأحباب البيان والحرية 14 مارس 1944 . انضم للثورة الجزائرية ولقيادة جبهة التحرير بالقاهرة يوم 22 أفريل 1956 داعما الكفاح المسلح، وعيّن كأول رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ابتداء من 1958/09/19 إلى غاية 17/09/1961، وفي 1962 عين نائبا للمجلس الشعبي الوطني لعمالة سطيف، وفي 19 سبتمبر من نفس السنة انتخب رئيسا للمجلس الوطني الشعبي. في 12/08/1963 استقال من المجلس الوطني الشعبي، وعلى الفور أقصي من حزب جبهة التحرير الوطني ووضع تحت الإقامة الجبرية بأدرار إلى غاية 1964 .وفي 09/03/1976وضع للمرة الثانية تحت الإقامة الجبرية لمدة ثلاث سنوات وشهر واحد بالجزائر العاصمة ، ليقرر بعدها مباشرة اعتزال السياسة. انتقل فرحات عباس إلى رحمة الخالق عزوجل يوم 24/12/1985 ودفن بمقبرة العالية، وتحمل جامعة فرحات عباس بسطيف اسمه تخليدا له كشخصية تاريخية معلمية ورمزا من رموز التاريخ النضالي الجزائري الحديث.

❖ النشاط الخارجي للتيار الإصلاحي الديني:

خلال فترة ما يسمى بالصحوة الإسلامية و ظهور حركات التحرر التي عمت العالم العربي الإسلامي، ظهر في الجزائر ما يسمى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي مهدت بقيام نهضة وطنية عربية اسلامية حالت دون ذوبان الشخصية الجزائرية في فخ الحضارة الأوروبية، أسسها الشيخ "عبد الحمد بن باديس" عام 05 ماي 1930 بالجزائر العاصمة، برزت كمنظمة تعليمية تهدف إلى احياء الدين الاسلامي و العمل على نشر و تطوير اللغة العربية، و توعية الشعب الشخصية الجزائرية تحت شعار"الاسلام ديننا و العربية لغتنا و الجزائر بلدنا".[1]

عرفت هذه الجمعية صدى دولي من خلال كل من "الشيخ الإبراهيمي" رفقة الشيخ "الفضيل الورتلاني" القيام باتصالات ثقافية و سياسية مع الدول العربية و الاسلامية. و على إثر ذلك إنتقلا إلى العراق و زار السيد "محمد الفاضل الجمالي" قبيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس، طلب منه إثارة قضية الجزائر في الأمم المتحدة بصفة ممثلا لدولة العراق و نائبا لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة[2]

أثناء فترة الحرب العالمية الأولى قدم الشيخ البشير الإبراهيمي مذكرة مطولة إلى لجنة الإصلاحات الإسلامية، التي أنشأتها السلطات الفرنسية للنظر في مطالب بيان تدعو فيها الجمعية الإصلاحات الإسلامية إلى:

- المواطنة الجزائرية.
- إنشاء حكومة جزائرية تكون مسؤولة أمام البرلمان.

و في جانفي 1956 بيانا جاءت فيه أن الجمعية ترى أنه لا يمكن حل القضية الجزائرية بصفة نهائية و سلمية إلا بالاعتراف الرسمي بحق وجود الأمة الجزائرية و شخصيتها الخاصة و حكومتها الوطنية و مجلسها التشريعي ذي السيادة و هذا مع احترام مصالح الجميع.

---

[1]-**المكان نفسه** ، ص 59.

[2]- **المكان نفسه**، ص 59.

❖ النشاط الخارجي للتيار الثوري التحرري:

ترعرع الشيوعيون الجزائريين في أحضان الحزب الشيوعي الذي عرف نشاطا كبيرا في كل من المستوى السياسي و نقابي.

كان هدف زعماء الحزب الشيوعي الفرنسي هو توحيد الطبقة العاملة من أوربيين و العرب في جمعية واحدة ضد الإمبريالية و كان الشيوعيون في البداية يدعون إلى الاستقلال التام للجزائر حسب نداء المؤتمر الثاني للأممية الثالثة سنة 1922 الذي دعا إلى العمل على تحرير الجزائر و تونس و المغرب لكن بعض الفروع في الجزائر عارضت مثل هذه الإجراءات و اعتبرت ذلك سلوكا واضحا لا يمكن أن تتحمل مسؤوليته.[1]

و في سنة 1935 ، قرر "مؤتمر فيلا ريان" تحويل فرع الحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر إلى حزب مستقل عن فرنسا.[2]

و بتغير نظرة الشيوعيون للقضية الاستقلال الوطني تغيرت العلاقات بينهم و بين الوطنيين في نجم شمال إفريقيا "الحزب الثوري في الجزائر" و من بعده حزب الشعب الجزائري في وقت حاولوا التقرب أكثر من العلماء بغرض كسب الجماهيرية، على اعتبار أن الدعوة إلى الشعب الجزائري كانت تهمه جدا المعتقدات الدينية لدى الزعماء السياسيين، كما أن الدعوة إلى المساواة من قبل رجال الجمعية في فترة من الفترات هي التي أعطت بعدا أهم للعلاقات الشيوعيين مع العلماء المسلمين الجزائريين، اما المنتخبون المسلمون فقد اعتبرهم الشيوعيون مضطهدين للأهالي.[3]

---

[1]– سليمان قريري، "***تطور الاتجاه الثوري و الوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940– 1945***"، أطروحة لنيل الدكتوراه ، (جامعة الحاج لخضر ،باتنة: "كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية و العلوم الاسلامية، 2011/2010)، ص 71.

[2]–**المكان نفسه**، ص 71.

[3]–**المكان نفسه** ، ص 72.

و في سنة 1937 صدر بيان عن الحزب الشيوعي الجزائري يدعو كل الاتجاهات السياسية و الدينية من جمهوريين و ديمقراطيين فرنسيين و علماء مصلحين و مرابطين و شيوعيين و اشتراكيين و كل العناصر المتساكنة في الجزائر إلى الاتحاد مع الجبهة الشعبية التي علق عليها الجزائريون أمالهم. و كلن فشل المؤتمر الاسلامي سنة 1937 و سقوط حكومة الجبهة الشعبية غير موافق كثير من التشكيلات خاصة العلماء في وقت بقي فيه الشيوعيون ضد فكرة الاستقلال و هو ما أدى إلى تأزم العلاقات بينهم و بين الوطنيين من مختلف الاتجاهات.[1]

المبحث 2: دبلوماسية الثورة الجزائرية.

مع إندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954 بدى جليا ذلك الاهتمام البالغ الذي أولته جبهة التحرير الوطني للعمل الدبلوماسي كخيار استراتيجي لإيصال صوت قضية الجزائرية العادلة إلى كل أصقاع العالم.

فخلال هذه المرحلة ظهرت الجزائر على المسرح السياسي الدولي، و أرست سياستها الخارجية: "فقبيل أن تُعرف الجزائر كدولة برزت للعالم بدبلوماسيتها النشيطة، حيث اقتحمت المسرح الدولي ببعثات جبهة التحرير الوطني "F.L.N" ثم رجال الحكومة الجزائرية المؤقتة "G.P.R.A" الذين أمنوا للنشاط العسكري الداخلي صدى دوليا.[2]

علما أن مكافحة الشعب الجزائري لاستعمار فادح الوطأة، عسكريا و سياسيا، كان يفرض عليه ألا يغفل الكفاح على الصعيد الدبلوماسي.[3]

بحيث أدرك مفجرو الثورة الجزائرية بأن نجاح الكفاح المسلح في الداخل مرهون بحركة دبلوماسية واسعة في الخارج، توفر الدعم المادي و المعنوي لاستمرار نجاحها[4]. لهذا وضع قادة الثورة الجزائرية

---

[1]–**المكان نفسه**، ص ص 72– 73.

[2]– عبد الله بالحبيب، **المرجع السابق**، ص 11.

[3]– د. محمد بجاوي، ***"الثورة الجزائرية و القانون 1960– 1961"***، (الجزائر: دار الرائد للكتاب، ط.1 و ط.2)، ص 162.

[4]– ن. خياط، ***"دبلوماسية الثورة دور مرموق"***، الجيش، ب م، ع. 580 (نوفمبر 2011)، ص 28.

استراتيجية للعمل الدبلوماسي تختلف عما كانت قبل الثورة و هذا لاختلاف الأوضاع فالعمل السياسي الذي كان سائدا لم يكن يقلق فرنسا إذا تبعه نشاط دبلوماسي خارجي كانت المراوغة التي تبديها فرنسا و كسب الوقت كافيين لإفشال أي نشاط خارجي، أما سنة 1954 فالنشاط المسلح حل محل السياسي و النشاط الدبلوماسي في الخارج اتخذ أهداف جديدة.

و هذا ما يمكن استنباطه من خلال أول وثيقة أصدرتها قيادة الثورة المتمثلة في بيان أول نوفمبر 1954 الذي شمل على مجموعة من البنود التي رسمت الخطوط العريضة للحركة الدبلوماسية لثورة فتية و طموحة. و ذلك يظهر جليا من خلال جملة المبادئ و الأهداف التي جاء بها بيان نوفمبر:[1]

1. مبادئ بيان أول نوفمبر:[2]

- ✓ تدويل القضية الجزائرية.
- ✓ تحقيق الوحدة الإفريقية في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.
- ✓ تأكيد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

[1]- نفس المرجع، ص. 28.

[2] - بيان أول نوفمبر. http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/1nov54.htm .

* ولد عام 1926 بعين الحمام في القبائل الكبرى (تيزي وزو)، وهو أحد التسعة مفجري الثورة الجزائرية, كان مكلفا بالدعاية من مكتب جبهة التحرير الوطني، وأوقف في طائرة عام 1956 حيث مكث في السجن حتى الاستقلال عام 1962، أحد الوجوه الرئيسية في الحركة الوطنية الجزائرية، لعب دورا رئيسيا في ما عرف بالأزمة البربرية حين طلب مناضلون في حزب الشعب من بلاد القبائل أن يقر الحزب البعد الأمازيغي ويقلل من توجهه العروبي. كان من الداعين إلى إنشاء لجنة تحقيق دولية في المجازر التي شهدتها الجزائر بدءا من 1996, واحتفظ بشعبية كبيرة في بلاد القبائل حتى وإن تأثر أداء حزبه السياسي منذ اندلاع أحداث أبريل/نسيان 2001. توفي بلوزان (سويسرا) عن عمر يناهز 89 سنة.

2.دور الطلبة و النخبة المثقفة:

قام بتنشيط الدبلوماسية الجزائرية مناضلون مجاهدين، أمام اتساع النشاط السياسي الخارجي للثورة و تعقيد جوانب ملفاتها القانونية، الاقتصادية و العسكرية أخذت تتجه الأنظار إلى العناصر المثقفة ثقافة عالية و كادت تنحصر وقتها في الطلبة و تلاميذ الثانوية.

و سرعان ما صارت الثورة في حاجة إلى طلبة يتفرغون لنشاطها السياسي الخارجي، و لعل أول شخصين قاما بهذا النشاط هما "حسين أيت أحمد"* و "محمد يزيد" ،وقد تم ذلك إبان مؤتمر

الطلبة المنعقد بباريس في مارس عام 1956، حيث اتجها بعد ذلك لتمثيل الجزائر في مؤتمر باندونغ من 18 إلى 24 أفريل 1955.[1]

و في جويلية 1957 أرسل أمحمد يزيد* تقريرا إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية يلخص فيه النشاط الدولي لجبهة التحرير الوطني في ثلاث نقاط:

- ✓ العمل على إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي.
- ✓ جعل القضية الجزائرية في نفس مرتبة القضيتين التونسية والمغربية على المستوى الدولي.
- ✓ إبلاغ هيأة الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية.

3.قررات مؤتمر صومام 20 أوت 1956:

يعتبر مؤتمر الصومام بمثابة نقطة تحول جوهرية في تاريخ الثورة التحريرية بشكل عام، على اعتبار أنه أحدث تغيرات جذرية على مستوى التنظيم العسكري و السياسي و حتى الدبلوماسي، من خلال التقسيم الذي فرضه و الذي سمح بتحقيق دفع إضافي إذ تم تحديد المهام بدقة سواء على الصعيد السياسي أو العسكري أو الجانب الاستخبارات فضلا عن الجانب المتعلق بالتموين و الإعلام و الدعاية.[2]

[1] – محمد مسعود بونقطة، مرجع سابق، ص 31.

[2] – ن. خياط، المرجع السابق، ص. 28.

و ذلك يظهر جليا فيما جاء به:[1]

- ✓ عزل فرنسا سياسيا على المستوى الداخلي و كذا على المستوى الخارجي .
- ✓ توسيع نطاق الثورة إلى حد جعلها مطابقة للقوانين الدولية.

و من أهدافها على المستوى الخارجي أيضا.

- ✓ تكثيف النشاط في الخارج لكسب الدعم المعنوي و المادي.
- ✓ تصعيد تأييد الرأي العام.
- ✓ التعريف بالقضية الجزائرية بين الدول التي أرادت فرنسا إبعادها
- ✓ عن مجريات الحقيقة في الجزائر، و بالتالي تغيير نظرتها.

4 . انشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

أمام الوضع الجديد الذي ألت إليه الثورة التحريري و المتمثل في :

- ✓ الانتصارات العديدة التي حققتها منذ اندلاعها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

---

* **أمحمد يزيد:** (203/1923)، وزير الاعلام للحكومة المؤقتة الجزائرية (1958/ 1962) و نائب بالبرلمان (1962/ 1965)، من مواليد 8 أفريل 1923 باليليدة انخرط في حزب الشعب الجزائري، على غرار معظم أعضاء عائلته سنة 1942، متحصل على شهادة الباكالوريا 1942. درس اللغات سنة 1945 بباريس درس الحقوق، أُصبح أمينا عاما لجمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية من 1946/ 1947 و في نفس الوقت مسؤول الفرع التابع لحزب الشعب الجزائري، عضو اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، تم اعتقاله في مارس 1948 بالدار البيضاء بتهمة نقل الوثائق المشبوهة، حكم عليه عليه سنتين سجن. (لمزيد من المعلومات اطلع على : الموسوعة التالية: عاشور فني، *"معلمة الجزائر"*، (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2009)، ص 1492.

[1]- مؤتمر الصومام https://www.kabyle.com/archives/IMG/**doc**/Plateforme_Congres-**Soummam**.**doc**.

- ✓ نجاح هجومات 20 أفرزها مؤتمر الصومام و توحيد القيادة الوطنية من خلال المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA و لجنة التنسيق و التنفيذ.
- ✓ زيادة النشاط الدبلوماسي و الحصول على تأييد معظم الدول العربية
- ✓ تأثير الثورة الجزائرية على السياسة الفرنسية الداخلية، و تولي سقوط الحكومات الواحدة تلوى الأخرى.

أصبح من الضروري على قادة الثورة لجنة التنسيق التنفيذ الاعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، خاصة في خضم تزايد المناورات الفرنسية تجاه القضية الجزائرية، و ادعاءات فرنسا إنها لم تجد ممثلا شرعيا للتفاوض معه.[1]

و في يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958 على الساعة الواحدة بعد الظهر، أي بعد بعد مرور 1416 يوما على قيام الثورة في فاتح نوفمبر 1954، صدر بلاغ في وقت واحد بالقاهرة و تونس و الرباط تم الإعلان فيه عن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس و نائبه كريم بلقاسم* الذي احتفظ أيضا بمنصبه في لجنة التنسيق و التنفيذ كوزير مسؤول القوات المسلحة.[2]

أما بالنسبة لاختيار فرحات عباس رئيس للحكومة فإن ذلك يرجع إلى أسباب استراتيجية سياسية حيث أن عباس يعتبر سياسيا محنكا في ميدان المفاوضات، و معتدلا مقارنة بغيره من قيادة الثورة الجزائرية.[3]

---

[1] http://services.mesrs.dz/Portail_MESRS_ind/histoire/Evenements_ar9.html :vu : 02:00 ; 20 /02/2016 .

[2] عمار بوحوش، ***"التاريخ السياسي للجزائر –من البداية إلى غاية 1962"***،(بيروت:دار الغرب الاسلامي، ط.1 ، 1997)، ص ص 475،476.

[3] نفس المرجع، ص. 476.

*كريم بلقاسم (1922 – 1970)، نائب رئيس حكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1962/1958)، من مواليد 14 ديسمبر 1922 بقرية تيزرى نعسي في دوار أيت يحي موسى (دائرة ذراع الميزان) ولاية تيزى وزو، في عام 1942 انخرط في ورشة الشباب بالأغواط و دخل الجيش قبل استدعائه للخدمة العسكرية في جويلية 1943. لمزيد من المعلومات اطلع على: (عاشور فني، مرجع سابق، ص 1214).

5. إدراج القضية الجزائرية على مستوى المنظمات الدولية:

❖ على المستوى الأسيوي:

مشاركة الجزائر في مؤتمر باندونغ :

اعتبار لأهمية الثقل الدبلوماسي و نوعيته، فقد ركّز وفد جبهة التحرير الوطني جهوده على ما كان يعرف بقوى كولومبو المتمثلة في بلدان بسرمانيا، و سيلان و الهند و إندونيسيا و باكستان. و خاصة أثناء ندوة بوقور التي حضرها رؤساء الوزراء الخمسة لهذه البلدان في 28-29 ديسمبر 1954.[1]

إن وفد جبهة التحرير الوطني الذي وصل الى إندونيسيا بعد أيام قبل عقد الندوة، و كان اهتمامه الرئيسي متمثلا في إدراج القضية الجزائرية ضمن البيان الختامي للندوة. وقد تمت التحضيرات لذلك حيث كان قد أعد مذكرة تضمنت مسألة المطالبة بحق تقرير المصير إلا أنه يتبين بعد المناقشات و المحادثات المطولة بين وفد جبهة التحرير الوطني، و رؤساء الوزاراء الخمسة و مستشاريهم أن الأهداف المقصودة لم يتم التوصل إلى تحقيقها. فالبيان الختامي للندوة لم يشر سوى إلى تونس و المغرب.و كانت الحجة المقدمة من الدول الخمسة كما يذكر أمحمد يزيد في غاية البساطة و هي "أن البلدان العربية هي الأولى باتخاذ موقف واضح أولا "و هو ما لم يكن مطروحا من قبل.[2]

و لكن رؤساء الوزراء للبلدان الخمسة قرروا مع ذلك توجيه دعوة لعقد ندوة إفريقية أسيوية في شهر أفريل 1955. و من ثمة لم يبق أمام وفد جبهة التحرير الوطني سوى انتظار الفرصة القادمة، و تحضير لهذه الندوة.

---

[1] أحمد بن فليس، ***السياسية الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958- 1962***، رسالة الماجستير فرع العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، سبتمبر 1985)، ص 119.

[2] **نفس المرجع**، ص ص 199، 200.

إن موقف بلدان قوى كولومبو قد أكد فكرة هامة لدى مخططي السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني، و هي أن نجاح في الوصول إلى الاطار الدولي من أجل تدويل القضية الجزائرية، لن يكون إلا بعد اجتياز الاطار العربي على صعيد المغرب العربي عموما و ذلك حتى يكون قاعدة إرتكازية و محفزا و قدوة تقتدى به في الدول المتعاطفة مع القضية الجزائرية.[1]

و بهذه المشاركة، تكون الدبلوماسية الجزائرية قد حققت انتصار دبلوماسيا. و قد استطاع ممثلوها أن يتحركوا بحرية ضمن وفد المغرب العربي و أن يتمكنوا من إقناع أغلبية الوفود المشاركة بعدالة القضية الجزائرية، حيث نجحت جبهة التحرير و ممثليها في اسماع صوت القضية الجزائرية بدليل القرار الذي خرج به المؤتمر الذي نص على حق الشعب الجزائري و المغربي و التونسي في تقرير المصير و الاستقلال و دعوة الحكومة الفرنسية لوضع تسوية سلمية لهذا الموضوع .

❖ على المستوى الإفريقي :

نالت القضية الجزائرية تأييدا ماديا ومعنويا كبيرا من طرف الدول العربية، فقد تحصلت على السلاح و المال والمساندة السياسية في كل المحافل الدولية كما سهلت هذه الدول لممثلي الثورة الجزائرية فيها بالنشاط السياسي عن طريق مكاتبهم المنتشرة في عواصم هذه البلدان، كما كان للدول العربية الأثر الكبير في تقديم التسهيلات للطلبة الجزائريين على مواصلة دراستهم وعلى رأس هذه الدول مصر الذي كان لها الدور الكبير في مؤتمر باندونغ وغيره من المؤتمرات مثل مؤتمر القاهرة الذي جمع 46 دولة آسيوية وافريقية في 26 ديسمبر 1957 حيث خرج بقرارات هامة للقضية الجزائرية منها الاعتراف بالكفاح الجزائري والتنديد بالسياسة الفرنسية والمطالبة باستقلال الجزائر كما نادوا إلى القيام بمسيرات ومظاهرات في عواصم هذه الدول لصالح القضية الجزائرية يوم 30 مارس 1958 وجعلوا هذا اليوم هو اليوم العالمي للتضامن مع الجزائر المجاهدة. أما في تونس والمغرب الأقصى فقد كانت تَجْمَعُهم وحدة الكفاح ضد مستعمر واحد لذلك كان التنسيق بينها أمرا حتميا في العديد من المؤتمرات التي جمعتهم أهمها مؤتمر طنجة من 30 إلى 27 أفريل 1958 والذي فيه اتفقوا على الإعلان عن جبهة دفاع مشتركة ضد السيطرة الاستعمارية كما تقرر في هذا المؤتمر إيجاد خطط عملية لمساندة الثورة

[1] **المكان نفسه**، ص 200.

الجزائرية وفيه مهدت جبهة التحرير الوطني أرضية تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة التي تم إنشاؤها رسميا في القاهرة يوم 19 سبتمبر 1958.

❖ القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة:

إن تدويل القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة كان من الأمور التي تصدرت أهداف السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني، منذ تصريح أول نوفمبر 1954 و ذلك لإحداث موازاة بين العمل الداخلي و العمل الخارجي بتوسيع دائرة الحلفاء الطبيعيين و جعل القضية حقيقة أمام الرأي العام العالمي الذي تمثله هذه الهيئة الدولية. و من خلال ذلك التمكن من الرد على الموقف الفرنسي و أطروحته "حرب الجزائر مسألة داخلية" "الجزائر جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية الواحدة الموحدة".

و بهذا الشأن فإن جبهة التحرير الوطني قد رفضت هذا الحوار الفردي و تحولت على العالم الخارجي لتجعل منه شاهدا و لتحديد استقلاليتها و شخصيتها المتميزة عن فرنسا. و في هذا المعنى فإنها حولت تعريف الخلافات التي تجمعها بفرنسا على أنها (حالة اعتداء) و خاصة بعد انشاء الحكومة المؤقتة، و انضمام هذه الأخيرة في 20 جوان 1960 الى اتفاقيات جنيف حول قانون الحرب و من هنا يتضح أنه في اتجاه الأمم المتحدة خاصة كان يتم توجيه هذا العمل، و تبدو أكثر فأكثر ارادة تدويل للمشكل الجزائري.[1]

لم تقتصر نشاطات الدبلوماسية الجزائرية على مستوى هيئة الأمم المتحدة فقط، بل كانت موضوع اهتمام كل مؤتمر و كل ندوة دولية و من بين هذه المؤتمرات نجد:

2-1.المؤتمرات غير الرسيمية:[2]

❖ مؤتمر نقابات المغرب الكبير الذي نظم بمدينة طنجة في الفترة من 20 إلى 22 أكتوبر 1957، الذي اكتسى أهمية خاصة و جمع الأقطار المغربية الأربعة : المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا، و فيه تقرر أن ما يجري في الجزائر يمس الأقطار الأربعة و علاقتها مع فرنسا و يعرقل تطورها

[1] **المكان نفسه**، ص 219.

[2] محمد مسعود بونقطة، ص ص 36، 37.

الاقتصادي، و من أهم نتائجه هو استعمال كل الوسائل لتعجيل استقلال الجزائر و مضاعفة العلاقات الاقتصادية بين أقطار الشمال الافريقي.

❖ و بأثينا نظم من ثاني إلى السادس أكتوبر مؤتمر معادي للاستعمار، شاركت فيه الجزائر بوفد ضم كل من كيوان، أحمد فرنسيس، ابن مطاط و غافر عن جبهة التحرير الوطني، فيه تقرر اعتبار المشكلة الجزائرية مشكلة استعمارية.

❖ أما على المستوى العربي فشاركت الجزائر في مؤتمر الحقوقيين الأسيويين الذي انعقد بدمشق من 7 إلى 11 نوفمبر 1957، و ضم ممثلي ثلاث و عشرون دولة، و يعتبر من توابع مؤتمر باندونغ ،و قد اكتست القضية الجزائرية تعاطف و تضامن المؤتمرين مع الشعب الجزائري في كفاحه المشروع من أجل التحرير الوطني.

❖ كما كانت القضية الجزائرية محل دراسة في مؤتمر الصليب الأحمر الدولي الذي انعقد في مدينة دلهي الجديدة في أكتوبر 1957، و أعلنوا خلاله أن الحل الوحيد للقضية يكون باعتراف فرنسا باستقلال الجزائر، و قد وجه المؤتمر نداؤ حار لصالح اللاجئين، كما احتج في إحدى قراراته على القيود التي فرضتها فرنسا على بيع الأدوية و ممارسة مهنة الطب، مطالبا الفرنسيين برفع هذه القيود و احترام اتفاقية جنيف الخاصة بقوانين الحرب.

2-3. المؤتمرات الرسمية:[1]

❖ مؤتمر تضامن الشعوب الأفروأسيوية: انعقد هذا المؤتمر في الفترة ما بين 26 ديسمبر 1957 إلى الفاتح جانفي 1958 بالقاهرة، عقب دراسة الجمعية العامة في دورتها الثانية عشر و إصدار قرار بشأنها أوصت من خلاله بفتح مفاوضات، على أساس الاستقلال الجزائري و قد كانت الجزائر حاضرة في هذا المؤتمر الذي لقب بمؤتمر الحرية بصفتها عضو كاملا بوفد يمثل جبهة التحرير الوطني، الممثلة للشعب الجزائري، يتكون من 20 عضو يترأسه الدكتور دباغين.

[1] **نفس المرجع**، ص 37، 38.

و قد أشار هذا التقرير إلى أن قضية الجزائر هي قضية الشعوب المناهضة للاستعمار، و لهذا يجب على هذه الشعوب أن تكرس وقتها لهذه القضية و أن تتضامن في سبيلها و أن تدعمها بمختلف الوسائل و الإمكانيات.

❖ مؤتمر أكرا بغانا المنعقد من 12 إلى 15 أفريل 1958: تعزز مركز جبهة التحرير الوطني من خلال هذا المؤتمر، بموقف إفريقي أخر اثر توجيه الدعوة لممثليها للمشاركة في مؤتمر الدول المشاركة لم تتناول المشكل الجزائري في نطاقه الضيق- أي النطاق الفرنسي الجزائري- و لكن بوصفه مشكلا إفريقيا، أي أن الدول الافريقية هبت للدفاع عن القضية الجزائرية و اعتبرت الثورة الجزائرية ثورة الدول الافريقية.

إن هذا المؤتمر الذي وصف بأنه باندونغ الافريقي، جعل الدول الإفريقية تحتضن الثورة الجزائرية بصفة رسمية، و تعهدت الدول الإفريقية الثمانية، بمساعدة الجزائر ماديا و دبلوماسيا، و بهذا التأكيد تكون القضية الجزائرية قد حققت نصرا أخر على الصعيد الدبلوماسي و الفضل في ذلك يعود إلى حكنة الوفد الممثل لجبهة التحرير الوطني.

❖ مؤتمر طنجة بالمغرب المنعقد من 27 إلى 30 أفريل 1958: حيث تصدرت القضية جدول أعمال المؤتمر هو الإقرار بمساعدة الجزائر ماليا في حربها.

❖ مؤتمر تونس المنعقد في 17 إلى 20 جوان 1958: حيث تزامن مع تولي ديغول للحكم، و تطرق المؤتمرون إلى عدة موضوعات أهمها التعاون السياسي و الدبلوماسي بين الجزائر، تونس، المغرب.

6.التفاوض بين جبهة التحرير الوطني و حكومة ديغول(مفاوضات ايفيان):

بعد فشل الحكومة الفرنسية في تحقيق مخططها المتمثل في القضاء الثورة بالقوة نتيجة ضغط الكفاح التحريري الذي قادته جبهة التحرير الوطني منذ خمس سنوات و تزايد التأييد العالمي للقضية الجزائرية و امام تدهور الأوضاع الاقتصادية بفرنسا و تفاقم المشاكل الداخلية و الخارجية التي تواجه الجنرال ديغول. و هو ما جعله يضطر للرضوخ لمطالب الثورة الجزائرية و التسليم بضرورة ايجاد حل

سلمي للقضية الجزائرية عن طريق المفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية باعتبارها الممثل الوحيد للثورة. و أعلن عن استعداده لمباشرة الاتصالات و المفاوضات.[1]

❖ ظروف التفاوض:

ترجع هذه العوامل إلى:

1.الضربات العنيفة التي تلقتها الدولة الاستعمارية في الجزائر، وفي فرنسا على يد الثورة التحريرية الكبرى.

2.التنظيم المحكم الذي امتازت به الثورة الجزائرية خاصة بعد مؤتمر الصومام 1956.

3.الأزمات الاقتصادية والمالية و الاجتماعية التي أنهكت فرنسا نتيجة التكاليف الباهظة لقمع الثورة.

4.ضغط الرأي العام العالمي على فرنسا وتنديده بسياستها في الجزائر خاصة في جلسات الأمم المتحدة. [2]

❖ تطور المفاوضات:

مرت المفاوضات بعدة مراحل، وطال أمدها بفعل عدم جدية فرنسا بل حاولت من خلال التظاهر بالتفاوض إضعاف الثورة لكن الانتصارات الميدانية والتفاف الشعب حول ثورته هو الذي أرغم فرنسا على الاستجابة لمطالب الثورة في التفاوض على أساس الاستقلال الذي دعت إليه منذ أول نوفمبر 1954، و يمكن تتبع التطور للمفاوضات عبر المراحل التالية:

- ✓ اللقاءات السرية : تعود الاتصالات السرية بين السلطات الاستعمارية وجبهة التحرير الوطني إلى 12 أفريل 1956 بالقاهرة بين جوزيف ببفارا وجورج غورس من الجانب الفرنسي ومحمد خيضر من جبهة التحرير الوطني، ثم ببلغراد في 25 جويلية 1956 بين محمد يزيد والدكتور أحمد فرانسيس من جبهة التحرير وبييركومين وبيير هيريو من الجانب الفرنسي، ثم حصل

[1] أحمد بن فليس، **المرجع السابق**، ص 404.

[2] الثورة الجزائرية التحريرية الكبرى :المفاوضات و الاستقلال:

http://www.algeriagate.info/2014/05/blog-post_5154.html : vu: 11:20, 12/03/2016.

اتصال جديد في روما بإيطاليا يومي 2 و 3 سبتمبر 1956 بين محمد خيضر ومحمد يزيد و عبد الرحمان كيوان عن جبهة التحرير الوطني وبييركومين، وبيير هيريو عن الجانب الفرنسي غير أن هذه اللقاءات لم تسفر عن نتيجة، ثم انقطعت بسبب حادثة اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956.

✓ الاتصالات والمفاوضات في عهد ديغول : بدأت الاتصالات أكثر جدية في عهد ديغول كنتيجة منطقية لفشل فرنسا في القضاء على الثورة وسقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة بفعل ذلك وتمثلت هذه الاتصالات فيما يلي:

– محادثات "مولان" بفرنسا بين 25 و 29 جوان 1960 وانتهت بالفشل نظرا لاشتراط فرنسا استسلام المجاهدين وفصل الصحراء عن الجزائر.

ضم الوفد الفرنسي كل من روجي موريس، الجنرال الهوميردي كاسين أما الوفد الجزائري فضم أحمد بومنجل ومحمد الصديق بن يحي ولقد حاول الجنرال ديغول في أواخر 1960 أن يقنع نفسه بأنه بإمكان حل مشكل الجزائر بما يفيد فرنسا، ومن ذلك اقتراحه لما أسماه ب " الجزائر جزائرية " ولكي يضمن النجاح لمشروعه ذهب بنفسه إلى الجزائر يوم 10 ديسمبر 1960 ليقوم بالدعاية الواسعة له فأستقبله السكان بالمظاهرات.[1]

✓ نتائج مظاهرات ديسمبر 1960

كانت لهذه المظاهرات نتائج إيجابية خاصة بعد أن اتسعت رقعتها ليجبر ديغول على التصريح "إن هذا الوضع لا يمكن أن يجلب لبلادنا سوى الخيبة والمآسي، وأنه حان الوقت للخلاص منه" و جلوسه إلى طاولة المفاوضات و الاعتراف بجيش التحرير وجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد شرعي للشعب الجزائري.

أثار هذا الموقف استياء الجنرالات الفرنسيين في الجزائر : (راؤول سلان، إدموند جوهو، موريس شارل، أندري زيلر) الذين قاموا بمحاولة انقلاب ضد ديغول وذلك في 22 أفريل 1961 إلا أنه باء بالفشل .واعترفت هيئة الأمم المتحدة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في 19 ديسمبر 1960م.

[1] الثورة الجزائرية التحريرية الكبرى :المفاوضات و الاستقلال :**المكان نفسه.**

أدرك ديغول حساسية الموقف وتيقن من استحالة الحل العسكري و أدرك ضرورة تقديم التنازلات وهكذا استؤنفت المفاوضات.

ما بين 20 و 22 فيفري 1961 في مدينة لوسرن (LUCERNE) السويسرية وشارك فيها عن الجانب الجزائري أحمد بومنجل والطيب بولحروف، وعن الجانب الفرنسي جورج بودبييرو وبرونو دولوس واعترف ديغول موازاة لذلك في 22 أفريل 1961 بحق الجزائريين في إقامة دولتهم ، لكن ما يلاحظ هو طول مدة المفاوضات التي تعود إلى تمسك فرنسا بما يلي:

1. إعطاء الجزائر الحكم الذاتي بدلا من الاستقلال.
2. حصول المعمرين على امتيازات خاصة في الجزائر.
3. فصل الصحراء عن سائر القطر.
4. إشراك أطراف أخرى في المفاوضات عوضا عن الإقتصار على التفاوض مع جبهة التحرير وحدها.[1]

1.1.1مفاوضات إيفيان الأولى والثانية:

مفاوضات إيفيان الأولى 1961 : أجريت مفاوضات إيفيان الأولى (إيفيان بلدة على بحيرة ليمان) ما بين 20 جوان و 13 جويلية 1961 ترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم والوفد الفرنسي لويس جوكس، توقفت ثم استؤنفت في لوغران (وهي بلدة فرنسية شرقي إيفيان من 20 إلى 28 جويلية 1961 وأخفقت مثل سابقتها بسبب الصحراء ومصير المعمرين، وحاولت فرنسا بين مفاوضات إيفيان الأولى ولوغران وبعدهما إيهام الدول الإفريقية المجاورة بأن الثورة الجزائرية تريد الهيمنة على الصحراء وكذا أن تبحث عن مفاوضين جزائريين من خارج جبهة التحرير فخاب مسعاها في المحاولتين وعادت المباحثات في " لي روس" وهي قرية على الحدود الفرنسية السويسرية ما بين 11 و 19 فيفري 1962.

وفيها إتفق مبدئيا على وقف إطلاق النار وتم تناول كل المحاور وشرع في تحرير النصوص وفي خضم هذا السعي الحثيث لإنهاء الصراع كانت منظمة (O.A.S) تبذل محاولات بائسة لوقف عجلة التاريخ ناشرة في طريقها الموت والدمار وقدرت بعض المصادر عن التفجيرات التي نفذتها المنظمة

[1] الثورة الجزائرية التحريرية الكبرى :المفاوضات و الاستقلال : **المكان نفسه.**

بأكثر من 4000 والإغتيالات بحوالي 900 إغتيال ومجموع ضاحايا جرائمها بأكثر من 12 ألف قتيل، ورغم محاولات هذه المنظمة الإرهابية إفشال المفاوضات إلا أن انتصارات الثورة على كل الجبهات أرغمت فرنسا على التعامل بواقعية مع مطالب الجزائريين تجلت في الإستجابة للأهداف التي حددتها الثورة في أول نوفمبر 1954 والتي عرضها الوفد المفاوض على المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في تونس من 22 إلى 27 فيفري 1962 وبعد المناقشة وافق المجلس بالأغلبية الساحقة على نتائج مفاوضات ليروس التي تعترف بالإستقلال والوحدة الترابية ووحدة الشعب الجزائري.

مفاوضات إيفيان الثانية 1962 : إنطلقت مفاوضات إيفيان الثانية النهائية والحاسمة يوم 07 مارس 1962 حتى 18 مارس من نفس السنة ترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم ومن بين الشخصيات التي ضمها الوفد (بن طوبال دحلب، يزيد، بن يحي، بولحروف إلخ...)، إنتهت بالتوقيع على إتفاقية وقف إطلاق النار وكان هناك إعتراض داخل فرنسا على الإتفاقية جعل ديغول يجري حولها إستفتاء أسفر في 08 أفريل 1962 عن موافقة 91 % من الفرنسيين عليها. [1]

مضمون إتفاقيات إيفيان :

نضم إتفاقيات إيفيان ستة فصول، نص كل منها على النقاط الرئيسية التالية:

1. إعلان وقف إطلاق النار والعفو العام
2. الإعتراف بوحدة الأرض الجزائرية، وإجراء إستفتاء يقرر فيه الشعب الجزائري مصيره في غضون مدة لا تزيد عن ستة أشهر .
3. تسيير البلاد خلال الفترة الإنتقالية حكومة مؤقتة من 03 فرنسيين و 09 جزائرين في إنتظار نتيجة الإستفتاء
4. إحتفاظ المعمرين وعملائهم بالحقوق التي كانت لهم ثلاث سنوات قبل إختيارهم جنسيتهم النهائية، إما الجزائرية فيصبحون رعايا للجزائر أو الفرنسية فيعاملون كآجانب .
5. جلاء القوات الفنرسية عن الجزائر خلال ثلاث سنوات مع إحتفاظها بالمرسى الكبير لمدة 15 سنة، ومطارات عسكرية في عنابة، وبوفاريك وبشار، وقاعدة رقان لمدة خمس سنوات.

[1] الثورة الجزائرية التحريرية الكبرى :المفاوضات و الاستقلال :**المكان نفسه.**

6. تحتفظ فرنسا بمصالح إقتصادية في قطاعات النفط والتعدين خاصة، وإمتيازات ثقافية (كحق فتح المدارس على سبيل المثال) كما تعهد الطرفان بالتعاون في مختلف المجالات الإقتصادية والثقافية، مقابل حصول الجزائر على معونات مالية فرنسية.[1]

- **نقطة مهمة حول قانونية بنود اتفاقيات إيفيان:**

نستنتج من هذه المواد أن إتفاقيات إيفيان تضمنت قيودا كثيرة لاتتناسب والتضحيات التي قدمها الجزائريون لكن المؤيدين لها أكدوا على أن هذه القيود قابلة للمراجعة في ظل الإستقلال وهو ما حدث بالفعل عندما استرجعت الجزائر استقلالها رسميا بعد الإستفتاء في جويلية 1962 حيث قامت في إطار السيادة بجملة من الإجراءات تستكمل من خلالها الإستقلال تمثلت في تأميم أراضي المعمرين والبنك الجزائري في سنة 1963 والمناجم في سنة 1966 ، وأخلت قاعدة المرسى الكبير سنة 1968 وأممت قطاع المحروقات في 1971.[2]

وقف القتال و إعلان الاستقلال:

دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في منتصف نهار 19 مارس 1962 وقد حاولت منظمة (OAS) القيام بعملياتها الإرهابية لدفع الثورة إلى إرتكاب الأخطاء من أجل عرقلة المسار الإستقلالي إلا أنها فشلت، وأجري استفتاء تقرير المصير يوم 01 جويلية 1962 وصوت فيه 97.3 %من الجزائريين لصالح الإستقلال وبعد يومين إعترفت فرنسا رسميا بإستقلال الجزائر وفي 05 جويلية 1962 أعلنت الجزائر إستقلالها رسميا وهكذا استرجعت الجزائر استقلالها بعد أن قدمت تضحيات جسيمة خلال ثورة التحرير تمثلت في استشهاد 1,5 مليون شهيد زيادة عن الجرحى والمعطوبين (حوالي 150 ألف مجاهد) واليتامى والمشردين والمصابين بالأمراض النفسية والعقلية لهول ما ارتكبته فرنسا من جرائم، أما القوات الفرنسية فقد خسرت حوالي 25 ألف قتيل و حوالي 63 الف جريح.[3]

[1] الثورة الجزائرية التحريرية الكبرى :المفاوضات و الاستقلال: **المكان نفسه.**

[2] الثورة الجزائرية التحريرية الكبرى :المفاوضات و الاستقلال: **المكان نفسه.**

[3] الثورة الجزائرية التحريرية الكبرى :المفاوضات و الاستقلال: **المكان نفسه.**

المبحث 3: دبلوماسية الجزائر المستقلة

بعد نجاحها في الدفاع عن القضية الوطنية خلال الخمسينات من القرون ال 20 م، تألقت الدبلوماسية الجزائرية بعد استرجاع الاستقلال لاسيما خلال السبعينات ، في تحقيق إنجازات مهمة في كل المجالات، في خدمة القضايا العادلة سياسيا و اقتصاديا، فكانت نضالاتها و مواقفها مشهودة.

عملت الجزائر فور انضمامها كعضو إلى منظمة الامم المتحدة يوم 8 أكتوبر 1962 على فرض وجودها كفاعل نشيط على الساحة الدولية لاسيما في مجال تسوية النزاعات و دعمها للحركات التحررية و الكفاح من أجل الاستقلال، و ذلك من خلال تبنيها لجملة من المبادئ التي استقتها من جملة من بيانات التي أعدتها و على رأسه هذه البيانات بيان أول نوفمبر الذي نص على حق الشعوب في تقرير مصيرها و غيرها من المبادئ التي جاء بها.

1.دور الدبلوماسية الجزائرية في دعم حركات التحرر:

1.1- الدبلوماسية الجزائرية و القضية الفلسطينية:

لم يرق الصراع العربي الصهيوني و القضية الفلسطينية إلى طريق لفهم الرأي العام الافريقي و الغربي و العالمي، إلا بعد ما أزاحت عنه المساعي الجزائرية مفهومها العرقي، و أعادت إليها طرحها الحقيقي المتمثل في احتلال جائر و اغتصاب لأراضي دولة تتوفر فيها شروط السيادة. إن الدبلوماسية كانت و لازالت تؤمن بانتصار قضية الشعب الفلسطيني مهما تكن المصاعب، و كانت في الطليعة دعما لهذا الكفاح الطويل المدى و تزويدا بما يلزم من تأييد متصل و دعم مادي واسع.[1]

إن اهتمام الجزائر بالقضية الفلسطينية كان منذ الأيام الأولى و الجزائر لا زالت تقبع تحت نير الاحتلال الفرنسي[2]، ولقد تجلى دور الدبلوماسية الجزائرية في انعقاد الاجتماع التحضيري في الجزائر 28 أوت 1973، لوضع الخطوط العريضة للبيان الذي أحيل إلى مؤتمر وزراء الخارجية الذي انعقد في العاصمة الجزائرية ما بين 3 و 4 سبتمبر، حيث وضع مشروع جدول أعمال القمة، ثم انعقدت

[1] محمد مسعود بونقطة، **مرجع سابق**، ص ص 43،44.

[2] studentshistory13.com/archives/2454 ; vu : 22/03/2016. 11 :15.

القمة العربية الرابعة في العاصمة الجزائرية "الجزائر" ما بين 1 و 9 سبتمبر 1973، و حضرها رؤساء دول و حكومات ست و سبعين دولة و أربع عشرة حركة تحرير و ثلاث دول أوروبية بصفتها ضيوف شرف، و من بين أهم نتائج المؤتمر نجد: [1]

- ✓ ادانة سياسة إسرائيل التوسعية العدوانية و ضم الأراضي التي تحتلها بالقوة و ممارسة القمع ضد سكان المنطقة المحتلة.
- ✓ المطالبة بانسحاب إسرائيل الفوري غير المشروط من جميع الأراضي المحتلة.
- ✓ يذ كر المؤتمر بأن استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية شرطا أساسا لإعادة السلام العادل و الدائم في هذا الإقليم.
- ✓ كما انعقد مؤتمر الرباط سنة 1974 و الذي اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الرسمي لفلسطين منها صفة عضو.

و تمكن الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات سنة 1974، مخاطبا العالم لأول مرة من على منبر الأمم المتحدة، من انتزاع الاعتراف الأممي لمنظمة التحرير الفلسطينية كعضو ملاحظ في ظل الرئاسة الجزائرية للجمعية العامة.

كما تابعت الجزائر القضية الفلسطينية أمام الدورة ال 39 للجمعية العامة للأمم المتحدة، و طالبت بضرورة عقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط، و في هذا السياق سعي المؤتمر أولا لفرض حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة تحت سلطة منظمة التحرير الفلسطيني ممثلة الوحيد و الحقيقي و الشرعي، و هناك أولوية أخرى خاصة بالنسبة للجزائر تتمثل في تماسك منظمة التحرير و فعاليتها.[2]

[1] محمد مسعود بونقطة، **مرجع سابق**، ص. 44.

[2] **نفس المرجع**، ص. 44، 45.

2.1. الدبلوماسية الجزائرية و قضية الصحراء الغربية[1]:

تعتبر قضية الصحراء الغربية إحدى قضايا الساعة، والتي هي من اهتمامات المجتمع الدولي ويعود إستمرار هذا النزاع التي تعارض حجتين أحدهما يقدمها المغرب بإدعاء حقوق تاريخية في الصحراء الغربية، وبأنها جزء لا يتجزأ من أراضيها، والثانية يدافع عنها الصحراويون حيث يؤكدون على حقهم في تقرير المصير.

يمكن تلخيص موقف الجزائر تجاه القضية الصحراوية في كونها لا تخفي موقفها المؤيد لمطالب الشعب الصحراوي المشروعة في الحرية و الاستقلال، فقد دافعت و لا زالت تدافع عن مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية.

فمشكلة الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار، و بالتالي فإن دعمها لحركة التحرر الوطنية الصحراوية و يتمثل في المساعدة المادية و المعنوية و بصورة علنية، و لذلك فقد فتحت حدودها لألاف اللاجئين الصحراويين منذ احتلال المغرب للإقليم الصحراوي، كما أعلنت عن إعترافها بالجمهورية الصحراوية رسميا في 06 مارس 1976.

و في إطار الدعم الدبلوماسي الجزائري للقضية الصحراوية، ألقى مندوب الجزائر الدائم في الأمم المتحدة كلمة أمام لجنة تصفية الاستعمار في 19 نوفمبر 1975 تضمنت مجموعة من نقاط أهمها:

- ✓ رفض سياسة الأمر الواقع المتبعة من قبل في احتلال الصحراء الغربية.
- ✓ التأكيد على موقف الجزائر الثابت فيما يخص حل القضية.
- ✓ التذكير بأن النشاط الدبلوماسي للجزائر كان دائما يتم في إطار منظمة الأمم المتحدة، و ترفض أي حل خارج هذه المنظمة أو كل اتفاق ثنائي أو ثلاثي مخالف لقرارات منظمة الأمم المتحدة.

بالإضافة إلى مذكرة الجزائر إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 12 فيفري 1976 و التي تضمنت ما يلي:

[1] **المكان نفسه**، ص 45، 46.

- ✓ التذكير باللقاءات الدبلوماسية ما بين كل من الجزائر، المغرب و موريتانيا بشأن تنسيق الجهود في سبيل تحرير الإقليم الصحراوي المحتل.
- ✓ حق تقريرالمصير مبدأ أساسي و عدم الاعتراف به يمس بتراث البشرية و مبادئ المجتمع الدولي.
- ✓ البحث عن حل عادل و سلمي نهائي للقضية الصحراوية.

هذا على مستوى الدبلوماسية الجزائرية تجاه حركات التحرر من الجانب السياسي حيث كان دور محوري في دعم هاته الحركات، و ذلك انطلاقا كما تم ذكره من مختلف المبادئ التي تقوم عليها الدبلوماسية الجزائرية.

2.دور الدبلوماسية الجزائرية تسوية النزاعات الدولية:[1]

2-1. الوساطة الجزائرية بين تونس و ليبيا:

سعت الدبلوماسية الجزائرية لاسيما بعد فشل الوحدة بين البلدين عام 1974، التي لم تدم في الحقيقة سوى بضع ساعات على القيام بعملية الوساطة بين البلدين، حيث تم توقيع اتفاق جربه للوحدة التونسية الليبية بين الحبيب بورقيبة و معمر القذافي، و عندما وقع خلاف بينهما تدخل الرئيس الجزائري في تلك الفترة "هواري بومدين"، حيث أعرب عن عدم تفهمه لهذا المشروع الذي غيبت عنه الجزائر، على الرغم من أنها تشارك ليبيا و تونس حدودا مشتركة.

2-2. الوساطة الجزائرية لحل الخلاف بين العراق و ايران عام 1975:

تم عقد هذه الوساطة على هامش المؤتمر الأول لمنظمة الدول للنفط، و قد استطاعت الجزائر أن تقنع شاه ايران حينئذ بالانتقال إلى الجزائر، و هذا الانتقال في حد ذاته بعد انتصار للدبلوماسية الجزائرية، حيث لم يكن من المتوقع أن يقوم شاه إيران بزيارة الجزائر في تلك الفترة الحرجة، و قد فاجأ الطرفان المتنازعان: العراق و إيران دول العالم بتوقيعهما على اتفاق سلام، و قد أطلق عليه اتفاق الجزائر، و طوى مرحلة الخلافات بينهما، لكن سرعان ما عادت الحرب لتميز علاقات الطرفين عام 1980.

2-3. الوساطة الجزائرية لوقف الحرب الليبية-المصرية عام 1977:

تمثلت في تحول الرئيس بومدين شخصيا لأداء الوساطة بنفسه، و قد نجح في ذلك، حيث قررت مصر وقف تقدم قواتها باتجاه التراب الليبي و بذلك تم اقتصاد جهد عربي و أموال و أرواح .. خدمة للقضية العربية الكبرى، و هي قضية فلسطين، و هو ما ركزت عليه الوساطة الجزائرية حينئذ.و قد أفلحت الجزائر هناك، في حين فشلت وساطات أخرى، و في الوقت الذي كانت أطراف دولية عديدة و اسرائيل تعمل على أن تستمر الحرب بين الطرفين لإضعافها، و بالتالي تشتتت الجهود التي كانت

[1] محمد بوعشة، ***"الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى القوى الصغرى في القرن الافريقي"***، (بيروت: دار الجيل، ط.1، 2004)، ص ص 133، 134

تتجه للمعركة ضد التخلف و التفكك و العدوان الإسرائيلي و الخارجي، كما كان الخطاب الرسمي العربي يصور تلك المرحلة.[1]

2-4. الوساطة الجزائرية في أزمة الرهائن الأمريكيين في ايران 1979-1980:

بطلب من الطرفين الأمريكي في رسالة وجهها الرئيس جيمي كارتر للرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في 15 نوفمبر 1979 و كذا الرئيس الايراني، قبلت الجزائر التي كانت قد التزمت الحياد القيام بوساطة لحل هذا المشكل الذي تمثل في احتجاز دبلوماسيين و موظفين أمريكيين بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بطهران في 4 نوفمبر 1979. و كان سبب هذا الاحتجاز أن طهران كانت تعقد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تقف خلف تهديد الأمن القومي الايراني، من خلال عدم احترام الدبلوماسية الأمريكيين قوانين البلد المعتمدين لديه، كما قاموا بالتدخل في شؤونه من أجل إحداث الفوضى و عدم الاستقرار و العمل تغيير الحكم، فتولت الجزائر عملية الوساطة عن طريق دبلوماسية نشطة، كما قاموا بالتدخل في شؤونه من أجل إحداث الفوضى و عدم الاستقرار و العمل على تغيير الحكم، فتولت الجزائر عملية الوساطة عن طريق دبوماسية نشطة، كان يقودها وزير الخارجية آنذاك محمد الصديق بن يحي، و كذا السفير الجزائري الثاني من جانفي عام 1981، تم إطلاق الرهائن الأمريكيين بعد احتجاز دام لأكثر من أربعة عشر شهرا و قد اعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الوساطة الجزائرية أن لا تتدخل في شؤون إيران مستقبلا.[2]

2-5. الوساطة الجزائرية لوقف الحرب العراقية الايرانية عام 1982:

لقد شاركت الجزائر قبل هذه الوساطة في محاولة حل الخلاف الذي كان قائما بين الطرفين و الذي انتهى بالتوقيع على اتفاق الجزائر عام 1975، إلا أن القوة ظلت من خيارات الطرفين، و دخلا في حرب مدمرة لمدة ثماني سنوات، و كان للجزائر دور في محاولة ايقافها، حيث اقترحت وساطتها من أجل ذلك.[3]

---

[1] **نفس المرجع**، ص. 134.

[2] **المكان نفسه**، ص 137.

[3] **المكان نفسه**، ص. 139.

2-6. الوساطة الجزائرية لحل النزاع الإثيوبي الارتيري:

تعود بداية هذا النزاع إلى الستينات من القرن العشرين، فبعد انهزام ايطاليا في في الحرب العالمية الثانية، وضعت اريتريا تحت الإدارة البريطانية ابتداء من عام 1941 إلى 1952، حين قرر أممي بضم إريتريا إلى إثيوبيا في اتحاد فدرالي استمر حتى عام 1962، حين قرر الإمبراطور الإثيوبي هايلي سيلاسي ضم إريتريا إلى إثيوبيا و أصبحت ضمن أقاليم الإمبراطورية.

ومع انضمام اريتريا و اثيوبيا لم تحترم هذه الأخيرة الحقوق المدنية و السياسية للإريتريين، حيث جابهت التيارت الانفصالية بالكثير من القمع، و استمرت هذه الحرب إلى أن تم الإعلان عن الاستقلال عام 1963 بقبول رسمي إثيوبي، و مع نيل اريتريا لاستقلالها بدأ الخلاف مع إثيوبيا حول بعض المناطق الحدودية تقع في الشمال من ناحية اثيوبيا، و من الجنوب من ناحية اريتريا.

و في الوقت الذي أعلنت فيه الجزائر رغبتها في الوساطة في النزاع الاثيوبي الاريتري و ذلك بحصول الجزائر على وعود من طرف إثيوبيا و إريتريا، لمواصلتها الجزائر في القمة الخامسة و الثلاثين لمؤتمر الوحدة الإفريقية، و قبل انعقاد هذا المؤتمر حصل انتخاب رئيس جديد للجزائر و هو عبد العزيز بوتفليقة.

و الظاهر أن التصور الجزائري كان يستهدف استغلال وقت انعقاد المؤتمر، كمحاولة لفك الحصار المضروب على الجزائر منذ سنوات، و استعادة بعض ما كانت تتمتع به في القارة الإفريقية.

و لقد كانت الجزائر تسعى من وراء عقد هذا المؤتمر إلى فك الحصار المضروب على الجزائر منذ سنوات.

و قد بدأت المشاورات بين الطرفين بشكل غير مباشر داخل قاعة المؤتمر، و انتهى المؤتمر بواسطتها و التأكيد على الحل السلمي للنزاع، أما إثيوبيا فقد استفادت من البنك العالمي بمبلغ قدره 1030 مليون دولار، و لم تلعب الوساطة الأمريكي دورا اقتصاديا فحسب بل كان بمثابة رادع للقوى الاقليمية التي لا تريد حل للنزاع، كانت المبادرة الجزائرية، تحظى منذ البداية باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من:

- العلاقات الخاصة التي كانت تربط الولايات الأمريكية و طرفي النزاع.
- اعتبار الجائر قطبا حيويا في القارة الإفريقية يصعب الاستغناء عنه، بالرغم تحفضها تجاه النظام السياسي الجزائري، و علاقاته بالأزمة الداخلية.

و قد سعت إلى معاينة تطور النزاع في علاقاته بالوساطة، إلى درجة أن الرئيس بوتفليقة قال قبيل التوقيع "... لن أطمئن حتى يوقع وزيرا خارجية إثيوبيا و إريتريا على الإتفاق...".

و بالرغم من الصعوبات التي مرت بها هذه الوساطة إلى درجة أن الدبلوماسية الجزائرية ظلت متمسكة بالملف، و قد كان بعض الملاحظين يعتقدون بأن الجزائر ستسحب وساطتها، بحكم الأزمة الداخلية التي كانت الجزائر تعيشها آنذاك، لذلك تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية للتنسيق مع الجهود الجزائر لحل النزاع، كذلك توالت الجهود الاوروبية لكن بدرجة أقل، حيث وعدت طرفي النزاع بتقديم مساعدات اقتصادية و استثمارية، قد كان لها أثر كبير في نفوس المتنازعين.[1]

بحيث حاول بوتفليقة تطبيع العلاقات مع إسرائيل و استضاف القمة السنوية لمنظمة الوحدة الافريقية (المعروفة اليوم بالاتحاد الافريقي)، ما جعل منه رئيسا للمنظمة، و هو أمر ساعده على المفاوضة على وقف اطلاق النار خلال الحرب الحدودية بين اثيوبيا و اريتريا، فأصبح احد المحركين البارزين للشراكة الجديدة لتنمية افريقيا.[2]

و هكذا تم التوصل إلى إتفاق وقف المعارك في 18 جوان 2000.

[1] **المكان نفسه**، ص ص 47- 49.

[2] مؤسسة كارنغي للسلام الدولي، *"الجزائر في عهد بوتفليقة (الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية)"*، مركز كارنغي للشرق الأوسط، العدد 7، جانفي 2008، ص. 17.

3.فترة تراجع الدبلوماسية الجزائرية 1992/ 1997.

إن الحديث عن الدبلوماسية الجزائرية في هذه الفترة، هو الحديث عن الأزمة حيث تم إلغاء المسار الانتخابي لأول عملية تحول ديمقراطي تشهدها الجزائر، و تم استبدال المؤسسات الدستورية لهيئات انتقالية.

مما أدخل البلاد في دوامة من العنف و العنف المضاد أخذ شكل موجهات درامية مسلحة بين القوات النظامية، و الجماعات المسلحة.

سميت هذه المرحلة بالمرحلة الدفاعية (1988- 1999)، و هي أخطر المراحل أزموية التي واجهتها الجزائر على الإطلاق، خاصة و أنها كانت طويلة، امتدت حوالي إحدى عشر سنة.

و في هذه المرحلة تحول النشاط الخارجي،و خاصة ابتداء من عام 1992، إلى مجرد رد فعل عما يقال هنا و هناك عبر العالم في علاقاته بالأزمة الجزائرية الكبرى. و لمدة سنين ظلت الجزائر تتفرج على انتقادات و حصار قوى دولية عديدة دون أن تستطيع الرد عليها أو التفاعل و إياها كما ينبغي، بل إن المواطن الجزائري عبر العالم كان في هذه الفترة محل شك عند عبوره مطارات و موانئ العالم.[1]

المرحلة الدفاعية – و الهجومية (1999-.....):

دخلت الجزائر منذ أحداث أكتوبر 1988 في وضع لم يسمح لها عموما بأداء نشاطها الخارجي كما تعّود عليه العالم، نشاط يتفاعل بسرعة الأحداث، فيبادر إلى تقديم اقتراحات في هذا الاتجاه أو ذاك للتأثير فيما و إمكانية الاستفادة منها، و ذلك ضمن العلاقات الثنائية أو على مستوى جهوي أو إقليمي أو دولي، أو ضمن هذه المستويات جميعا، حسب طبيعة كل حدث.[2]

إن أحداث أكتوبر و تفاعلاتها، ثم تطوّرها باتجاه الازمة الكبرى ابتداء من عام 1992، لم تسمح لها بالاستمرار في ذلك النشاط الدبلوماسي المكثف- و إن كان لم يتبعه تحقيق مصالح اقتصادية و

[1] محمد بوعشة،" ***الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى القوى الصغرى في القرن الافريقي***"،مرجع سابق، ص37.

[2] **نفس المرجع**، ص 37.

تجارية لفائدة الجزائر، و هو موضوع سنتعرض له في الفصول القادمة بإسهاب عند تقييم الوساطة الجزائرية في القرن الإفريقي.

و قد استمرت هذه الحالة، حالة التقوقع على النفس إلى حد يكاد الجمود يسيطر على النشاط الخارجي العام، إلى غاية عام 1997، حيث لوحظ ابتداء من هذا التاريخ بداية لوضع نشاط خارجي مركز على العالم المتقدم، و خاصة على مستوى بعض الدوائر الإعلامية و بعض الصحف ذات الانتشار الواسع و شخصيات سياسية خاصة أكاديمية، و تلك كانت بداية العودة إلى الساحة الدولية، بشكل محتشم جدا، لكن الانطلاقة حدثت. أما صاحب هذه المبادرة لم تكن وزارة الخارجية بشبكتها الدبلوماسية التي ظلت تتفرج على ما يحدث في الخارج عموما بشأن التطورات التي كانت تجري في بلادنا، و أنما مؤسسات رسمية أخرى وظت العديد من الوسائل من بينها الشبكة ضمن تحقيق أهداف معينة.

و مع أهمية هذه ألانطلاقة، إلا أنها لم تستطع تطوير نفسها و تطوير ما وصلت إليه، ربما لان تلك المؤسسات كان عليها أن تهتم أحيانا بمشاكل أكثر تعقيدا بالداخل، التي عادة ما تأخذ كل الوقت و الجهد، فيتدحرج النشاط في الخارج إلى مرتبة دنيا، ثم يعود إلى المقدمة ليتراجع مرة أخرى.

لقد تواصلت هذه المحاولات إلى حين مجيء عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم عام 1999، فتغير الأمر بسرعة باتجاه النشاط الخارجي على مستوى معظم مناطق العالم تقريبا، مركزا على امريكا و أوروبا و المجال الجغرافي الطبيعي للجزائر – و إن أخذت افريقيا القسط الأكبر من ذلك النشاط. و قد قاد النشاط الرئيس بوتفليقة شخصيا. مستغلا في ذلك ما تم تحقيقه من تحولات إيجابية منذ العام 1997.

و هكذا بعد قرابة العشر سنوات من التقوقع و النسيان و التجاهل و اللامبالاة ...، عادت الجزائر تنشط على مستوى الساحة الدولية.[1]

[1] **نفس المرجع**، ص ص، 38،39.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل من هذه الدراسة إلى مسار و التطور التاريخي للدبلوماسية الجزائرية عبر فترات زمنية مختلفة.

و ذلك من خلال الالمام بتطور الكرونولوجي، و ذلك من خلال إبراز أوجه مختلفة للنشاطات و الممارسات الدبلوماسية الجزائرية، كانت بدايتها بإبراز النشاط الدبلوماسي في عهد الامير عبد القادر مؤسس اول دولة جزائرية في الفترة الممتدة من 1830 إلى غاية 1945.

أما الجزء الثاني من الدراسة تطرقنا إلى ابراز الدور الذي لعبته الجزائر في مرحلة غطتها فترة الكفاح المسلح من أجل تحرير الوطن، خلالها تم وضع الاستراتيجية الرئيسية للسياسة الخارجية الجزائرية، من خلال اكتساح أبواب حركة عدم الانحياز، جامعة الدول العربية، و هيئة الأمم المتحدة.

علما أن الاعترافات تبرز السمعة التي اكتسبتها الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية، كما تبين الفشل الذريع للدبلوماسية الفرنسية في عرقلة تدويل القضية الجزائرية، التي سعت إليها جبهة التحرير الوطني، نتيجة نشاطها المكثف و بفضل الحس السياسي و الحنكة الدبلوماسية لأعضاء الحكومة الفرنسية على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، معقدة، إلا أن الدبلوماسية الجزائرية تمكنت من تمهيد الطريق الرسمي للجزائرية في 5 جويلية 1962، بعد ما صوت الجزائريون جماعيا للاستقلال يوم 1 جويلية 1962 و بذالك دخلت الجزائرية عهد جديد من البناء.

أما الجزء الثالث من هذا الفصل فقد تطرقنا إلى إبراز الدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية خلال و بعد تحقيق الاستقلال، بحيث عملت الجزائر على دعم حركات التحرر على رأسها القضية الفلسطينية، و قضية الصحراء الغربية، إضافة إبراز التجربة الجزائرية و ما مدى نجاعتها، إضافة إلى التطرق إلى أهم فترة في الحياة السياسية للجزائر للجزائر الممتدة من 1992 إلى غاية 1997، لكن الدبلوماسية الجزائرية رجعت إلى ساحة الدولية في فترة مجيء الرئيس بوتفليقة إلى سدة الحكم عام 1999، حيث تغير الأمر بسرعة نحو زيادة النشاط الخارجي على المستوى العالمي و بالتركيز على الساحة الافريقية، حيث كان يقود الجهاز الدبلوماسي بنفسه، و عمل على إخراج الجزائر من العزلة و عودتها إلى الساحة الدولية.

الفصل الثانـي:

المقاربة الدبلوماسية الأمنية الجزائرية لإدارة النزعات الدولية

تمهيد:

أدت الحركيات المعقدة التي شهدتها منطقة الساحل الافريقي، إضافة إلى الحراك الاجتماعي و السياسي الذي تعرفه المنطقة العربية، و التغيرات في القضايا و الأجندات العالمية، كمنطق استراتيجي، في إطار توجهات فاعلية السياسات الخارجية للفواعل من خلال دبلوماسيتها الأمنية.

في هذا الاطار تبرز الجزائر كدولة محورية ضمن هذه الحركيات من خلال دبلوماسيتها الأمنية، في ظل انتشار و تأثير مرونة التهديدات و المخاطر الآتية من جوارها الإقليمي، فبحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي تمثل نقطة ارتكاز و تقاطع بين الدول المغاربية من ناحية، و البحر المتوسط و عمق القارة الإفريقية من ناحية ثانية.

فالدبلوماسية الجزائرية تمتلك صيتا كبيرا على المستوى الاقليمي و الدولي نتيجة لفعالية سياستها الخارجية، و نظرا لحجم الانجازات الكبيرة التي استطاعت تحقيقها و الوظائف التي استطاعت أن تؤديها.

فعلى الصعيد الاقليمي لطالما شكلت الجزائر الجزء المركزي الذي تدور حوله رحى الأحداث في المغرب العربي، و نتيجة لهذه كان الاقليم المغاربي حتى في الفترات التي كان الاهتمام له بعدا عالميا، باعتبار أن الجزائر جزء لا يتجزء منه، الأمر الذي استدعى من صناع السياسة الخارجية الجزائرية أن يبذلوا قصارى جهدهم في أن تكون السياسة الخارجية متوافقة و العديد من الارتباطات أهمها مبادئ السلم و التعاون و مقتضيات المصلحة الوطنية خصوصا في ظل دولة علاقتها بسلب السيادة غير بعيدة الأمد.

و يهدف هذا الفصل إلى الاجابة على التساؤلات المحورية التالية:

-ما هي طبيعة النزعات الاقليمية التي تشهدها منطقة الجوار الجزائري، و ما هي إنعكاساتها على الأمن الجزائري؟

-ما هي المقاربة التي اتبعتها الجزائر للتعامل مع ما يحدث داخل جوارها، و ما مدى فعالية هذه الأخيرة؟

المبحث 1 : طبيعة النزعات الاقليمية لدول الجوار الجزائري.

يشهد الجوار الجزائري حراكا و توترا كبيرا في الوقت الراهن، فهذه المنطقة التي تحولت بعد أحداث 11 سبتمبر إلى بؤر توتر و صراع و أرضية للتنظيمات الارهابية و الجريمة المنظمة، أين ارتبطت عوامل أخرى كهشاشة الدولة و انخفاض الأداء الاقتصادي و ضعف مستويات التنمية و غيرها من الأسباب الأخرى التي دفعت إلى ازدياد التوتر و عدم الاستقرار في المنطقة.

هذا ما يستوجب علينا معرفة الجوانب الجيوسياسية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية و البيئية، قصد ايجاد الخلفيات و الابعاد التي بنيت عليها بعض الأحداث، و انتجت افرازات في واقع المنطقة.

1.الامتداد الجيوسياسي للجوار الجزائري.

ترى الباحثة "صوفي شوتار" في أحد مؤلفاتها "فهم الجيوبولتيك" أن دراسة و تحليل الفضاء الجيوسياسي قاعدة أساسية لكل دراسة جيوسياسية، و هي القاعدة التي تستمد أهميتها من حقيقة و أثر امتداد الأقاليم المدروسة و انفتاحها على فضاءات جغرافية (طبيعية و بشرية)، ما يستوجب ضرورة دراستها دراسة أوسع.

بحيث يسمح التقديم المسحي لجغرافية الجزائر باستخلاص أن الجزائر تمتد على امتدادات متعددة تتنوع أسس تواجدها بها بين ما رسمته جغرافيتها الطبيعية، فالجزائر تمتد على امتداد قاري يقوم على انتمائها الجغرافي للقارة الإفريقية، و هو الفضاء الذي نجد في اطاره امتدادين فرعين مهمين ما يجعلها يبرزان كامتدادين قائمين بذاتهما:[1]

فامتداد المغاربي يتغذى من الارتباط التاريخي و الاجتماعي أكثر من ما يقوم انتمائها الطبيعي الذي يوفر بدور كل مقومات احتضان التكامل و تحقيق الاندماج ، امتداد على دول الساحل الافريقي و هو البعد الذي أملى تزايد أهمية تطورات الأحداث المتسارعة في المنطقة التي تنفتح عليها الجزائر طبيعيا و اجتماعيا بفعل الحدود المشتركة للجزائر بدول الساحل من جهة، و ما يشكله "الطوارق" من قواسم مشتركة على صعيد النسيج البشري و الاجتماعي للمنطقة من جهة ثانية. تحيل هذه الفضاءات التي تتقاطع في و مع جغرافية الجزائر الطبيعية و البشرية، التي تعد أهم الامتدادات الجيوسياسية المؤثرة بشكل مباشر على

[1] منصور لخضاري، **الامتددات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر**، ص. 11.

محددات الأمن الوطني و مهدداته، و التي تقتصر عرضها على ابراز الامتداد المغاربي، و امتداد الساحل الافريقي*.[1]

1.1الامتداد المغاربي:

المعبر عنه في بعض الادبيات و لاسيما التاريخية و الغربية منها بشمال افريقيا، المقصود بالتعبيرين إجمالا كل من دول:كان الفضاء المغاربي يضم: الجزائر و تونس و المغرب قبل أن يتوسع الفضاء ليضم ليبيا و موريتانيا في اطار ما يعرف ب "المغرب العربي الكبير" يمتد الفضاء المغاربي على امتداد جغرافي له خصوصيات مشتركة أهمها تاريخ مشترك.[2]

تعتبر منطقة المغرب العربي الكبير عنصر متعدد الجوانب:

- ✓ البعد الجيوبوليتكي: هي متصلة الجوانب، متجانسة الخصائص و الموارد بمساحة تقدر ب 6,048141 كلم مربع، هذا الموقع محور تلاقي 4 أبعاد جيو–استراتيجية موسعة و مترابطة:
  - –بعد متوسطي و امتدادته الاوروبية من الناحية الشمالية.
  - –بعد افريقي جنوب الصحراء و منطقة الساحل من الناحية الجنوبية.
  - –بعد شرق أوسطي: و امتداد للدول الخليج و جزيرة العرب من الناحية الشرقية.
  - –بعد أطلسي من الناحية الغربية.
- ✓ البعد الاقتصادي: نظرا لموقعها فإنها تزخر بمجموعة من الموارد و تجعل من دولها ركيزة أساسية فنذكر منها:

---

[1] **نفس المرجع**، ص. 11.

[2] **المكان نفسه**، ص. 12.

* دول الساحل" تسمية أطلقها الفاتحون المسلمون لإفريقيا، على المنطقة الجغرافية الواقعة على خط التماس بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى والحافة الشمالية للغابات الإفريقية، وهو خط يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا على مساحة تناهز 3 ملايين كلم2، ويلامس هذا الخط الدول التالية: السنغال، مالي، بوركينافاسو، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، تشاد، السودان، واريتريا، لكن هذه المنطقة أخذت معنى جيوسياسيا جديدا يأخذ بالاعتبار كل الدول التي تشكل الحزام الحدودي للصحراء الكبرى، بالإضافة إلى دول المغرب العربي.

-الجزائر أكبر منتج للغاز الطبيعي و النفط في العالم و تزخر بثروات طبيعية كثير من المحروقات حيث يمثل هذا الاقطاع 95 بالمائة من صادرات الاقتصاد الجزائري.

-المغرب الأقصى: يعتبر أكبر منتج للفوسفات كما أنه يمتلك 70 بالمائة من احتياط الفوسفات العالمي بالإضافة إلى الزراعة.

لقد شكل المغرب العربي منذ الاستقلال وحداته صورة هشة من مخلفات الاستعمار حول مشكل الحدود التي خلقت ورائها نزاعات موقوتة لدول غير متوازنة جغرافيا، و كان سعي كل دولة تسوية مشاكلها الحدودية و ضمان استقرارها عاملا في حدوث موجات: حيث كان النزاع بين الجزائر و المغرب عام 1963 حرب الرمال نتيجة المطالب المغربي بضم بعض الأراضي الجزائرية و الموريتانية سياقا في توتر الأوضاع في المنطقة و انعكس توتر هذه العلاقات على مسار الاتحاد و البناء الوحدوي المغاربي، وقد تمحور النزاع حول نقطتين أساسيتين هما:

مشكل الحدود: كغياب مفهوم الحدود الثابتة في شمال افريقيا الاستعمار أثر كبير على مستقبل الدول بعد استقلالها.

قضية الصحراء: لقد شكلت القضية موضع خلاف نظرا لتضارب المصالح بين كل من الجزائر و المغرب.

و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل1: خريطة المغرب العربي.

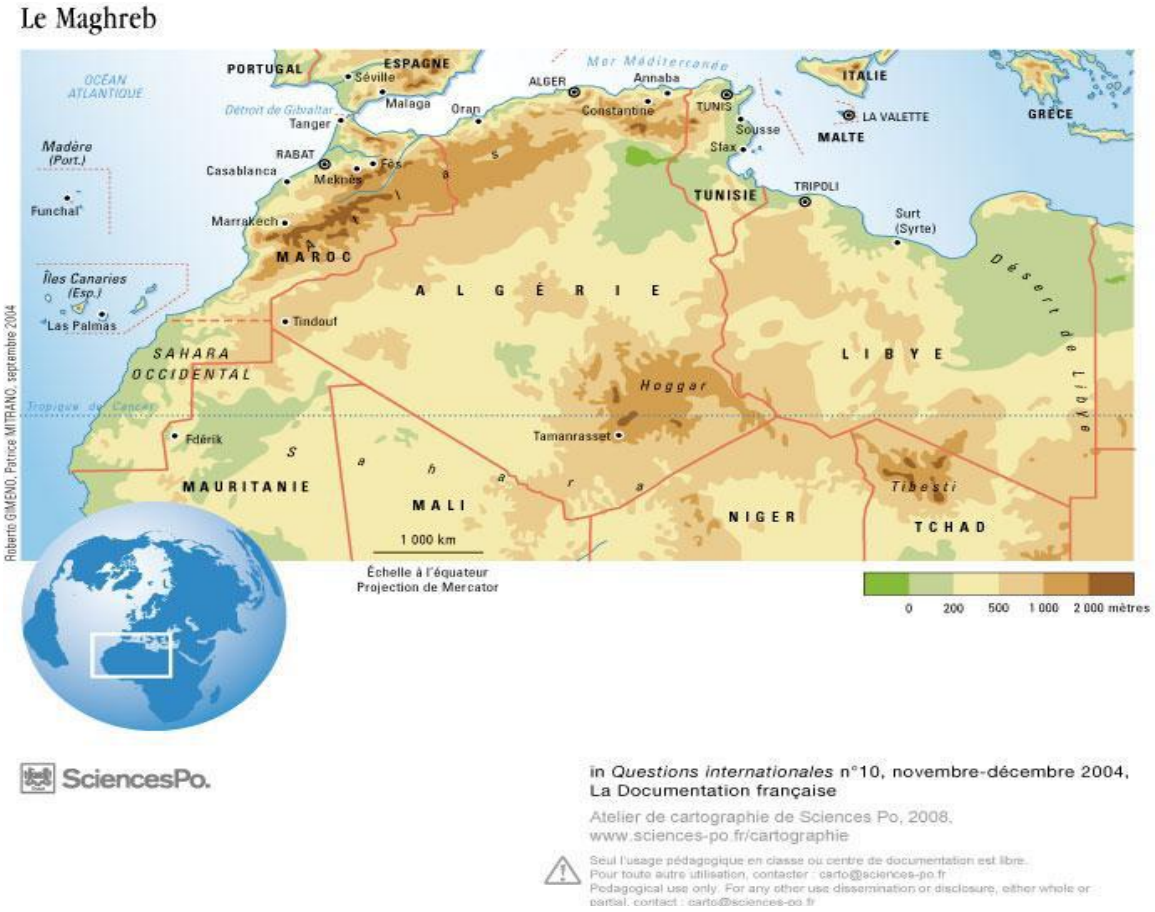

http://cartographie.sciences.fr :vu : 09 :05, 22/04/2016.

2.1امتداد الساحل الافريقي:

يعرف الساحل الإفريقي بصفته الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية البيضاء و إفريقيا جنوب الصحراء و الشريط الفاصل بين المغرب العربي و بلاد السودان و هو معبر تقليدي تجاري بين منطقة غرب إفريقيا من جهة و البحر الأبيض المتوسط، كما أنها منطقة تتقاطع فيها الحضارات و الثقافات و جسر رابط بين الحضارة الإفريقية السوداء و العربية الإسلامية، لكن التناقضات و الثقافية والصراعات و الحروب جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع الجيواستراتيجي الهام و يرجع ذلك إلى المزيج المعقد للإثنيات و أزمات الهوية و إشكالية الاندماج الوطني و الخصائص الطبيعية القاسية، فضلا عن الثروات الطبيعية التي يزخر بها الساحل الإفريقي.[1]

بحيث تختلف الدراسات و التصنيفات المحددة للدول المشكلة للساحل الافريقي، بسبب تعدد المقاربات المعيارية المعتمدة للتصنيف و إن اتفقت كلها على اعتبار أن بالمنطقة أكبر صحاري العالم الممتدة على ما يزيد عن 8,500,000 كلم مربع، و هي التي تبقى فاصلا طبيعيا بين شمال افريقيا ووسطها بدليل أن عديد الكتابات الجغرافية و الجيوسياسية ما تُسمى هذه الأخيرة ب أفريقيا ما وراء الصحراء Afrique Sub-Saharienne. فباعتماد المقاربة الجغرافية القائمة على المحددات الطبيعية للأرض تنحصر المنطقة في الدول الصحراوية سواء كانت أراضيها صحراوية كمالي و النيجر و موريتانيا، أو مجرد جزء منها كما هو الحال بالنسبة للجزائر. و هو ما يتسع باعتماد المقاربة الاجتماعية أين تتمدد لتحديد بمشارف حدود انتشار القبائل المستوطنة للمنطقة الصحراوية و أن امتد ذلك إلى دول غير صحراوية، نظرا لما تحتكم إليه منطقة من تنظيم اجتماعي قبلي بالأساس.[2]

يمتد الساحل الافريقي -على تعدد التصنيفات المعتمدة لتعديد دولة- الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا. من مجموع الدول المشكلة لفضائه العابر للأوطان يمكن تعداد كلّا من: الجزائر موريتانيا، السنغال، مالي، بوركينافاسو، النيجر، نيجيريا، تشاد، السودان و اريتيريا.[3]

---

[1]- سمير قلاع الضروس، ***" مقاربة الجزائر لبناء الأمن في منطقة الساحل الافريقي"*** ، رسالة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2012/ 2013) ، ص 20.

[2]- منصور لخضاري، ***مرجع سابق***، ص 18.

[3]- **نفس المرجع**، ص 18.

إن أبعاد الاهتمام الجزائري بما يجري في المنطقة الساحلية يرجع إلى كونها تمثل مجالا لاستقطاب قوى خارجية و مجال لعمل قوى اقليمية نتيجة لما تزخر به من أهمية جيو–استراتيجية و سياسية ناهيك عن الثروات الطبيعية، و لطالما عملت الجزائر على استقرار المنطقة و أمنها و محاولة افراغها من كافة النشاطات و التحديات و المخاطر التي يمكن أن تهدد استقرار أمنها الاقليمي أو الوطني على غرار محاولات تقوم بها فرنسا، الولايات المتحدة الامريكية و حتى تأثير انعكاسات الثورة الليبية.

و هذا ما يوضح الشكل التالي:

الشكل2: توضح دول منطقة الساحل الافريقي.

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412111019506275 44.html : vu: 22: 30 ; 15/03/2016

2.خصوصيات دول الجوار الجزائري:

❖ الخاصية الانثروبولوجية لمجتمعات مناطق دول الجوار الجزائري:

تبرز الاختلافات و التعددية الإثنية و العرقية كظاهرة طبيعية في مختلف الأمم و الشعوب، و بالخصوص مناطق الجوار الجزائري التي تتميز بتعدد الاثنيات و العرقيات مما يضعف التجانس الاجتماعي و يخلق مشاكل داخل الدولة الواحدة و حتى بين دول الإقليم، بحيث ساهم التقسيم الاستعماري فيها بشكل كبير.[1]

فمجمل دول الجوار الجزائري و بالخصوص الساحل الافريقي الممتدة من التشاد حتى موريتانيا يتكون من خليط من القبائل، أو بالخصوص تعدد للعرقيات[2]، فنجد في مالي (البامبارا Bambara و السونغاي Songhai و البوليس Peuls و الكانوري khanouri و التوارق Touareg و العرب) و في النيجر (الهواسا Haoussa ، الجرما Djerma، السونغاي، البولس، الكانوري، التوارق و العرب)، أما في التشاد (العرب السودانيون 30.3% الباقيرمي Bagmirmes، الكريشKreish، التيدا Tedas، مبومMbums ، ماساليت Massalits، تاماTams، مويو Moubous، كانوري، هاوسا، العرب). و في السودان(العرب المسلمون في الشمال، البانتو المسحيين و أصحاب المعتقدات المحلية في الجنوب). و في بوركينافاسو(موسي Mossi، بامبارا، مورMore ، البولس، الديولا Dioula)

---

[1]– أعمر عمورة، *"التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة جيوأمنية)"*، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2010– 2011)، ص 26.

[2]– **نفس المرجع** ، ص. 26.

كل هذا التعدد الاثني ليس فقط من حيث العرق بل كذلك في الجانب الديني بين مسلمين و مسيحيين و أصحاب المعتقدات المحلية و أيضا من حيث اللغة، حيث نجد اللغة العربية و لغة الدول المستعمرة سواء انجليزية أو فرنسية بالإضافة إلى اللغة المحلية للقبائل.[1]

هذه الطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا، قبليا و عرقيا جعلت من مستوى الاجتماعي ضعيف و حركيات المجتمع صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما ينتج عنه أزمات داخلية مثل أزمة دارفور في السودان و التوارق في مالي و النيجر و الاضطرابات العرقية في موريتانيا و الصدمات الاثنية و حتى القبلية.[2]

❖ الخاصية السياسية:

هناك جملة من العوامل و المتغيرات السياسية التي تسببت في انتاج حالة أو وضعية ساهمت بشكل كبير في خلق ما يعرف بالمشكلة الأمنية في المنطقة، و من بين الأسباب الرئيسية:[3]

أ. المتغيرات السياسية الداخلية:[4]

يشيع مفهوم الدولة الفاشلة كثيرا عندما يتم التحدث أو تحليل الوضع السياسي القائم في دول الساحل هذه دول التي تتميز أنضمتها السياسية بالهشاشة و فقدان السيطرة الدولاتية على مجتمعاتها.

و ترجع أهم أسباب الفشل الدولاتي في أنظمة دول منطقة الساحل الإفريقي إلى ما يلي:

- فقدان الدولة للسيطرة على أراضيها، أي فقدانها لخاصية الاحتكار لشرعية استعمال القوة و بالتالي أصبح العنف و استعمال القوة في يد الاشخاص و ليس في الهيئات الرسمية.
- شيوع سياسة أمراء الحرب، حيث أصبح العنف أداة لاقتسام الثروة و تشكيل التحالفات السياسية و بالتالي يصبح من الصعب التفرقة ما بين أمراء الحرب و الأجهزة الحكومية.

---

[1]– أسماء رسولي، *"مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"*، رسالة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق و السياسية 2010–2011)، ص ص 80،81.

[2]– **نفس المرجع**، ص 81.

[3]– أعمر عمورة، **مرجع السابق**، ص 29.

[4]– **نفس المرجع**، ص ص 29 – 32.

- حصول الكوارث الإنسانية الفقر و المجاعة و الأوبئة بشكل رهيب في المنطقة، بالإضافة إلى انتهاك حقوق الانسان.
- تحويل المساعدات الانسانية الخارجية و القيام بعمليات نهب و سطو و الإتجار غير المشروع كوسيلة للدعم المالي لنشاطات الجماعات المتصارعة.

و تبرز سمات الدولة الفاشلة بمنطقة الساحل الافريقي في الجانب السياسي فيما يلي:

- فقدان شرعية الدولة "إجرام الدولة" جراء فساد النخبة الحاكمة، و غياب الشفافية و ضعف الثقة في المؤسسات و في العملية السياسية مما يفسر مقاطعة الانتخابات و انتشار التظاهرات و العصيان المدني، فدول الساحل تعاني أزمة مركبة و متشابكة للديمقراطية تدور حول أسلوب التعامل بين الحاكم و المحكوم، و نتج عن غياب النموذج الديمقراطي و سيادة النظم التسلطية تكريس نمط من الحكم الشخصي، حيث أضحى شخص الزعيم محور النظام السياسي في معظم هذه الدول.
- و هو الأمر الذي أدى إلى فشل المجالس المنتخبة في أداء دورها الرقابي و المحاسباتي من خلال ضعف الأحزاب التي تمارس عملها السياسي بشكل موسمي مما جعلها بعيدة عن المواطن و حاجاته، و فوق ذلك كله ضعف مستوى التمثيل السياسي للأحزاب داخل المجالس المنتخبة من خلال تدخل قوى خارج الأطر النظامية في تحديد قوائم المرشحين بحيث أصبح المال و الجهوية و القبيلية هي المعايير المعتمدة في الترشيح و الترتيب في القائمة، مما أفقد الثقة في العملية السياسية عموما و العملية الانتخابية خصوصا.
- إضافة إلى هذا التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة و عدم تأدية الدولة لوظائفها الجوهرية مثل حماية الناس، و الصحة و التعليم و التوظيف، يؤدي إلى فقدان القدرة على التواصل بين الأنظمة الحاكمة و شعوبها و العجز عن إيجاد الحلول للمشاكل السياسية، الاقتصادية و الإجتماعية.
- الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون و انتشار انتهاكات حقوق الإنسان كقوانين الطوارئ، و الاعتقال السياسي، العنف المدني، و تقييد حرية الصحافة، و خوف الناس من السياسية.
- تشتت الأمن قد يخلق دولة داخل دولة، فإنعدام الأمن السياسي مصدره عدم قدرة الدولة في منطقة الساحل على تحقيق أمن مواطنيها بل أصبح الدولة تأخذ مصادر اللاأمن من خلال التهديدات النابعة من داخل الدولة من خلال عملها على تامين فئات معينة فقط، و نلمس ذلك من خلال التهديدات النابعة من داخل الدولة من خلال عملها على تأمين فئات معينة فقط، و نلمس ذلك في

الدساتير الجاهزة المعدة خصيصا لتلبية مصالح الطبقة الحاكمة، وفقا للظروف و أهداف السلطة الحاكمة القائمة، فدول الساحل خاصة و الإفريقية عامة لا تتوفر على دساتير بإمكانها تحقيق تطلّعات شعوب المنطقة، مما أسفر عن اضطرابات كان لها انعكاس على الاستقرار السياسي.

- تنامي الانشقاقات داخل النخب بالدولة كالانقسام بين النخب الحاكمة و مؤسسات الدولة و استخدام النخبة الحاكمة لنغمة سياسية قومية، الأمر الذي يؤدي تغير طبيعة السيطة العليا التي تدين لها الإلتزام السياسي نتيجة عوامل متعددة أبرزها الخلاف عن السلطة، الصراع لأجل القوة، فقدان الثقة السياسية و غياب عمليات التنشئة السياسية.

فعوض من اللجوء إلى الأساليب السلمية في التدازل على السلطة، تميزت الدول الإفريقية بممارسة جميع أشكال العنف نتيجة تمسك الأنظمة الحاكمة بالسلطة مما أفرز هوة و فجوة عميقة بين الحاكم و المحكومين، حيث أن الواقع يشهد وجود أنظمة ديكتاتوية و عسكرية في 23 دولة من أصل 53 دولة إفريقية.

- التدخل الأجنبي حيث تقوم دول أو فاعلين سياسيين خارجيين عن طرق التدخل العسكري أو شبه العسكري داخليا في الدولة و تدخل قوات حفظ السلام و القوات الدولية، فالمقاربة الأمنية الدولية ذات الطابع تدخلي هي مقاربة متحيزة قائمة على تحقيق أكبر قدر من النفوذ و يحتاج ذلك إلى تعزيز دول المنطقة لثقتها في قدرتها الاقليمية، أو كما تصفه الدبلوماسية الجزائرية بنضوج الامكانيات الامنية لدول المنطقة دون الحاجة للتدخل إلى أطراف خارجية، كما أن المقاربة الأمنية التدخلية قائمة على مفهوم استباقي يقوم على مواجهة التهديد خارج حدود الدولة و ذلك يؤثر بشكل مباشر على الأمن الاقليمي في الساحل الافريقي.
- تواجد أزمة بنيوية عميقة في علاقة الدولة بالمجتمع نتج عنها مظاهر اللاأمن و اللاإستقرار و ظهور دول فاشلة في الساحل و انتشار النزعات، فالدول الجديدة ورثت حدودا سياسية دون مراعاة الحدود الانثروبولوجية للمجتمعات المحلية، الأمر الذي أدّى إلى وجد أشكال للهيمنة الإثنية أو الجهوية على الحياة السياسية في كثير من دول الساحل.
- عجز القادة في إقامة علاقات ثقة مع شعوبها و التكفل بانشغالاتهم و تورطهم في قضايا الفساد، و جعل مصدر شرعيتهم للبقاء في السلطة هو التحالف مستعمر الأمس و الإستقواء بالدعم المغربي و القوى الخارجية النافذة من أجل صفقات مربحة، تؤمن لهم البقاء في السلطة و تقاسم

المنافع الريعية إلى أبعد الحدود و اللجوء إلى القمع، مما أدّى إلى غياب أو ضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول، مع انتشار الفساد السياسي، و ضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزعات الداخلية ذات فعالية و مصداقية، مما يجعل من التدخل طرف أجنبي ثالث أمرا ضروريا (الجزائر في الازمات التوارق بمالي و النيجر، الدول الإفريقية و الغربية في تشاد و في السودان و منظمة التعاون الاقتصادي لدول غرب افريقيا في حالة موريتانيا و ساحل العاج).

- تبني بعض الفواعل الجهوية لسياسات تخل باستقرار عدد من الدول التي تحتوي على مستويات تجانس إجتماعي و إثني ضعيف، برزت أساسا في ضعف العدالة التوزيعية(اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا) و غياب المشاركة السياسية أو ضعفها بسبب سيطرة الحزب الواحد في جميع دول الساحل.بالإضافة إلى تأثير الازمات السياسية الاخرى المحيطة بالساحل على المنطقة، مما انتج حالات من الاحباط السياسي التي تخلق حركيات للتمرد و العنف السياسي (مطالب التوارق في النيجر للإستفادة من واردات و إنتاج و تصدير اليورانيوم مثلا).

ب.المتغيرات الاقليمية و الدولية:[1]

بالإضافة إلى هذه الاسباب الداخلية يمكن القول أن الموقع الطبيعي أو الجيوسياسي لدول الساحل من ميوعة الحدود و شساعتها و قسوة الطبيعة و عجز الدولة عن مراقبة حدودها، كلّها عوامل تساعد على استمرار حالة اللأمن و اللإستقرار في منطقة الساحل الافريقي، كما ساهمت العوامل الخارجية و لا تزال بشكل كبير في تفاقم المشكلة الأمنية في المنطقة.

فالاهتمام المتزايد للقوى الاقتصادية و السياسية عالميا بهذه المنطقة، خاصة مع وجود مؤشرات ايجابية جدا على مستوى الاستكشافات النفطية و الغازية، خلق تنافسا محتدما بين فرنسا، الصين و الولايات المتحدة حول النفط في إفريقيا.

حيث ان تنامي الاهمية الجيو إقتصادية للساحل الإفريقي و ازدياد حجم الرهائن الذي تنطوي عليه بالنسبة للقولى المحلية و الخارجية، و الذي يعكسه الحضور الأجنبي الذي يحمل مظهر القوة "تواجدا عسكريا، قواعد عسكرية..." تحت مبرر التعاون و التحالف " شراكة أمنية، اتفاقيات أمنية، دعم عسكري..." شجع مثلا الجماعلات الارهابية على الوجود في المنطقة من حيث جعله هدفا لعملياتها،

[1] **المكان نفسه**، ص ص. 32، 33.

و هكذا نلاحظ كيف تقاطع الإختراقان الأجنبي و الإرهابي على أراضي الساحل الإفريقي و كيف مثل كل منها سببا و نتيجة للأخر، أضحت فيه المنطقة بفعل ذلك أداة و مسرحا للصراع بينهما، و تركت دورها أيضا في مواجهة مباشرة مع هذا الصراع.

تدخل القوى الاقليمية و الدولية، خاصة فرنسا و ليبيا جلب الانتباه كثيرا، فليبيا بعد عجزها عن تحقيق الوحدة العربية اتجهت نحو الوحدة الافريقية و تبنت في الساحل الافريقي ما يعرف بسياسة "س.ص" أي الساحل و الصحراء كما أن ليبيا ساعدت المهاجرين التوارق بعد قمع ثورتهم في سنة 1964 م بتكوينهم عسكريا و اديويوجيا كما نجد فرنسا تحاول الدخول على الخط و اللعب بهذا الوتر الحساس من خلال سعيها لإحياء مبادرة المنظمة المشتركة لمناطق الصحراء.

❖ الخاصية الاقتصادية:

خصوصيات اقتصاديات دول الجوار الجزائري تميزت بهشاشة البنية الاقتصادية هذا ما أدى إلى بروز عدة تهديدات، حيث تشير مؤشرات التنمية العالمية إلى عجز التنمية في هذه الدول، كل من النيجر و تشاد و مالي و بوركينافاسو و موريتانيا هي أقل الدول نمو حسب تقارير التنمية البشرية، حيث تتميز بارتفاع مؤشرات الفقر فيها، فحسب تقرير الأمم المتحدة، النيجر تعد أفقر دولة في العالم بنسبة 67% و مالي نسبة الفقر فيها 64% أما موريتانيا فهي 46% و تشاد أكثر من 64%.[1]

و يرجع ارتفاع مؤشر الفقر إلى غياب العدالة في توزيع الموارد، هي احدى الظواهر البارزة داخل مجتمعات الساحل الافريقي. ففي حين تنفرد القلة الحاكمة بكل الموارد المتاحة يقع عبء الحرمان على الكثرة المحكومة و هو ما أدى إلى اشكالية تفاوت طبيعي حاد و صراع طبقي حاد و صراع طبقي،

و الذي كان من نتائجه اللجوء إلى أساليب المشاركة السياسية المرضية مثل تمرد و عصيان الطوارق في كل من مالي و النيجر و تشاد.

إن تفاقم أزمة التوزيع و الفشل الاقتصادي في الساحل الافريقي، يرجع أساسا في بعض جوانبها إلى ظاهرة الفساد السياسي، و التي قومها الرشوة و استخدام السلطة من أجل تحقيق أهداف شخصية، و التعامل مع الممتلكات العامة على أنها ممتلكات شخصية، إذ أنه حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية

[1] **المكان نفسه**، ص 34.

لسنة 2009 فإنه أكثر من 70% من دول الساحل الافريقي لم تتجاوز 3 من 10 في سلم الفساد و هو ما يبرز الفساد المنتشر في المنطقة.[1]

إضافة إلى ذلك أن السياسة الاقتصادية لدول الجوار الجزائري مرتبطة ارتباطا وثيقا بالهيئات العالمية الاقتصادية و الأوروبية، نتاج التحكم الكبير للقوى الكبرى في حركية الاقتصاد الإقليمي، من خلال ما يعرف بالهياكل الإقليمية كمنطقة الفرنك الإفريقي و الاتحاد النقدي و الاقتصادي لدول غرب افريقيا

❖ الخاصية الأمنية:

تنحصر الأوضاع الأمنية التي تشهدها المنطقة في كونها صراع حول السلطة في إطار الداخلي، و ما تشهده من مناوشات حدودية نتاج لمخلفات الاستعمار لرسمه خريطة للحدود السياسية لدول المنطقة.

أما الأزمات الداخلية، كان دافعها اقتسام الثروة و العمل على الاقتطاع من الموارد العامة نتاج الاحساس بعدم المساواة من طرف جماعة أو جماعات داخل الدولة، لكن الوسائط التي تم الاعتماد عليها في تأليب الرأي العام من طرف جماعة ما ضد السلطة الحاكمة لم تكن ترتكز على المطالب الاجتماعية و الاقتصادية بل تم الارتكاز على وسائط أخرى منها الوسائط الاثنية و الوسائط السياسية.[2]

❖ الخاصية البيئية:

تعد افريقيا إحدى القارات الأكثر تأثرا بالتقلب و التغير المناخي و هذا بسبب العديد من الاجهادات و قدرة تكّيف متدنية، و يساهم في هذا الوضع الفقر المدقع الذي يعاني منه سكان إفريقيا و الكوارث الطبيعية المتكررة مثل الجفاف و الفيضانات، بالإضافة إلى أن الزراعة هي المورد الأساسي للسكان تعتمد إلى حد بعيد على هطول الأمطار.

و يرتبط الوضع البيئي بمنطقين أساسين:

أولها: الطبيعة الصحراوية و الواقع البيئي و أثره في الحياة الاجتماعية و انتشار السكان في المنطقة.

ثانيا:يرتبط بالتغيرات المناخية العالمية و الظواهر البيئية الخطيرة و أثرها على المنظقة.

---

[1] **المكان نفسه**، ص 34.

[2] **المكان نفسه**، ص 38.

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بجملة من الخصائص التي تتمثل في:

– منطقة شبه جافة باعتبارها صحراء رملية، حيث يقل معدل هطول الأمطار عن 400 ملم سنويا و تصل أحيانا إلى 150 و هي نادرة و على فترات متباعدة و فجائية، و نتيجة هذا شهدت منطقة الساحل جفافا كبيرا خصوصا منذ ستينات أدى إلى تغيرات بيئية خطيرة خصوصا فيما يتعلق بالتصحر، و رغم الاستئناف الجزئي و المتقطع لهطول الأمطار بداية 2003، لكن و باعتبارها المنطقة مدارية ساخنة لم يؤّد ذلك إلى تحسينات.

–ارتفاع المدى الحراري اليومي و السنوي في منطقة الساحل الافريقي بشكل كبير.

و نتيجة لذلك فإن الأراضي الحدودية هي التي تصير في الأحيان نقاط التوتر لأوسع أشكال النزاع بين المجموعات المتجاورة.

و النتيجة أنّ النزاع حول الثروات المادية، إذ ما تدثّر برمزيّة الصراع من أجل البقاء العرقي و تغذي بالدائرة المفرغة للانتقام، و هذا ما نلاحظه في الأزمة الترقية رغم أن التسويات المتعددة، مما يوحي بأن النزعات على الثروات الإقتصادية و الطبيعية المتجددة توصف بأنها نزعات عرقية – ثقافية و ذلك لأن الجماعات المتحاربة تأتي من خلفيات عرقية– ثقافية مغايرة.[1]

3. أبعاد اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل الافريقي:

تعتبر منطقة الساحل الافريقي منطقة حيوية بالنسبة للأمن الوطني الجزائري، و نظرا لأن هذه المنطقة أصبحت في السنوات الأخيرة تعاني من هشاشة أمنية معقدة، و ضعف و هشاشة الدولي فيها، ناهيك عن الاستقطاب الخارجي فيها، و لذلك فإن الاهتمام الجزائري بهذه المنطقة ضرورة ملحة لضمان الأمن و الاستقرار خاصة وأن الجزائر لها حدود شاسعة جدا مع دول هذه المنطقة. فبحدود من الجنوب الجزائري على المنطقة تمتد على مسافة أربعة ألاف كلم، تجعل من الصعوبة بمكان مراقبتها، فبالإضافة لطول

[1] **المكان نفسه**، ص ص. 23– 24.

الحدود فإن المنطقة تتميز بصعوبة و قسوة المناخ و التضاريس الطبيعية، و أيضا نقص الوسائل و الآليات اللازمة لمواجهة عصابات الاجرام المنظم و الجماعات الارهابية.[1]

و تعمل الجزائر على ضمان و الحفاظ على استقرار المنطقة و منع حدوث الاضطرابات و المشاكل فيها، و محاولة افراغها من الأنشطة و الممارسات التي تمس بأمنها الوطني، و التي تقوم بها القوى الخارجية مثل فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية. فهذه الدول تعمل على إيجاد موطئ قدم لها في منطقة الساحل الغنية بالثروات الطبيعية و ضعف دول المنطقة كمالي و النيجر و موريتانيا و تشاد، إلى أن تغذى هذه الأطماع.[2]

و تسعى فرنسا لإحياء دورها الاستعماري القديم بأساليب و طرق جدية في المنطقة، فأزمة شمال مالي و التدخل العسكري الفرنسي فيها، و التحالف الدولي من طرف الناتو لإسقاط القذافي، و محاولة السيطرة على ثروات المنطقة، كل هته ممارسات لها انعكاسات مباشرة و تشكل تهديد صريح لأمن الجزائر، خاصة و أن تدعيات الأزمة المالية و الليبية مست مباشرة بأمن و استقرار الجزائر.[3]

و تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على وضع موطئ قدم لها في المنطقة تحت ذريعة مكافحة الارهاب، و قامت بإنشاء قيادة الأفريكوم (AFRICOM)، و هذا من أجل الحفاظ و تأمين مصالحها في المنطقة. حيث قررت الإدارة الأمريكية في عهد الابن في سنة 2006 إنشاء "القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا "الأفريكوم"، و الذي اعلنت عن تكوينه في فيفري 2007، و بدأ العمل الفعلي في أكتوبر 2008، انطلاقا من مدينة شتوتغارت الألمانية مؤقتا في انتظار أن تتم استضافة من قبل إحدى الدول الافريقية، و يعتبر

---

[1] سليم بوسكين، ***"تحولات البيئة الاقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010- 2014"***، رسالة الماجستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،(جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2014- 2015)، ص. 179.

[2] **نفس المرجع**، ص. 180.

[3] **المكان نفسه**، ص 180.

انشاء الافريكوم خطوة حاسمة و دالة على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في التراجع العسكري الفعلي فوق الأراضي الافريقية.[1]

و تسعى الجزائر انطلاقا من عقيدتها الأمنية و مبادئ سياستها الخارجية على قطع الطريق أمام أي تدخل أجنبي في المنطقة تحت أي مبرر، ايمانا منها أن مثل هذه التدخلات ستعقد الأمور أكثر، و هو ما حدث فعلا في مالي و ليبيا.[2]

و يلاحظ غالبا ما تصطدم إدارة الجزائر بالإرادة الاستعمارية الجديدة لفرنسا التي تعتبر المنطقة جالا حيويا لها، خاصة و أن فرنسا خسرت معظم مناطقها و قواعدها الحيوية في العالم مثل الشرق الأوسط تحت الضغط الأمريكي، و بذلك تسعى جاهدة للحفاظ على نفوذها في منطقة الساحل الافريقي – و كل افريقيا عموما– لأنه يعتبر أخر حصونها أمام الهيمنة و النفوذ الامريكي على العالم، و بالتالي فمنطقة الساحل تعتبر ضحية استقطاب و تنافس دولي حاد.

كل هذه المسائل الخطيرة مثل التدخل الفرنسي في مالي و المشاكل المعقدة الماتجة عن هذه الأزمة بالإضافة إلى الأزمة الأمنية و السياسية في ليبيا، و مسائل الارهاب و الهجرة غير الشرعية و اللاجئين، و تجارة المخدرات بمختلف أنواعها و تجارة و تهريب السلاح و غيرها من التهديدات و التي لها انعكاسات خطيرة على أمن و استقرار الجزائر في مؤشرات كافية لاهتمام الجزائر بمنطقة الافريقي لأنها قاعدة خلفية و امتداد حيوي لأمنها الوطني.[3]

---

[1] بوحنية قوي، " الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، في 2012/06/03، متوفر على الرابط الالكتروني : http://studies.eljazeera.net.

[2] **نفس المرجع**.

[3] سليم بوسكين، **مرجع سابق**، ص 181.

4.التهديدات الأمنية في دول الجوار الجزائري و انعكاساتها على الأمن الجزائري.

إن الخصوصيات التي ميزت مناطق الجوار الجزائري انتج وضع غير مستقر أدى إل ظهور مجموعة من التهديدات التماثلية و غير تماثلية التي سنتطرق لها في هذا الجزء:

❖ **التهديد الارهابي:**[1]

ترجع نشأة الارهاب الدولي بشكله الحال عموما إلى الحركات الجهادية الاسلامية المتطرفة التي أسست ما يعرف بالخلايا الجهادية الوطنية اثر انتهاء الحرب السوفيتية في أفغانستان حيث أن عودة ما يعرف بالأفغان العرب إلى أوطانهم كانت البذرة المؤسسة لحركات جهادية ترتكز على العمل المسلح كوسيلة أساسية تستهدف بها الدول و المجتمعات التي ترى مناوئه لها.

من ناحية أخرى تبرز الخريطة الدينية للساحل الافريقي عملية اعتناق الدين الاسلامي مما يؤدي إلى وجود عناصر توافق مبدئي بين الجماعات الاسلامية المتطرفة و السكان المحليين (قاعدة حوار)، فرغم سيطرة الطابع الصوفي المحلي (الاسلام التقليدي) على تدين السكان المحلين، إلا أن ما يعرف بالصحوة الاسلامية ذات الطابع السلفي الوهابي انتشرت في المنطقة منها مثل باقي المناطق التي يتواجد بها المسلمون.

الامر الذي مهّد لإمكانية تقبل الفكر الجهادي، مما مهد ايديولوجيا لامكانية تسلل الجماعات الارهابية في المنطقة.

تنظيما تعد الجماعة السلفية للدعوة و القتال GSPC الحلقة المركزية أسست للإرهاب عبر الوطني في منطقة الساحل الافريقي فإن إقامة أسامة بن لادن في السودان و سعيه لبناء تنظيمات متطرفة و خلايا "جهادية" ابتداء من اقليم أوغادين و صولا إلى تفجير بنغازي الولايات المتحدة الامريكية في كينيا و تنزانيا.

و على هذا الأساس فإن الارهاب في الساحل الافريقي تنظيما هو امتداد طبيعي للجماعات الارهابية المغربية و على رأسها الجماعات السلفية للدعوة و القتال، و شبكيا هو امتداد لمفهوم الطاهرة الارهابية في العالم من خلال التنسيق عمليا بين الجماعات السلفية للدعوة و القتال مع الجماعات المقاتلة الليبية و تنظيم القاعدة العالمي.

[1] أعمر عمورة، **مرجع سابق**، ص ص 46- 51.

إضافة إلى ذلك انتشار جماعة القاعدة في بلاد المغرب العربي الاسلامي في الساحل الافريقي، فنجدها في جميع دول الساحل تقريبا شبكات الدعم الاسناد و الاعضاء المنخرطين مع تمركزها في ثلاثة مناطق أساسية في الساحل الافريقي و هي:

المنطقة الاولى: هي على الحدود الجزائرية الليبية حيث يوجد المسلحون الليبيون و يتم التنسيق مع الجزائريين.

المنطقة الثانية:توجد على امتداد الحدود الصحراوية بين الجزائر، مالي و موريتانيا.

المنطقة الثالثة: تقع على الحدود الجنوبية الجزائرية.

أما بالنسبة للنشاط الاقليمي للحركات الارهابية، فهو يختلف من دولة إلى دولة أخرى، و و بالتالي فإن الاولوية تمنح للتركيز على إعطاء الأولوية للمفهوم المحلي بالنسبة إلى كل دولة للتهديدات الأمنية، و يترتب عليها زيادة معدل النشاط الارهابي داخل كل هذه كل هذه الدول، ثم الانتقال إلى المرحلة لا حزب و المتعلقة بالامتداد الاقليمي للتنظيم الارهابي و التي سعت التي يمكن أن نطلق عليها الفعالية الاقليمية لهذه التنظيمات و قدرتها على التحرك الاقليمي، و الذي تلاه فيما بعد الانتقال إلى البعد الدولي. و تحول الأهداف مصالح عالمية مرتبطة بالتنظيم العالمي للقاعدة.

- ✓ النشاط الاقليمي للجماعة السلفية– للدعوة و القتال: تنظيم الساحل و الصحراء 1998 – 2007.

ارتكز النشاط الارهابي في هذه المنطقة على عدة عمليات على جوانب عديدة منها:

- الهجمات الانتحارية و المباشرة التي شملت العديد من العمليات لكنها استهدفت مصالح أجنبية خارج الجزائر كل من في أفريل 2002 عملية انتحارية التي استهدفت كنيسة يهودية في جزيرة جربة أدت إلى مقتل 21 شخصا، لتتبعها عملية أخرى في الدار البيضاء المغربية في ماي 2003 و غيرها من العمليات الانتحارية.
- اختطاف الأجانب: تنامت طاهرة اختطاف المدنيين و احتجازهم كرهائن و تحولت إلى صناعة توفر مداخيل كبيرة للجماعات الارهابية بمنطقة الساحل، حيث ببلغ حجم المردود المالي للفدية منذ 2003 بمقدار 150 مليون دولار ساهمت بشكل كبير في انتشار الطاهرة نتيجة قدرتها على تحقيق مردود مالي يغطي احتياجات و مصاريف الجماعة السلطة للدعوة و القتال سواء فيما يتعلق بشراء الأسلحة و الوقود.

بالإضافة إلى التوزيع بعض الهبات المالية على السكان المحليين لتوفير التغطية اللازمة لنشاطهم، يستعمل مال الفدية أيضا في تغذية الفكر الجهادي و تجنيد على اساس الاحباط الناتج عن السياسات المتبعة من طرف القوى الغربية في اتجاه بعض القضايا الاسلامية على غرار القضية الفلسطينية و أفغانستان و العراق مما ولد أشخاص جد محبطين يُعتبرون عناصر جاهزة للانخراط في العمل المسلح، و من بين عمليات الاختطاف التي حدثت في فترة 2003 و 2007 باختطاف 32 سائحا ألمانيا تمكن من خلالها جني 5 ملايين أوروو.

أ. النشاط الارهابي للقاعدة في بلاد المغرب الاسلامي: 2007 – 2010 أو التوجه العالمي للجماعات السلفية للدعوة و القتال.

و ارتكز النشاط الارهابي في هذه المرحلة (2007–2010) على عدة جوانب عديدة منها:

1. الهجمات الانتحارية المباشرة:

- موريتانيا: شهد عام 2007 موعد الهجوم جديد على موريتانيا من قبل المسلحين، المحسوبين على القاعدة و هكذا بدأ فصل جديد من فصول المواجهة الأمنية و العسكرية بين القاعدة في الغرب الاسلامي و الدولة الموريتانية.

2. اختطاف الأجانب:

شملت عمليات احتجاز الرهائن خلال هذه الفترة وتمكن تنظيم القاعدة من تطوير عملياته، و التي تركزت في ثلاثة دول هي موريتانيا، مالي و النيجر.

أ.موريتانيا: شهدت سلسلة عمليات اختطاف رهائن و قتلهم أو مبادلتهم لقاء فدية مالية فقد تم تنفيذ أول محاولة في 24 ديسمبر 2007 أين تم مهاجمة 5 أشخاص سياح فرنسيين في الجنوب الشرقي لموريتانيا ثم قتل 4 منهم، لتليها أول عملية اختطاف لأجانب في مالي 2009 باختطاف رهينة بريطانية و قتلها، لتتوالى العمليات أخرى ففي نوفمبر 2009 هجوم على قافلة لموظفي اغاثة اسبان على الطريق الرابط بين نوايبو و نواكشوط استقر عن اختطاف ثلاثة عمال الاغاثة، كما اختطفت إيطالي و زوجته الافريقية شرق البلاد بفارق زمني لا يتجاوز الاسبوع بين العمليتين.

ب. أما في مالي فقد شهدت العديد من مناطقها سلسلة اختطافات كانت تهدف إلى الفدية و المال لأكثر من شيء أخر حيث شهدت ما بين عامي 2008 و 2010 ثلاثة عمليات اختطاف، و هي كالتالي: في 22 فيفري 2008 اختطفت الجماعة السلفية للدعوة و القتال سائحين نمساويين في تونس

ليتم تحويلهما إلى شمال مالي و قد تم اطلاق سراح هذين الأخيرين في أكتوبر من ذات السنة و في 26 نوفمبر 2009 اختطفت نفس التنظيم في المنطقة الفرنسي بيار كامات في مدينة مينالي لمالي لتفرج عنه في 23 فيفري 2010 أياما بعد إطلاق سراح لأربعة إرهابيين بين معتقلين في مال و دفع الفدية.

النيجر:

تعددت عمليات الاختطاف بصورة كبيرة في النيجر نتاج انتشار السياح و العمال الأجانب خصوصا الفرنسيين العاملين في حقول اليورانيوم. فمنذ بداية 2008 حتى نهاية 2010 بلغت أكثر من أربعة حالات الاختطاف و هي كالتالي:

في اوت 2008 تم اختطاف رعيتين كنديتين يعملان بالمقر الاقليمي للأمم المتحدة بالنيجر، ثم اطلاق سراحهما في أفريل 2009 مقابل فدية مالية، تلاها اختطاف سويسريين و ألماني و بريطاني في جانفي 2010 و ذلك اعدامه من طرف تنظيم القاعدة في 25 جويلية 2010 و ذلك بأيام قليلة بعد هجوم للجيش الموريتاني و الفرنسي يوم 22 جويلية 2010 عل أحد المعاقل المحتملة للمختطفين بمالي، و أخيرا اختطاف 5 فرنسيين في سبتمبر 2010.الجريمة المنظمة: حسب تعريف الانتربول للجيمة المنظمة : فهي مجموعة من الأشخاص يشتركون في نشاط غير مشروع و مستمر من أجل الهدف الأول المتمثل في تحقيق الأرباح بغض النظر عن الحدود الدولية، فحسب معظم الخبراء و الباحثين فإن الجريمة المنظمة تتضمن العديد من الأشكال، الاتجار في المخدرات، الأسلحة، أثار انواع الحيوانات، سرقة السيارات، الاتجار بالبشر و الأعضاء، الهجرة السرية.[1]

بحيث تعد الجريمة المنظمة من أخطر التهديدات الأمنية التي شهدتها منطقة الساحل الافريقي بكل، أنواعها و أشكالها من تمثيل الأموال إلى التجارة بالأعضاء البشرية إلى تهريب الأسلحة و السجائر، كما تعرف دول الساحل تنامي ظاهرة خطيرة ألا و هي تجارة المخدرات التي تعرف نموا سريعا بعد تحول المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة، مثل الهيروبين، الكوكايين و الكراك من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر افريقيا ثم الساحل الافريقي و عبر المغرب العربية و أهم شيء سيدعي

[1] أسماء رسولي، **مرجع سابق**، ص 84.

الانتباه في تناول الجريمة المنظمة في الساحل الافريقي هو صفة عبر الوطنية التي تتميز بها و أشكالها المتعددة ذات البناء الواحد.

الشكل 3: توضح نشاط القاعدة في الساحل.

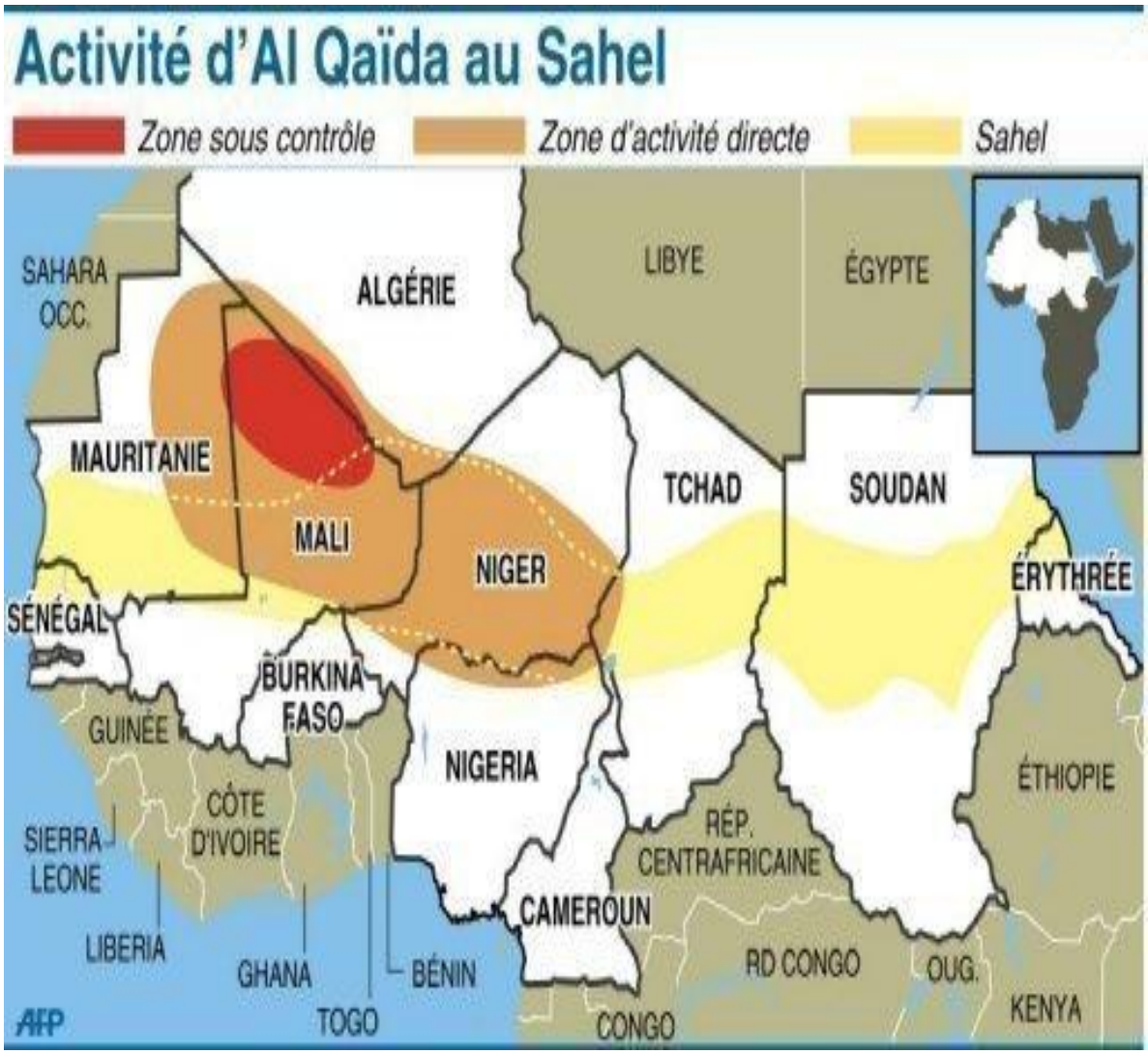

http://www.saharamedias.net: vu :23 :40 ; 15/03/2016

الشكل 4: يوضح الرهائن الأجانب المحتجزين في الساحل الإفريقي في الفترة (2003/2010).

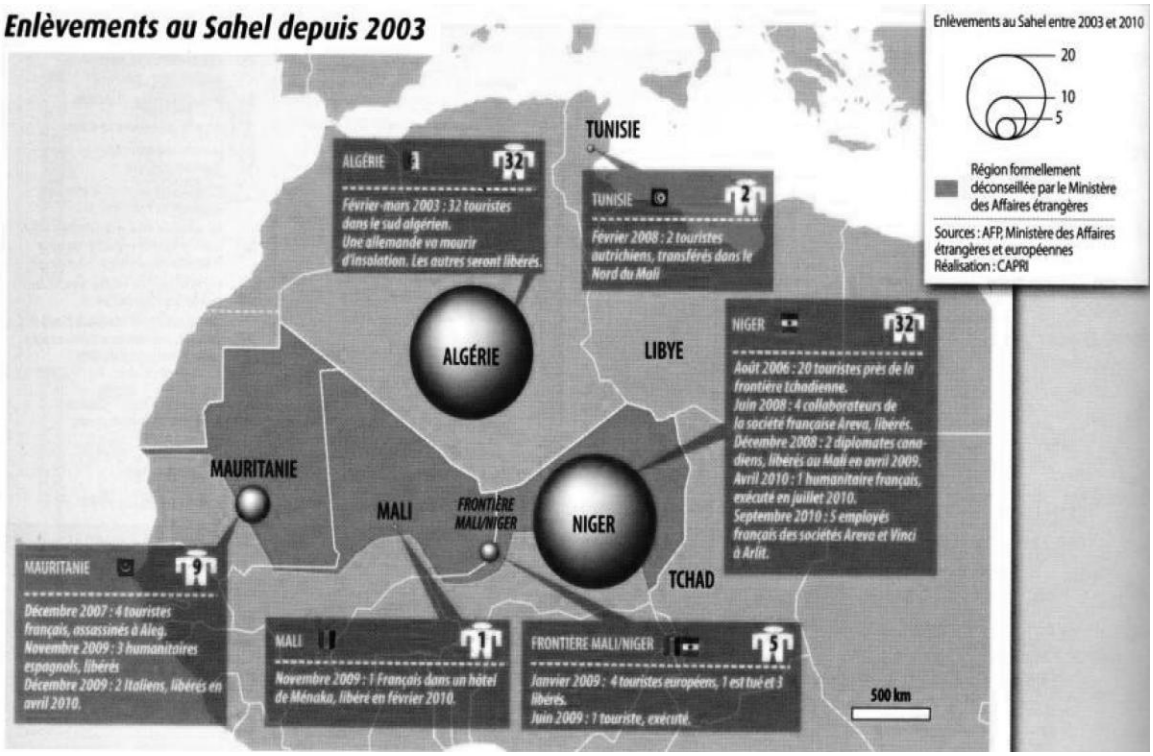

المصدر :

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/political_41-42_khadiga.pdf vu:00:05, 20/03/2016.

❖ **الهجرة الغير الشرعية:**

تعد الهجرة الغير الشرعية من التهديدات الجديدة اللاتماثلية التي تهدد الأمن الوطني خاصة في السنوات الاخيرة، و خاصة مع تنامي موجات الهجرة من الجزائر إلى أوروبا، و من الدول الافريقية نحو اوروبا مرورا بالجزائر، حيث أصبحت الجزائر نقطة عبور مهمة للمهاجرين غير الشرعيين .

بحيث تنامت هذه الظاهرة لمنطقة الساحل الافريقي بشكل كبير في السنوات الأخيرة و التي ترجع أسبابها الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الأمنية التي تم التطرق لها سابقا التي يعيشها الأفراد في دول افريقيا و المغرب العربي و منها الجزائر كما ساعدت عوامل القرب الجغرافي في تنامي الظاهرة.[1]

❖ **أشكال الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: التجارة غير المشروعة للأسلحة و المخدرات:**

تعتبر التجارة الغير الشرعية بالأسلحة الصغيرة في إفريقيا أمرا مبهماً، في نفس الوقت تعتبر من أكثر القارات المستقبلة للأسلحة الصغيرة في العالم، بحيث تعد هذه التجارة من أكبر العراقيل التي تواجه التنمية في الدول الإفريقية، و على كل المستويات.

و من أهم العوامل التي شجعت تنامي هذه الطاهرة في المنطقة هي:

- تراخي الرقابة على صادرات الأسلحة في البلدان المورّدة .
- قدرة المشترين على استخدام الأموال المختلسة، أو تبادل الممتلكات و احتساب قيمتها، باستخدام الماس أو الأخضاب أو الأسلحة.
- يعد المتمردون و جماعات مسلحة أخرى مصدرا رئيسيا للأسلحة الصغيرة.

تعتبر تجارة المخدرات إحدى أهم التحديات التي تواجه الأمن و الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، إذ تشهد المنطقة تطورا و توسعا لهذه الظاهرة. و تعتبر تجارة الكوكايين و صمغ الحشيش في المغرب

[1] أعمر عمورة، ***مرجع سابق***، ص ص 75، 76.

إحدى أهم تدفقات هذه التجارة غير المشروعة، إذ شهدت الفترة الممتدة ما بين عامي 2005 و 2007.[1]

و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 5: خريطة تمثل طرق التهريب في منطقة الساحل الافريقي.

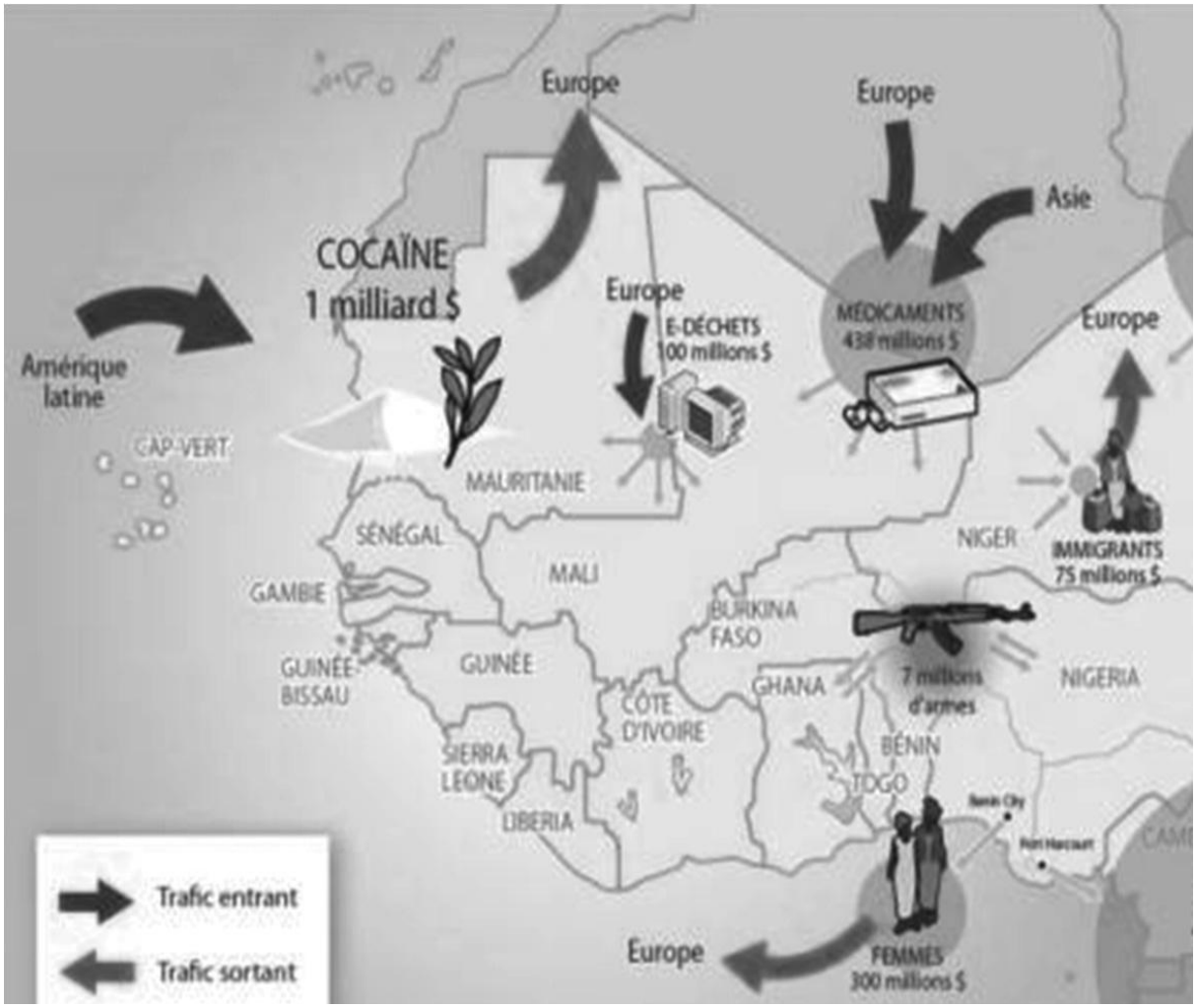

المصدر:

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/political_41-42_khadiga.pdf

[1] خديجة بوريب،" ***الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي : واقع و رهانات***"، جامعة جيجل،ص ص 28،29.

❖ النزاعات الحدودية:

نتيجة لتعدد الأثني في منطقة الساحل الافريقي في المنطقة تعرف العديد من العثرات و الاضطرابات، بالإضافة إلى التدخل أطراف خارجية في الأزمات الداخلية مما يجعل الوضع متأزما أكثر، و تتمثل في:[1]

- الأزمة التونسية:

هي ثورة شعبية اندلعت أحداثها في 17 ديسمبر 2010 و التي تعود جذورها إلى القنبلة الاجتماعية التي كانت قد كانت قد تكونت منذ فترة طويلة في قاع النظام التونسي، ، بدأت شرارة الأزمة التونسية على يد أحد الطلاب، ممن تركوا دراستهم ليدخلوا مجال العمل، فقام بحرق نفسه، هذا الحادث التراديجي الأليم كان بمثابة عامل محفز ساعد على اشتعال نار الغضب في هشيم ملايين الشباب و العمال من البطالة المتفشية و الفقر و غياب العدالة الاجتماعية و الاستبداد و فساد الحكم.

- النزاع المالي:

يعد مشكل الطوارق في شمال مالي "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد"*، بؤرة توتر بالغة الحساسية أمنيا و هي من أقدم التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري. التي تعود جذورها إلى الاستعمار الفرنسي بين ستة دول هي الجزائر، النيجر، مالي، ليبيا و بوركينافاسو، بحيث وجدت هذه القابئل نفسها متشتتة في الصحراء، اضافة إلى التهميش الذي لاقته هذه المجموعات هذا ما أدى إلى حملهم للسلاح في وجه هذه الدول، مطالبين بإقامة دولة قومية تجمع الطوارق في كيان سياسي واحد.

بدأ التمرد المسلح ضد قوات مالي في 17 جانفي 2012، بعد 6 أشهر بالضبط من عودة الطوارق إل ديارهم من ليبيا، كان التمرد في أكتوبر 2011 و التي تتكون من فسيفساء من الجماعات المسلحة، حيث أدى تعاطي الرئيس المالي ممادو توماني توري" مع الحرب في الشمال ضد الجماعات الانفصالية إلى حدوث تمرد داخل الجيش إذ أطاح مجلس عسكري بقيادة "هيا أمادو و سانجو" ضد الرئيس "توري" الذي لم تتبقى منذ عهدته سوف أسابيع، و كان الانقلاب نتيجته مباشرة الهزيمة التي منيت بها القوات المالية على أيدي المتمردين الطوارق.

[1] أسماء رسولي، **مرجع سابق**، ص 85.

كان التأثير الاقليمي المباشر للنزاع هو احياء النشاط الارهابي في المغرب العربي من جديد، حيث تحولت مالي إلى نقطة ارتكاز مهمة للتنظيمات الارهابية في شمال إفريقيا، سواء من خلال تأسيستها ملاذا أمنا للإرهابيين أو معقلا للتدريب او نقطة انطلاق لهم أو وجه نهائية لنشاطهم.

أما التأثير الثاني الأساسي فيتمثل في تفاقم الجريمة المنظمة فقد فسح عدم الاستقرار في مالي المجال المهربين للتحرك بحيرة أكبر في بلد متورط أصلا في شبكات الاقليمية و العالمية لااتجار غير المشروع بالمخدرات و الأسلحة و البضائع و الاشخاص، و يرتبط على وجه الخصوص بتهريب المهاجرين في ليبيا و الجزائر و المغرب، و قامت هذه المليشيات بتنظيم العمليات عبر ساحات واسعة من شمال موريتانيا، مالي النيجر، و جنوب الجزائر (اختطاف الاجانب و السيارات، و تجارة المخدرات و تجارة الأسلحة) و تجاوزت هذه التنظيمات الدوافع الدينية و البيئية،و السياسية خاصة بعد اجتماع عقد في غينيا بيساو بين عصابات التهريب الكولومبية للمخدرات و زعماء المليشيات و ذلك في أواخر اكتوبر 2010.

أما بنسبة للتداعيات هذا الأخير على الأمن الجزائري، فهناك اطراف عديدة تريد أن تضغط عل الجزائر من أجل تقديم تنازلات في ملفات في المنطقة، و قد تسعى هذه الأطراف في حالة كا إذا تطورت الأوضاع بشكل مأساوي إلى دعم المشروع المشبوه إلى انشاء دولة كبرى للطوارق، تضم أجزاء من الجزائر و ليبيا و مالي و النيجر، حيث أن الطوارق في دول الجوار مثل ليبيا و النيجر بالإضافة إلى بوركينافاسو من شأنه أن يشجعهم للمطالبة بالانفصال في حالة نجاح انفصال كالي و قيام "دولة أزواد"، يمكن القول أن الجزائر تعيش الآن فترة من أصعب فترات تاريخيا المعاصر نظرا للتحولات الكبرى التي حدثت على المستوى الاقليمي، و هي مطالبة بحماية حدودها المترامية الأطراف بشكل منفرد، بسبب الضعف المرحلي للمؤسسات الأمنية في تونس و ليبيا الناجم عن التحولات السياسية في هذين البلدين، و الأحداث التي تعرفها مالي، فضلا عن ملف النزاع في الصحراء الغربية و الاستفزازات المغربية المستمرة.[1]

و قد أدت الأزمة المالية إلى انعكاسات و نتائج مباشرة مست الأمن الجزائري و لعل أبرزها: اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين بمدينة غاو شمال مالي من طرف التوحيد و الجهاد في غرب افريقيا الارهابية

[1] سليم بوسكين، **المرجع السابق**، ص194.

في أفريل 2012، و الاعتداء الارهابي على المنشأة النفطية بتقنتورين بعين أميناس جنوب الجزائر في جانفي 2013، ناهيك عن تزايد أعدد اللاجئين الماليين و المهاجرين غير الشرعيين بالجزائر، و زيادة النفقات العسكرية و التعبئة العسكرية لتأمين الحدود و مكافحة الارهاب.[1]

الشكل6: خريطة توضح نشاط الجماعات المسلحة في مالي.

http://studies.aljazeera.net/reports/ »2013/02/20132148048143942.htm

[1] **نفس المرجع**، ص 195.

الشكل 7: خريطة انتشار قبائل الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي.

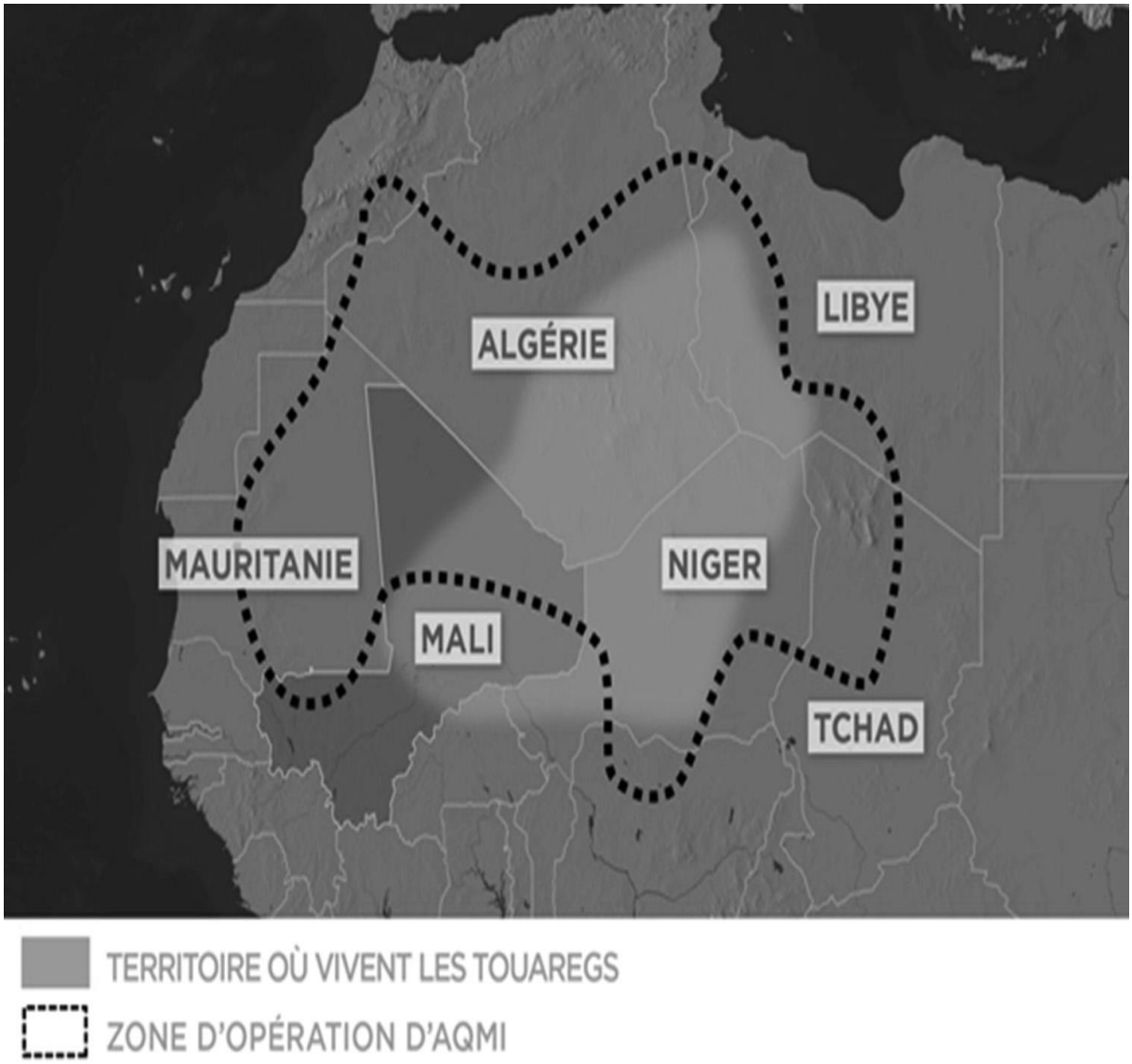

المصدر:

https://www.google.dz

المبحث الثاني: محددات التصور الجزائري للتعامل مع النزعات الاقليمية.

يعرف النشاط الدبلوماسي الجزائري خلال السنوات الأخيرة حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها مناطق الجوار، مما دفع إلى مسايرتها والتفكير في الأساليب الملائمة للتعاطي معها.

بحيث أن السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي تندرج ضمن مبادئ الدبلوماسية الجزائرية خاصة فيما يتعلق بدول الجوار و هو ما نادت به الجزائر في العديد من المحافل الدولية و الإقليمية، علما أن الموقف الدبلوماسي للجزائر تمتد جذوره إلى ما قبل الاستقلال من أجل النضال و التحرر، و هذا ما سنتطرق له في هذا المبحث:

أولا: بيان أول نوفمبر.

إن جملة مضامين السياسة الخارجية الجزائرية تظهر جليا من خلال بيان أول نوفمبر، فمبادئ هذه الأخيرة تتمثل في المحافظة على الثوابت الوطنية و التي تعني تثبيت الهوية الوطنية من دين، و تاريخ و لغة و سيادة وطنية، و لعل من التي يمكن أن تمكن أن تقدم عن تلك الثوابت مسألة الوحدة الوطنية.[1]

بحيث تم تحديد المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية عشية الاستقلال من قبل برنامج (تربولي 1) (Tripoli1). كان النضال ضد الاستعمار و الامبريالية و دعم حركات التحرر القيم الاساسية و المستمرة للدبلوماسية الجزائرية.

بعد الاستقلال 1962، اعتمد ميثاق الجزائر في مؤتمر جبهة التحرير الوطني في عام 1964 يؤكد قيم البرنامج طرابلس. أما بالنسبة للميثاق الوطني الذي اعتمد في استفتاء عام 1976، فإنه يعزز الحضور الذي حققته الدبلوماسية الجزائرية من خلال دمج مبدأ عدم الانحياز و ضرورة التعايش بين الأمم.[2]

---

[1] محمد مسعود بونقطة،" ***البعد الامني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي***"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، ديسمبر 2014)، ص.90.

[2] Amina Mernache. La diplomatie Algérienne ,la nostalgie d'une geoire perdue / La boratoire OBM/ obligations , Biens ,Marchés) UPEC_ Université de Paris – Est Créteil/ p 1.

ثانيا: المبادئ الدستورية:

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري الحالي و مختلف الدساتير السابقة، و قد تبنتها الجزائر من مواثيق حركة عدم الانحياز، و الامم المتحدة و الجامعة العربية و الاتحاد الافريقي.

- الالتزام إزاء كل القضايا العادلة في العالم:

صادقت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 14 ديسمبر 1960 بالإجماع على القرار رقم 1554، الذي كرس حرية الشعوب في تقرير مصيرها و أصبح هذا القرار بمثابة منعرجا تاريخيا في العلاقات الدولية، و يؤكد هذا القرار أن تفاقم النزاعات الناجمة عن انكار حرية تلك الشعوب أو إقامة العقبات في طريقها بشكل تهديد خطيرا للسلم العالمي. و ورد في ديباجة الدستور تعتز باشعاع ثورتها، ثورة أول نوفمبر، يشرفها الاحترام الذي أحرزته، و عرفت كيف تحافظ عليها بالتزامها ازاء كل القضايا العادلة في العالم و من بين هذه القضايا القضية الفلسطينية و قضية الصحراء الغربية.

"إن الجزائر ساعدت حركات التحرر الثورية و لا يمكنها أن تتأخر عن دعم هذه الحركات حتى تبقى وفية لمهمتها و تاريخيا، و أن دعمها لهذه الحركات دعم طبيعي و سيتواصل، من خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين في إجتماع منظمة الوحدة الافريقية سنة 1968، يؤكد من خلاله تمسك الجزائر بمبدأ حق تقرير المصير و ممارسة الشعوب لحريتها الكاملة. و في هذا الإطار تؤكد الجزائر التزامها الكامل لدعم القضايا العادلة دون قيد أو شرط و خير دليل على ذلك احتضانها ل "لجنة الحريات في افريقيا و هي من بين الهياكل الجديدة التي أحدثتها منظمة الوحدة الافريقية آنذاك، و تكمن مهمتها في دعم الحركات الافريقية المناهضة للاستعمار و من أبرز الشخصيات التي لقيت الدعم و الحماية نذكر أوغسطينو تيتو من أنغولا، و روبار موغابي من زينبابوي، و تابومبيكي من جنوب إفريقيا، و سام نجوما من ناميبيا، و أميلكار كابرال من الرأس الأخضر إلى جانب القضية الفلسطينية و الصحراء الغربية التي لا زالت تتلقى التهديد. و بشأن هذه المسألة لم تتوازن الجزائر على الصعيد العربي و الافريقي و الدولي عن تقديم إسهامها الكامل من خلال إشارة رئيس الجمهورية السيد

عبد العزيز بوتفليقة في العديد من المناسبات إلى الطابع المتكامل مع لحقوق الانسان لا يمكن أبدا فصلها عن حقوق الشعوب و حقوق الإنسان.[1]

2.الامتناع عن اللجوء إلى الحرب للمساس بسيادة الشعوب:

تنص المادة 26" أن تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى و حريتها. و تبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية".[2]

فهذه المادة تبين أن الجزائر تنبذ و تشجب الحروب من أجل المساس بأمن و سيادة الدول.

3.الحل السلمي للنزاعات الدولية و احترام سيادة الدول:

تعتمد سيادة الخارجية الجزائرية على الطرق و الوسائل السلمية في حل النزعات الدولية عبر آليات الوساطة و المساعي الحميدة لحل الخلافات، و هو ما يدخل في إطار الدبلوماسية الوقائية، و يفرض هذا المبدأ عدم التخل في الشؤون الداخلية للدول و احترام سيادتها، فعلى سبيل المثال نصت المادة 89 من الدستور 1986 على أن الجمهورية الجزائرية طبقا لمواثيق منظمة الأمم المتحدة، و منظمة الوحدة الافريقية و جامعة الدول العربية عن اللجوء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة لشعوب الأخرى و حريتها، و تبذل جهودها لحل النزعات الدولية بالطرق السلمية.

و ينص الشق الثاني من المادة 26 من الدستور 1996 " و تبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية"، و لذلك فإن استخدام القوة العسكرية تكون للدفاع عن السيادة الوطنية دون استخدمها للتدخل في شؤون الاخرين، و ذلك ما أشارت إليه المادة 25 من نفس الدستور، و التي تنص على ما يلي: "تنطيم الطاقة الدفاعية للأمة، و دعمها و تطويرها حول الجيش الشعبي.

تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، و الدفاع عن السيادة الوطنية.

---

[1] محمد مسعود بونقطة ، ، ***"البعد الامني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي"***، مرجع سابق، ص ص 91، 92.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، الجريدة الرسمية ، العدد 76، المؤرخ في 08/ 1996/12، المادة 26.

كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، و سلامتها الترابية و حماية مجالها البري و الجوي، و مختلف مناطق أملاكها البحرية.[1]

4.احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار و الأمن و السلم الدوليين:

إذا كانت الجزائر مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها،فإنها تجد في ضبط هذه الحدود و ترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الايجابي، و لذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكل حدودي (حرب الرمال سنة 1963) بينها و بين المغرب، كما شهدت مناوشات حدودية بين الجزائر و تونس فيما يخص الجرف القاري و كذا الحدود الجنوبية للبلدين حول استغلال حوض نفطي مشترك سنة 1965،أدت إلى انزال عسكري بين الجنبين في المنطقة، إلا أنها قد استطاع بتغليب الحل السلمي في حين أن ليبيا، موريتانيا، مالي، و نيجر، فقد تم تحديد علاقتها الجوارية في إطار مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن المستعمر[2]، التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الأول للمادة الاولى من مقاصد الأمم المتحدة" حفظ السلام و الامن الدولي، و تحقيقها لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم و لازلاتها و تقمع أعمال العدوان و غيرها من وجوه الاحتلال بالسلم و تتذرع بالوسائل السلمية، وفق لمبادئ العدل و القانون الدولي، لحل النزعات الدولية التي قد تؤدي إلى الاخلال بالسلم أو لتسويتها".[3]

كان هذا السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها و تعيينها مع الدول المجاورة لها من أجل ضمان الصورة الايجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، لأنه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل

---

[1] وهيبة دالع،" ***السياسة الخارجية تجاه منطقة الساحل الافريقي (1999- 2014)***"، أطروحة دكتوراه تخصص علوم سياسية ،(جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2014)، ص

[2] طاهر قوبريد، "***دور الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الأمنية الراهنة في منطقة الساحل الافريقي***"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية،(المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014- 2015)، ص 25.

[3] ميثاق الأمم المتحدة، الصادر في مدينة سان فرانسيسكو، يوم 26 جوان 1945.

أسباب النواع حولها، بحبث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق اعطاء دفع قوي لاحترام و صيانة قداسة الحدود.[1]

5.مبدأ التعاون الدولي:

لقد تضمنت كل دساتير الجمهورية الجزائرية مبدأ التعاون الدولي كأساس لعلاقات الجزائر الخارجية، و هذا ما ورد في دستور 1976 في الفصل السابع من المواد 86 إلى 93 التي تم فيها تحديد المبادئ العامة لسياسة الخارجية الجزائرية، كما نصت المادة 93 من 1986 على مبدأ التعاون الدولي، و تنمية العلاقات الودية بين الدول.

و قد حافظ دستور 1996 على مبدأ التعاون الدولي كأساس لعلاقات الجزائر الخارجية حيث نصت المادة 28 على ما يلي:

"تعمل الجزائر من أجل دعم القانون الدولي و تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة و المصلحة المتبادلة، و عدم تدخل في الشؤون الداخلية و تتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و أهدافه".

أما أهم محاور هذا القانون فهي المحور الاسلامي ، محور المغرب العربي، المحور المتوسطي، المحور الافريقي، و قد تم تحديد هذه المحاور حسن دوائر الانتماء المحددة في الدستور الجزائري، حيث جاء في دباجته:

"إن الجزائر أرض الاسلام و جزء لا يتجزء من المغرب العربي الكبير و أرض عربية و بلاد متوسطة و افريقية".

و لذلك فإن تعدد انتماءات الجزائر، ألقى على كاهل دبلوماسيها مسؤولية كبير لتأكيد دورها الاقليمي، و الدولي، و ذلك من خلال تبني استراتيجية تقوم على تمسك الجزائر باستقلالها الداخلي، و التاكيد على قوتها الاقليمية المقاومة لجميع أنواع التدخل وفقا لمبدأ احترام سيادة الدول و استقلاليتها الذي يحكم علاقات الجزائر الخارجية.[2]

[1] طاهر قوبريد،***مرجع سابق***، ص. 25.

[2] وهيبة دالع، ***مرجع سابق***، ص ص، 60، 61.

و هذا ما عبر عنه الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد في خطابه للأمة بقوله "انهاء النزعات الاقليمية و اقامة تعاون جهوي عابر للحدود".[1]

6.حق الشعوب في تقرير مصيرها:

يعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها قانونيا دوليا ثابتا، و من واجب جميع الدول أن تحترمه و تؤكده، و على هذا الأساس فإن كل النصوص الرسمية الجزائرية دعت هذا المبدأ، فقد نصت جميع المواثيق الدولية على النضال من أجل تشيد نظام أمن جماعي حقيقي يحترم حق الشعوب في تقرير مصيرها، و تضمن حريتها في اختيار النظم السياسية التي تليق بها، و كذلك الدعم الغير مشروط للشعوب المكافحة في تحريرها الوطني، و احترام حقها في تقرير مصيرها و استقلالها، كما نصت المادة 92 من تحرره السياسي و الاقتصادي و من أجل حقها في تقرير المصير و الاستقلال يشكل بعدا سياسيا في السياسة الوطنية.

في حين نصت المادة 27 من الدستور 1996 على مايلي:

"الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي و الاقتصادي و الحق في تقرير المصير و ضد كل تميز عنصري".

و قد أدى تمسك الجزائر بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها إلى فترات من الفتور و التوتر في علاقاتها مع الدول الصديقة و الشقيقة على غرار الفتور و التوتر اللذان ساد العلاقات الجزائرية الاندونيسية بسبب تيمور، لان الجزائر تؤيد حق الشعب التيموري في تقرير مصيره بالإضافة إلى توتر العلاقات الجزائرية المغربية بسبب قضية الصحراء العربية، التي تؤيد الجزائر فيها حق الشعبي الصحراوي في تقرير مصيره.

و في هذا الصدد يرى العديد من الملاحظين أن تؤخر بناء الصرح المغاربي المنشود يعود إلى طبيعة العلاقات بين الجزائر و المغرب باعتبار أهم دولتين في الاتحاد المغاربي.[2]

---

[1] بلقاسم لحلوح، ***" دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزعات المسلحة"***، رسالة ماجستير في القانون الجنائي و الدولي، (جامعة البليدة، 2004)، ص. 54.

[2] وهيبة دالع، ***مرجع سابق***، ص ص 59، 60.

7.مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

باعتبار أن الجزائر عضو في المنظمة الوحدة الافريقية سابقا و الاتحاد الافريقي لاحقا، فإنها طبقت مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية سواء على مستوى المنظمات الاقليمية أو الدولية في علاقات الثنائية، و قد أخد مبدأ عدم التدخل بعدا خاصا في تحرك السياسات الخارجية لدول حديثة الاستقلال التي كانت سيادتها في خطر نتيجة معانات هذه الدول من تحد بناء مشروع الدولة الوطنية و توحيد شعوب اقليم الدولة في وطني شامل، و هو الذي تزعمه معظم الدول في تبنيها سياسات الحزب الواحد في الحكم، فقد تم اعتماد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كمبدأ أساسي للسياسة الخارجية و هو ما دفعا إلى اعتمادها الجزائر منذ الاستقلال و التي تجسدت رسميا في دستور 1976. و هو المبدأ الذي بقي مجسدا في الدستور الجزائري بصيغ مختلفة في إطار التعديلات التي شهدها تطوره حتى أخر تعديل دستوري سنة 2008.

و من هذا نرى أن تطبيق هذا المبدأ يلزم جميع الدول الدول بمختلف أنظمتها بالاحترام المتبادل و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، من أجل تؤسس علاقات جديدة فيما بينها، و في حالة عدم احترامه يؤدي ذلك إلى نزعات لامتناهية تختلف معضلات فيما بين الدول.[1]

ثالثا: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي.

تستمد السياسة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة للسياسة الخارجية الجزائرية المرتكزة أساسا على عدم التدخل في شؤون الأخرين، و هو ما يفسر تمسكها بمبادئ ثابة في سياستها الامنية بمنطقة الساحل الافريقي، كرفض التدخل الاجنبي في المنطقة ورفض التفاوض مع الجماعات الارهابية و دفع الفدية لها، مع التأكيد على اولوية التنسيق الامني الاقليمي.[2]

1.رفض التدخل الاجنبي:

يعتبر مبدأ احترام سيادة الدولة و رفض التدخل في شؤونها الداخلية من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية حيث ظلت الجزائر تبرر من منطلقه رفضها لأي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للدول بما فيها دول الساحل الافريقي التي ترتبط بها تاريخيا و جغرافيا، لاقتناعها بأن التدخل الأجنبي يغذي

[1] طاهر قوبريد، ***مرجع سابق***، ص ص 26، 27.

[2] وهيبة دالع، ***مرجع سابق***، ص ص 233، 234.

الأزمات و لا يجد لها حالا، الامر الذي جعلها ترفضه بشدة خاصة و أن تجربة الاستعمار التي عشتها جعلها تتمسك بمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية تحت اي شكل من اشكال، لانها ترى في ذلك نوعا جديدا من أنواع الاستعمار.[1]

2.رفض التفاوض مع الجماعات الارهابية:

يعد مبدأ عدم التفاوض مع الجماعات الارهابية جوهر سياسة الجزائر في تعاملها مع الجماعات الارهابية بعد نهاية المهلة التي قدمتها على أثر مشروعي الوئام المدني و المصالحة الوطنية، كما أن مبدأ رفض التفاوض مع الجماعات الارهابية ظل مبدأ ثابتا بالرغم من الضغوطات التي تعرضت لها الدبلوماسية الجزائرية من قبل هذه الجماعات.

و الأمثلة الدالة على ذلك:

-قضية الجزائريين السبعة المختطفين لدى جماعة التوحيد و الجهاد في شمال مالي، و التي أكدت الجماعة تصفية أحدهم و هو نائب الجزائري لمدينة غاو (الطاهري تواتي) كورقة للضغط على الحكومة الجزائرية، قصد تلبية مطالبهم، كما رفضت مبدأ مقايضة تحرير الرهائن بإخلاء سبيل بعض الارهابيين المسجونين لديها أو لدى بعض دول المنطقة، و في هذا الاطار يمكن القول بأن الجزائر اعتمدت على استراتيجية القوة الصلبة التي تعتمد على الحل الأمني في القضاء الجماعات الارهابية.[2]

-أحداث القاعدة التنظيمية بمنطقة تيقنتورين في عين أمناس جنوب شرق الجزائر بولاية إليزي التي نتج عنها احتجازها ما يقارب 700 عامل بالقاعدة منهم 132 رغبة أجنبية و ربط أجسادهم بأحزمة ناسفة و زرع ألغام في محيط المنشأة، وقد طالبت المجموعة المسلحة السلطات الجزائرية بالتفاوض معها و تحقيق مطالبها المتمثلة هي الحصول على 20 سيارة دفع رباعي مزودة بكمية كافية من الوقود و بممر أمن يوصل إلى الحدود المالية، إضافة إلى إطلاق سراح عناصر من الجماعة تم احتجازهم في الوقت السابق، إلا من أن الجزائر فضلت الخيار العسكري لحماية أمنها من خلال تدخل الجيش لانقاذ الرهائن بدلا من التفاوض، و بعيدا عن الضغوطات الخارجية و التدخل الأجنبي، و

[1] ***نفس المرجع***، ص 234.

[2] ***المكان نفسه***، ص. 242 .

تدخل هذه العمليات ضمن مبدأ الدفاع عن السيادة الوطنية الموكلة إلى الجيش الوطني الجزائري و المحددة مهامه دستوريا بحماية حدود الدولة الجزائرية و عدم خوض أي حرب خارج الحدود.[1]

و في هذا السياق الدبلوماسية الجزائرية كسب تأييد العديد من الأطراف الدولية لجانب من أطروحتها الأمنية المتعلقة بعدم التفاوض مع الارهابيين، و تبني الخيار العسكري لمواجهة أي تمديد لها داخل حدودها كما حدث في عملية تيقنتورين، حيث أكد الرئيس الأمريكي "بارك أوباما" في أول بيان نشره البيت الأبيض بخصوص هذه العملية الارهابية، أن مسؤولية هذه المأساة تقع على عاتق الإرهابيين الذين نفذوها، و الولايات المتحدة الأمريكية تدين أعمالهم بأقوى العبارات، في إشارة منه إلى تأييد للتدخل العسكري الجزائري في عملية تحرير الرهائن الذين كانوا محتجزين بالموقع الغازي بتقنتورين و عدم التفاوض مع المجموعة الارهابية التي طالبت السلطات الجزائرية بإطلاق سراح عناصر من التنظيم كانت قد احتجزتهم، كما صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت "هيلاري كلنتون" لا أحد يعرف أفضل من الجزائر شراسة الارهابيين خاصة و أن الجزائر قادت حربا قوية ضد الارهابيين لعدة سنوات ترتب عنها خسائر بشرية و مادية كبيرة.[2]

يظهر موقف الولايات المتحدة الامريكية كان منسجما مع موقف الجزائر الرافض للتفاوض مع الارهابيين، حيث إمتنعت عن توجيه أي انتقادات لتدخل الجيش الجزائري من أجل تحرير الرهائن المحتجزين رغم سقوط ضحايا من الرعايا الامريكيين في العملية.

أما بالنسبة لموقف فرنسا فقد اعتبر الرئيس الفرنسي هولاند أن الجزائر اتخذت الحلول الملائمة عندما واجهت الارهابيين الذي اعتدوا على المنشأة الغازية بعين أمناس، كما صرح وزير الشؤون الخارجية الفرنسية "لوران فابيوس" لإذاعة أوروبا.[3]

"ان السلطات الجزائرية اضطرت لاتخاذ قرار الهجوم لتحرير الرهائن بالمركب الغازي بتقنتورين، و استغرب الأمر حين يتم اتهام الجزائر بالرغم من أنها كانت مضطرة للتدخل".[4]

---

[1] **المكان نفسه**، ص ص 241- 242.

[2] **المكان نفسه**، ص. 242.

[3] **المكان نفسه** ، ص 243.

[4] ***المكان نفسه*** ، ص 243.

3.تجريم دفع الفدية:

كان موقف الجزائر ثابتا بخصوص دفع الفدية إلى الجماعات الارهابية مقابل الافراج عن الرهائن المختطفين، و هو رفض قطعي و تام[1]، لأن الجزائر تعتبر دفع الفدية يعتبر ابتزاز للدول على أساس أنها تمثل عامل تمويل للنشاط الارهابي المتوقع في المنطقة و قد قطعت أشواطا كبيرة حيث أنها نالت تأييد كل من مجلس الأمن و الاتحاد الافريقي و الجامعة العربية، كما أن المجلس حقوق الانسان للأمم المتحدة قد أقر بمبادرة الجزائر، نظم نقاش حول المسائل المتعلقة باجتياز الرهائن الارهابيين و هذا في مارس 2011.

علما أن دفع الفدية يعتبر نوعا من أنواع دعم الارهاب لأنه يطيل عمر الجماعات الإرهابية، و يوفر لها الموارد المالية لاستعمالها في شراء الاسلحة.

و هذا ما دفع بالجزائر إلى تقديم مشروع لائحة منذ عام 2007 إلى الأمم المتحدة لتجريم الفدية للجماعات الارهابية، و قد حظيت اللائحة بتأييد دولي و أممي و بمصداقية مجلس الأمن احت رقم 1904 في 17 ديسمبر 209، و الذي يحرم دفع الفدية للأشخاص و الجماعات الإرهابية، و هذه اللائحة مكملة للائحتين الأمميتين، لائحة 1267، الخاصة بمكافحة الارهاب و تمويل الجماعات الارهابية، اللائحة رقم 1373 التي تخص تمويل الارهاب و مكافحته، و ي هذا الصدد أكد الياس بوكراع الخبير الجزائري المختص في الجماعات الاسلامية المسلحة و الذي ساهم في اعداد اللائحة: "المال عنصر هام للغاية في تطوير الارهاب، و عندما نعمل على نفاذ موارد تمويل هذه الطاهرة فنحن نعمل على القضاء على الارهاب بحد ذاته". [2]

[1] **المكان نفسه** ، ص 239.

[2]، **المكان نفسه** ص 239.

المبحث الثالث: فعالية المقاربة الجزائرية في التعامل مع النزعات الاقليمية.

الوساطة الجزائرية بين فرقاء الأزمة الترقية في مالي و النيجر.

نظرا لأهمية العنصر الطوارقي كواحد من المكونات الأساسية للمجتمع الجزائري المنتشرون بصفة كبيرة في المناطق الصحراوية الجزائرية في الهقار، جانت، تمنراست و أدارار، فهذا يعني أن أ ي إثارة للطوارق المنتشرين عبر الصحاري الكبرى و مناطق الساحل الافريقي من شأنه أن يثير و يحرض طوارق الجزائر خصوصا و أن أقليات الطوارق تجمعهم علاقات وطيدة تتنوع بين التجارة و تناسب، و أن انفصال هذه التركيبة المجتمعية سيؤثر على الأمن الداخلي للجزائر و يزعزع الاستقرار في المنطقة ككل و ما ينجر عليه من أزمات انسانية و فتح الباب واسعا أمام تدخل الأطراف الخارجية في المنطقة تمتد مسميات عديدة. [1]

هذا ما يفسر النشاط الدبلوماسي الجزائري المكثف في احتواء نزعات المنطقة خصوصا نزاع الطوارق من خلال مجموعة من آليات السياسية الاقتصادية و الاجتماعية تهدف إلى إدارة أكبر للطوارق في المجتمع الجزائري و ترسيخ انتمائهم إليه منذ الاستقلال. لذا نجد أن أحمد بن بلة أول رئيس للجزائر قد عين أحد قادة قبائل الطوارق في منصب نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني في اطار ادماج الطوارق في الحياة السياسية، كما قامت الجزائر بتوظيف الطوارق من خلال مجموعة من التشريعات تهدف إلى منحهم حقوقا مثل جمعية المواطنين الجزائريين في الشمال و حماية التراث و الثقافة الطوارقية المحلية و ترقيتها، و هي إجراءات تضاف الي عمليات احصاء الطوارق منذ سنة 1993 بم سنة 1994 التي تم على إثرها طرد حوالي 5175 مهاجر غير شرعي مع الابقاء على كل ما هو طوارقي و إن لم يكن جزائريا، ثم ترقية طروف معيشتهم عبر تجميعهم في قرى و مدن يسيرونها بأنفسهم من خلال مجالس شعبية و بلدية، هذا بالإضافة إلى عملية الاصلاح الاداري يجعل تمنراست و ايليزي ولايتين، و منح الطوارق نصيب من التمثيل في البرلمان بغرفيته و انشاء صندوق خاص بتنمية الجنوب اعتماد على الأموال التي يتم اقتطاعها من عائدات النفط، استجابة لنداء توارق مالي و النيجر، لنجدتهم قامت الجزائر و على نفقاتها الخاصة ببناء مراكز عبور في عدة مدن في الصحراء

[1] شاكر ظريف،" ***البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الافريقية التحديات و الرهانات***"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، 2010/2008)، ص 51.

الجزائرية حيف وفرت فيها الشروط الضرورية للحياة و هذا لحماية هؤلاء اللاجئين من الوقوع في فخ الجريمة المظمة و في هذا نجد شهادة أحد اللاجئين بأن الجزائر تولي عناية و معاملة خاصة لهؤلاء اللاجئين. و نلتمس الحرص الجزائري على ضرورة استقرار مناطق تواجد الطوارق من خلال مجموعة القوانين الاستثنائية سواء فيما يتعلق بتنظيم الحدود الصحراوية لتسهيل حركة تنقل الطوارق بين الجزائر و الدول المجاورة، أو فيما يتعلق بوضع استثناءات لانخراط شباب الطوارق في مختلف أسلاك الأمن (خاصة الدرك الوطني، حرس الحدود و الجمارك).[1]

أما خارجيا، و ادراكا منها للطبيعة العابرة للحدود لتهديد الأزواد بسبب تبعثرهم بين أقاليم دول الصحراء المتجاورة، و نظرا للاتصالات و العلاقات عبر – القومية التي نسجوها بين دول المنطقة التي قوت أكثر من الاعتماد الامني المتبادل بين الجزائر و الدائرة الافريقية لأمنها القومي، أيقنت الجزائر أن أفضل استراتيجية للتصدي لتهديد الأزواد هو التعاون مع الدول المعنية بهذا التهديد مع الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، و "حسن الجوار" لايجاد حلول سلمية لهذه النزعات. من هذا المنطق، تبنت الجزائر في تعاملها مع أزومة الأزواد مع حكومتي بماكو و نيامي سياسة غير عسكرية تعتمد أساسا على التعاون الاقليمي، فاحتضنت و رعت مفاوضات بين أزواد مالي و النيجر و حكومتيهما و قادت العديد من حلات الوساطة لإيجاد حلول تقيها زعزعة استقرار المنطقة و اشتعال بؤر اضطراب في جنوبها و تقوض أي مشروع لتدخل الأجنبي تحت أي مبرر.[2]

أول الجهود الجزائرية في هذا السياق هو جمع السلطات المالية يومي 05 و 06 جانفي 1991 في تمنراست مع وفد ضم ممثلي الحركتين المتمردتين اللتين كانتا موجودتان وقتئذ و هما "الحركة الشعبية لتحرير الأزواد" و "الجبهة العربية الاسلامية للأزواد" و كللت هذه المفاوضات باتفاقية بين الطرفين نصت على وقف العمليات المسلحة من طرفهما و إطلاق سراح الرهائن المدنيين الموجودين في حوزتها مع منح المنطقة حكما ذاتيا. لكن الانقلاب في باماكو في كل من 26 مار س 1991 أسقط الاتفاق وواصلت القوات المالية النظامية، و تسببت في نزوح لائحيين جدد نحو الجزائر. و قادت

---

[1] حسام حمزة، "***الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري***"، رسالة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر، باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2011/2010)، ص 106.

[2] ***نفس المرجع***، ص 107.

الجزائر إلى احتضان من جديد عمليات وساطة (لقاء الجزائر العاصمة الأول من 29 لى 30 ديسمبر 1991، لقاء الجزائر الثاني من 22 إلى 30 جانفي 1994، لقاء الجزائر الثالث من 15 إلى 25 مارس 1992، لقاء تمنراست من 16 إلى إلى 20 أفريل 1994، لقاء الجزائر من 10 إلى 15 ماي 1994 لقاء تمنراست من 27 إلى 30 جانفي 1994) توجت في الأخير بالاعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي في 26 مارس 1996، نظمت الحكومة المالية على إثر بمنطقة تمبكتو حفل "شعلة السلام" اجتمع فيه جميع الفرقاء و أحرقت خلاله كل الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع.[1]

إلا أن عدم احترام الطرفين للاتفاقية المبرمة بينهما أدى إلى ظهور اضطراب مجددا لتتدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة لوعيها بخطورة النزاع الطوارقي على أمنها القومي. و على اشتداد الصراع سنة 2006، قادت الجزائر وساطة أشرف عليها الرئيس الجزائري شخصيا كدليل على اهتمام الجزائر الكبير بالدائرة الافريقية لأمنها القومي و بتهديد الأزواد بصفة خاصة. و قد أفضت هذه الوساطة إلى توقيع على اتفاق سلام بالجزائر في جويلية 2006 تحت إسم" تحالف 23 ماي من أجل التغيير "، الذي كان أثر المقاربة الجزائرية لإحلال الأمن في المنطقة واضحا عليه. فلتجسيد الاتفاق، أنشئ مجلس جهوّي مؤقت للتنسيق و المتابعة يتم اختيار أعضائه بطريقة متفق عليها، يتولى شؤون التنمية و يشرف على الميزانية المحلية و جميع مظاهر الأمن في المنطقة واضحا. و على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي، نص الاتفاق على تنظيم منتدى كيدال حول التنمية خلال 03 أشهر بعد توقيع الاتفاق يقضي بإنشاء صندوق خاص للاستثمار، مع تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير إلى الجماعات المحلية، منح قروض لإقامة مشاريع تنموية، تحديد التبادل التجاري و تنسيقه بين مناطق دول الجوار، وضع نظام صحّي يلائم طبيعة الأهالي الرحّل و القضاء على عزلة المنطقة عبر تطوير شبكة الطرقات الرئيسية بين كيدال و داخل البلاد و بينهما و بين المناطق الجزائرية المتاخمة.[2]

غير أن تطبيق البنود السابقة شهد خلافات أخرى بين الطرفين تطّلبت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسط الجزائري انتهت بالتوقيع في 20 فيفري 2007 بالجزائر على بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق. أولى تخص الاجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق جويلية، الثانية عبارة عن جدول زمني

---

[1] ***المكان نفسه*** ، ص 107.

[2]، **المكان نفسه** ص 107.

يحدّد أجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم، أما الوثيقة الثالثة فتضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة (كيدال، تومبكتو وغاو) و طريقة تنظيم هذا المنتدى و الذي عقد في 2 و 24 مارس 2008. و لم يحل هذا الاتفاق دون اشتداد الاقتتال مجدّدا بين الطرفين في مارس 2008 قامت الجزائر بسببه بجمع الفرقاء مرة أخرى في اجتماعات تفاوضية بالجزائر العاصمة دامت أربعة أيام (من 24 إلى جويلية 2008) و توجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال بين الطرفين و تثبيته، إلى جانب التشديد على ضرورة السعي لإطلاق المساجين الموجودين عند كلّ طرف إيجاد حلول لمسألة العائلات المشردة التي وصلت إلى الحدود. و حرصا على تنفيذ هذه البنود، تم إنشاء لجنة مختصة للمراقبة تتكون من نحو 200 عضو من الطرفين بالتساوي.[1]

لقد أيدت الجزائر المحافظة على وحدة أراضي مالي من خلال تسوية سياسية تفاوضية لإنهاء الصراع، في الوقت الذي تواجه فيه انعدام الأمن على حدودها الجنوبية الناجم عن تصاعد المد الجهادي. كما أنها تسعى لترسيخ موقعها كوسيط بين كل القوى في منطقة الساحل، في تنافس أحيانا مع الدول الغربية النشطة في المنطقة، مثل فرنسا و الولايات المتحدة، إضافة إلى المغرب، الذي احتفظ بعلاقاته الخاصة مع الأطراف في مالي. لقد كانت الجزائر الوسيط الرئيس في الحوار بين الفصائل النشطة في مالي، و الذي استضافته الجزائر منذ يوليو 2014 و تركز على المنطقة الشمالية المتنازع عليها و نقل صلاحيات المؤسسات في باماكو. و سعيا منها للمحافظة على وحدة أراضي مالي، حاولت الجزائر ليس فقط الحد من الطموحات الانفصالية لدى البعض في الشمال بل من التحركات الكبيرة نحو الفيدرالية. و بشكل عام، فإنها تهدف للمساعدة على إعادة بناء الدولة و إعادة هيكلة الجيش و حل المشاكل الامنية في الشمال.[2]

و قد توعد ائتلاف حركات أزواد، الذي يمثل مجموعات المتمردين الرئيسة في شمال مالي، توعد برفض أي شيء أقل الحكم الذاتي، في حين تعهدت الحكومة بأنها لن تساوم على وحدة أراضي البلاد، بينما يفضل الوسطاء الجزائريون اللامركزية على الحكم الذاتي، بحيث تحتفظ الحكومة المركزية

[1] ***المكان نفسه***، ص ص 107، 108.

[2] International crisis Group, « ***L'Algérie et ses voisins*** », (Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord N°164 | 12 octobre 2015), p 13.

بقدر أكبر من السلطة. و على سبيل المثال، فإنهم يؤيدون جعل مؤسسات باماكو أكثر شمولية و تمثيلا لسكان الشمال لكنهم يعارضون منح المؤسسات المحلية درجة أكبر من الاستقلال. و يعكس الاتفاق الذي وُقعّ في باماكو في 15 ماي 2015، و الذي قاطعته بعض فصائل الشمال، بما فيها ائتلاف حركات الأزواد، يعكس هذا المنظور، الذي يظهر تحيز الجزائر لصالح ترتيب ترى فيه الأكثر قدرة على المحافظة على وحدة أراضي مالي و بالتالي على مصالحها هي.[1]

واعتبرت الضغوط المكثفة التي مورست على الائتلاف للموافقة على الاتفاق من قبل بعض قادة المتمردين مدفوعة من قبل جهاز الاستخبارات والأمن معاكسة لتقدير لعمامرة. وسواء كان ذلك صحيحاً أم لا، فإنه يعكس الشكوك الدائمة التي تساور المتحاورين حول من يتخذ القرار في الجزائر: المسؤولين المدنيين أو الجيش. ويقول الوسطاء الجزائريون إن صبرهم قد نفد من الخلافات المميتة داخل ائتلاف حركات أزواد ودعوا لإبرام الاتفاق لتجنب فقدانه للزخم. وشجع التوتر الناجم عن رفض بعض المجموعات توقيع الاتفاق على عودة اندلاع أحداث العنف مرة أخرى في منطقة ميناكا في الشمال في أفريل 2015، ما يشير إلى أن الضغوط أحدثت أثراً عكسياً، كما كانت مجموعة الأزمات قد أكدت. بعدما خضع ممثلو ائتلاف حركات أزواد للضغوط الدولية ووقعوا الاتفاق في احتفال أقيم في باماكو في20 جويلية، رغم استمرار معارضة المتمردين الشماليين واللاجئين[2].

و هذه هي المرة الرابعة خلال ثلاثة عقود التي تكون فيها الجزائر الوسيط الرئيس في الأزمات بين حكومة مالي وحركات العرب الطوارق الانفصالية .لقد دأبت الجزائر وبشكل مستمر على دعم وحدة أراضي مالي، وعارضت النزعة الانفصالية لدى الطوارق في الدول المجاورة وسعت لإدارة الطبيعة متعددة القوميات للهوية الطوارقية؛ وعلى حد تعبير أحد المسؤولين :فإن تمنراست (المدينة الجزائرية الجنوبية) هي إحدى عواصم الطوارق، ويتناقض هذا الموقف مع موقف القذافي في ليبيا الذي سلح ودرب مقاتلي الطوارق ونظمهم في" الفيلق الإسلامي"، الذي استخدمه في القوى الأمنية لنظامه ودعم قيام دولة مستقلة كحل ل "مشكلة الطوارق "في منطقة الصحراء. ومع ذهاب القذافي،

[1] International crisis Group, op.cit ,p 13

[2] International crisis Group, op.cit ,p 13

فإن الجار الوحيد للجزائر الذي يتمتع بنفوذ في مالي هو المغرب، لكن من وجهة نظر الجزائر فإنه لعب دائماً دور المفسد للأجواء، ويستغل حركات الطوارق لخلق المشاكل للجزائر[1].

وفي أعقاب الإطاحة بالقذافي، سعت الجزائر لفرض هيمنتها الإقليمية في منطقة الساحل، استناداً إلى عدد من العوامل؛ حيث إن التجمعات الموجودة في شمال مالي والنيجر تعتمد في بقائها على التهريب من الجزائر، وخصوصاً السلع الأساسية والمشتقات النفطية المدعومة من الحكومة؛ 80 فالعديد من تجمعات العرب والطوارق في الصحراء تمتد عبر الحدود بين الجزائر ومالي؛ وتستمد الجزائر من جيشها الكبير وأجهزتها الأمنية المنتشرة على طول الحدود مع ست دول في الصحراء (إضافة إلى أجزاء من الصحراء الغربية غير الواقعة تحت سيطرة الجيش المغربي)، دوراً وأهمية محوريين لا يمكن لقوة أخرى أن تنافسها فيهما[2].

إضافة إلى استضافتها وتوسطها بين الفصائل المختلفة في مالي، فإن الجزائر تدعم خطة تنموية طويلة الأمد لتطوير البنية التحتية تهدف إلى تقليص ظاهرتي الإجرام والعنف .ويعد الطريق السريع عبر الصحراء حجر الزاوية في هذه الخطة، وتجري نقاشات لمد خط أنابيب ينقل الغاز الطبيعي من النيجر إلى أوروبا عبر الجزائر، ويوفر الطاقة لبلدان الساحل التي يمر عبرها بشكل يمكنها من ضخ المياه. وتبقى هذه الخطة الطموحة مرهونة إلى حد كبير بالقدرات الإقليمية والدعم الدولي .ورغم تخصيص التمويل لهذه الخطة، فإن انعدام الأمن يشكل عقبة أمام تنفيذها في كل من مالي والنيجر، حيث لا تزال أجزاء حيوية من الطريق التي تربط الأجزاء المكتملة من الطريق السريع الذي يبلغ طوله 4,500كم، إضافة إلى 3,500 كم يخطط لمدها نحو مالي وتونس، دون تعبيد[3].

أما في النيجر، التي يتكون إقليمها من ثلاثة أقطاب، في الغرب أين توجد قبائل الجرمة و الشونغاي (22% من السكان)، في الوسط و الشرق حيث توجد قبائل الهوسا (56 % من السكان)، و في الشمال أين نجد حوالي 10% من السكان من قبائل الطوارق يطالبون بثلاثة أرباع الإقليم، فإنّه مثل مالي، تدل التمرّدات الدائمة للطوارق على الضعف المزمن لدولة النيجر و عدم قدرتها على تسيير

[1] International crisis Group,op.cit ,p 14

[2] International crisis Group, op.cit ,p 14

[3] International crisis Group, op.cit ,p 14

الضاحية الصحراوية من اقليمها. و قد تحملت الجزائر عبء الهجرات المكثفة للنيجريين نحو صحرائها، سواء بسبب الجفاف أو بسبب الصدمات بين الجيش و متمردي الطوارق التي بدأت في نهاية الثمانينيات و اشتدّت في مطلع عقد التسعينيات إلى أن تم التوقيع بمدينة غرداية بالجزائر على هدنة لمدّة 15 يوما في ماي 1992، انعقد خلالها لقاءٌ بين وفد عن حكومة النيجر ووفد عن حكومة النيجر ووفد من ممثلي الطوارق في 27 من الشهر نفسه، و لكن هذه المرة في باريس عوضا عن الجزائر و هذا تحت ضغط فرنسي. و لم تفلح هذه الهدنة الأولى في تحقيق السلام و توجّب انتظار جوان 1993 لعقد هدنة أخرى و رفع حالة الطوارئ المفروضة في شمال البلاد و الشروع في مفاوضات الطرفين سمحت لهما التوصل إلى اتفاق سلام في أفريل 1995. و قد ساهمت الجزائر في انجاح المفاوضات بين الطرفين لتوقيع هذا الاتفاق الذي تضمّن منحهم نوعا من التسيير اللامركزي، نزع تسّلح قوات الأزواد و جمعها في الجيش النظامي و خطّة لإدماج اللاجئين. لكن الاضطرابات المتجددة حالت دون احترامه و سمحت الوساطة الجزائرية مرة أخرى بالتوصل إلى اتفاق سلام في أواخر 1997، و في سنة 2000 تم الاحتفال رسميا بنهاية الحرب. عموما، لم تكن الوساطة الجزائرية في النزاع النيجيري بذلك المستوى الذي شهدته وساطتها في النزاع الطوارقي _المالي الذي فرضت نفسها فيه كوسيط أمني وحيد. ربّما يعود إلى الدور الفرنسي و البوركينابي في النزاع.[1]

على أي حال، يمكن تفسير المقاربة الجزائرية في التعامل مع الأزمات المتكررة للطوارق مع دول الجوار بعاملين : الأول، قناعة جزائرية راسخة بأنّه إذ لم يحلّ المشكل الطوارق فلن يتسببّ السلم و الأمن في الفضاء الساحلي الصحراوي، و بالتالي في الجنوب الجزائري،لأن أمن الجزائر، أمن الساحل و الصحراء و أمن دول المنطقة عموما مترابطة ارتباطا لا انفصال له. و عليه فإنّ الاعتراف بأنّ الطوارق هم فاعل جيوسياسيّ و أمنّي غير دولتّي في المنطقة أمر لا مفر منه، و دون تعاون معهم تستحيل مواجهة التهديدات الأخرى في المنطقة (و على رأسها الإرهاب، الجريمة المنظمة و الهجرة السرية) لأنهم الأدرى بالمنطقة و جغرافيتها و هم الوحيد القادرون على تأمين الفضاء الساحلي_ الصحراوي و على ضمان استقرار هذه المنطقة الشاسعة الرابطة بين شمال إفريقيا و إفريقيا السوداء. أما العامل الثاني، فمرتبط بالمقاربة الطوارقية في حدّ ذاتها، فالطوارق و إن كانوا لا يريدون

[1] ***حسام حمزة، مرجع*** سابق، ص 108.

إلحاق الضرر بسيادة دولتي مالي و النيجر، فإنهم–نظرا لتاريخهم و تكوينهم البشري– يفضّلون إقامة نظام فدرالّي يربطهم قانونيا بباماكو و نيامي لكن يسمح لهم بالانفتاح و الاندماج إنسانيّا و اقتصاديا بالمغرب العربي، و بالخصوص الجزائر، مثلما كانوا قبل، خلال و بعد الاستعمار.[1]

مكافحة الارهاب:

قد أضحت المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب مرجعية هامة بحكم التجربة التي اعتمدت الحلول السياسية ولم تكتف بالحل الأمني ، والتي كسبتها لوحدها حينما كانت تواجه التهديد الإرهابي، وكذا دورها في إطار الجهود الرامية إلى بناء إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب المعترف بها من طرف كل الدول. يأتي هذا بالتزامن والذكرى الـ13 لأحداث 11 سبتمبر 2001 والجهود الدولية الرامية إلى مواجهة التنظيمات الإرهابية، خاصة ما يسمى بتنظيم "داعش". علما أن الجزائر أول من حذر من الصفة العبر القومية لظاهرة الإرهاب، من خلال نشاطها الدبلوماسي. فطيلة عقد الزمن دعت إلى تضافر الجهود الدولية لمكافحة الارهاب الذي لا يعرف لا لولا و لا دينا و لا حدود سياسية ووضع آلية دولية لهذا الغرض، غير أن تحذيراتها لم تجد أذان صاغية، و فرض عليها حصار دولي غير معلن، عسكري خاصة، حيث امتنعت الدول عن تصدير سلاح لها بغرض التصدي للإرهاب الداخلي.[2]

تعد الجزائر اول بلد حذر من ظاهرة الإرهاب، من خلال نشاطها الدبلوماسي، فطيلة عقد سنوات دعت إلى تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الارهاب الذي لا لون له و لا دين و لا حدودا سياسية من خلال وضع جملة من آليات الدولية و الوطنية.

نوه العديد من الخبراء و المختصين في الشؤون السياسية و القانونية، أن الجزائر تعتبر السباقة إلى دعوة للمبادرات الهادفة للعمل في هذا الميدان، فإنها لطالما دعمت إلى تظافر الجهود من أجل

[1] ***نفس المرجع***، ص ص 108، 109.

[2] M'hand Berkouk ;US- Algeria Security cooperation and war on terror, Carnegie endowment for International peace, 2009, p 01.

مكافحة الإرهاب قبل أن يدرك العالم في 2001/09/11 و هذا ما أكسب دبلوماسيتها مصداقية و اعتراف دولي.[1]

إضافة إلى إنها قد كان لها دورا فاعلا في مكافحة مختلف أنواع الجريمة العابرة للحدود بالقارة و تجلى هذا من خلال ما جاءت به اتفاقية الجزائر لمكافحة الارهاب و الوقاية منه 1999 من خلال الاتفاقيات الثنائية في مجال تجفيف منابع الارهاب و مصادر تويله، بحيث أطرى الكثير من المراقبين قاريا و عالميا بمدى نجاعة اتفاقية الجزائر في مجال مكافحة الارهاب، و ذلك من خلال أهم المقررات التي خرجت بها التي تجلت في:[2]

-مخطط التحرك « Plan d'action » الذي يسمح بتقوية الامكانيات المتاحة عن طريق التعاون عبر الحكومي لمكافحة مختلف الجرائم المتنقلة عبر الحدود و وجود التجارة غير الشرعية لتموين نشاطه، حيث أن التخلص منه يتطلب تبادل المعلومات التنسيق العملياتي عبر مناطق التي تقل فيها الرقابة الحكومية.[3]

-رد الاعتبار لركيزة حقوق الانسان و الشروط الديمقراطية ضمن الحشد القانوني لظاهرة الجريمة و الارهاب.

علما أن هذه الأخيرة تضمنت جملة من المواد أهمها:

المادة 22: "لا شيء هي هته الاتفاقية يترجم بالتنازل عن مبادئ القانون الانساني الدولي و من الجيد أن هذا في الميثاق الافريقي لحقوق الانسان"

إن هذه المقاربة تكرس حقوق الانسان، و ذلك من خلال اعتمادها على أليات استباقية تجمع بين الوقاية و المكافحة و الحل من خلال انتاج مجموعة من الأطر لمحاربتها بدء بالأطر الامنية و ذلك بتكريس و تطوير اصلاح المؤسسات الأمنية لمحاربة الارهاب (الجيش الوطني الشعبي، الدرك، الشرطة، و الاستعلامات) التي تجاوزتها إلى انتاج و تطوير مقاربات و أطر ثقافية، اجتماعية و

[1] - Liess Boukra , Analyse comparée des discours sur le terrorisme : Europe, Etats Unis , pays méditerranées, in contribution de l'Algérie au dialogue méditerranéen, Institut Diplomatique et Relation International (IDRI) Ministère des Affaires étrangères, 2003, p p 51- 52 .

[2] ***شاكر ظريف***، مرجع سابق، ص 143.

[3] ***نفس المرجع***، ص 143.

دينية "قانون الرحمة"، و أطر قانونية "قانون الوئام"، و أطر سياسية "المصالحة الوطنية" ، بالاضافة إلى دعم المقاربة الاقتصادية من خلال "برنامج الانعاش الاقتصادي الخماسي" و الذس بلغ هته الفترة 2010 -2014 حوالي مليار دولار.[1]

كما وظفت الجزائر من المقاربات للقضاء على الارهاب في منطقة الساحل تمثلت هذه المقاربات في:

- ✓ المقاربة الامنية: و ذلك من خلال التنسيق مع دول الجوار (دول الحزام الأمني) بالإضافة إلى التعاون و التنسيق مع باقي الدول الإفريقية، في إ طار الاتحاد الافريقي عن طريق تبادل المعلومات، كل هذا يتطلب من الجزائر تطوير قدرات المؤسسات الأمنية و اصلاحها للتكيف مع الأساليب الجديدة للإرهاب، و ذلك من خلال وضع برامج تكوين في بعض المجالات الخاصة كالمتفجرات و أمن المطارات و الموانئ و تأهيل و تكوين حرس الحدود كما قامت الجزائر بوضع اجراءات أمنية جديدة في ستة ولايات جنوبية (بشار،أدرار، تندوف، و رقلة، تمنراست، اليزي) مثل حضر تنقل السيارات و الشاحنات خارج الطرق المعبدة و حضر لمسالك الفرعية غير المعبدة خاصة في الليل.[2]
- ✓ المقاربة الاقتصادية: علما ان الجزائر عاشت التجربة الارهابية فهي تدرك جدا سبب هذه الاخيرة المتمثل في الفقر، الجهل و غيرها... من الأسباب التي تدعم انتشار هذا التهديد الأمني لهذا أكدت الجزائر في العديد من المرات على ضرورة تطوير مقاربة اقتصادية تَضمُناً لمحاربة ظاهرة الارهاب العابرة للأوطان، و ذلك من خلال اقامة مشاريع تنموية يمكن من خلالها امتصاص البطالة بحيث نضمن الاستقرار النسبي للسكان، و ضرورة تحقيق التنمية، و هذا ما ألحت عليه الجزائر و ضرورة تفعيله في الساحل لانه الحل الفعال الذي يمكن من خلاله تجاوز المصاعب، و هذا من خلال تفعيل مجموعة من المشاريع ثنائية (الطريق العبر للصحراء)، أو الجماعية (النيباد).[3]

---

[1] خالد بشكيط، *"دور المقاربة الأمنية الانسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"*، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2011/2010)، ص 180، 181.

[2] ***نفس المرجع***، ص 182.

[3] ***المكان نفسه*** ، ص 182.

- ✓ المقاربة القانونية: و يظهر ذلك جليا من خلال اتفاقية الافريقية لمكافحة الارهاب و الاتفاقية الافريقية لتجريم دفع الفدية و الاتفاقية العربية لتجريم الفدية و قرار مجلس الأمن حول منع و تجريم دفع الفدية تحت رقم 1904 بالإضافة إلى مجموعة الاتفاقيات القانونية و القضائية الثنائية مع مجموعة من الدول على غرار دول النيجر.

لقد عملت الجزائر جاهدتا من خلال هته إلى القضاء على الارهاب من خلال منع دفع الفدية التي يتحصل عليها الارهابيين كنتيجة لاختطاف الأجانب.[1]

- ✓ مقاربة التنمية السيادية: تبدى الجزائر اهتماما كبيرا بقضية السيادة المحلية لدول الساحل، علما أن هذه المنطقة أضحت عرضة لتنافس قوى دولية تسعى للاستحواذ على ثروات المنطقة للأغراض سياسية و جيواستراتيجية تحت غطاء مكافحة الإرهاب، لهذا قامت الجزائر بوضع استراتيجية المتمثلة في تعاون مع الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية عل التعاون دون التدخل، لكي يتحقق ذلك حثت الجزائر دول الساحل و الدول الافريقية رفض المقترحات الأجنبية و التسويق لنظرية مفادها أن الحضور العسكري الأجنبي يمثل عنصر جذب للإرهاب.

إن ادراك صانع القرار الجزائري لأهمية المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن و السلم في الساحل دفعها بأن لا تعتمد على القوة العسكرية في تحصين حدودها الجنوبية، بل ارتأت ضرورة معالجة الأسباب العميقة لهته المخاطر و حلها نهائيا و ذلك باعتماد استراتيجية و مقاربة تجمع بين الاستباقية و الوقائية في الحل ضد التحديات التي تواجه سكان الساحل الافريقي.[2]

---

[1] ***المكان نفسه*** ، ص، 183.

[2]، **المكان نفسه** ص 183.

خلاصة الفصل:

لقد أملت جغرافية الجوار الجزائري التي تتسم أوضاعها الأمنية، الاجتماعية، الاقتصادية و البيئية بالتعقيد. علما ان هذه الاخيرة تصنف ضمن الدول الفاشلة. كل هذه الخصوصيات فرضت على الجزائر أن تجعلها في ضمن سلم أولويات دبلوماسيتها الأمنية و اهتماماتها، علما أن كل ما يحدث داخل هذه الدول يهدد الأمن الجزائري بدرجة أكبر كون أن الجزائر تعتبر قلب القارة الافريقية، كل هذا جعل من الجزائر تنتهج تصور دبلوماسي قائم على مبادئ سياستها الخارجية و التي استوحتها من مبادئ الثورة و الدساتير التي مرت بها، و تتمثل مجمل هته المبادئ في: حق الشعوب في تقرير مصيرها، رفض التدخل الأجنبي مساندة الشعوب المستعمرة، احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، التعاون الدولي و رفض التفاوض مع الجماعات الارهابية و تجريم دفع الفدية لهم، و التوسط بين أي طرفين متنازعين و غيرها من المبادئ التي ضلت و لا تزال تنادي بها، و هذا ما نلحظه من خلال نجاحات نسبية التي حققتها في الأونة الأخيرة من خلال توسطها في النزاع المالي هذا الأخير الذي يهدد أمنها بالدرجة الاولى.

الفصل الثالث:

المقاربة الجزائرية للتعامل مع النزاع الليبي

تمهيد

سايرت ليبيا شأنها شأن العديد من البلدان العربية ركب ما يسمى بالربيع العربي الذي أحدث تحولات كبير في تاريخ ليبيا السياسي، و التي كانت خاضعة لحكم العقيد معمر القذافي و أفراد أسرته لما يقارب 42 عاما، و سيطرة القبلية على مفاصل الدولة، مما حرم أغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار، و هذا راجع إلى مجموعة من التراكمات و الدوافع الاجتماعية و الاقتصادية داخل المجتمع الليبي دفعت الشعب إلى إعلان انتفاضة في منتصف شهر فيفري 2011 و المتمثلة بالكَتب السياسي و التمايز المناطقي و الحرمان الاقتصادي الأمر الذي زاد من حدة الصراع بين مناطق الشرقية من البلاد. و من خلال تحليل الأحداث التي شهدتها ليبيا منذ تولي العقيد القذافي سدة الحكم، نستدل على قوة النظام، فنرى أن الشعب لم يستطع قيادة عملية التغيير بنفسه نتيجة للسياسة الصارمة للقذافي، و الذي جعل لنفسه أسسه الفكرية، و أوجد لنفسه الأدوات و الآليات التي تضمن استمراريته و منها تشكيل اللجان الثورية التي تعد أهم أجهزة القذافي، إلى جانب اعتماده على السياسة القبيلة، كعنصر أساسي في نظام حكمه لذا نجد أن حركة الاحتجاجات التي حدثت في ليبيا قد طال أمدها و تطورت لتصبح نزاعا مسلحا بين المعارضة و النظام، و تعدى هذا النزاع نطاق التحكم و السيطرة.

بحيث يعد الوضع الاقليمي أهم التحديات الرئيسية في المنظومة الدفاع الجزائري الأمر الذي جعل صانع القرار يتخذ إجراءات استباقية لاحتواء الوضع من خلال المحافظة على مبدأ عدم التدخل العسكري في نطاق خارج الحدود، و اتجهت دبلوماسيتها خلال عام 2014 بشكل واضح نحو تسوية الداخلية للصراعات القائمة داخل دول الجوار عبر مقاربة الحوار بين الأطراف الداخلية المتنازعة بشكل مستقل و دون تدخل أي طرف خارجي سواء في ليبيا، مالي، تونس و قد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية للجوار، و هو ما يظهر من خلال جهود الجزائر في تسوية نزعات دول الجوار بالخصوص النزاع الليبي.

و يهدف هذا الفصل إلى الاجابة على التساؤلات المحورية التالية:

- ما هي خصوصيات النزاع الليبي؟
- ما هو موقف الجزائر من مسار النزاع الليبي؟

- كيف انعكست على الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي؟ بالخصوص الوضع الأمني الجزائر؟
- و ما هي المقاربة الدبلوماسية للجزائرية لإدارة النزاع الليبي؟

المبحث الأول : خلفيات و مسارات تطور الأزمة الليبية

تميز ليبيا كغيرها من الدول بخصوصية تعقيد نظامها السياسي، و ذلك منذ أن بدء حكم العقيد "معمر القذافي" سنة 1969، كل هذا ساهم في انفجار الأزمة الليبية، إضافة إلى تأثير النزعة القبلية التي ساهمت في تأجيج الوضع داخل البلد.

بحيث برزت الأزمة الليبية على شكل مواجهات بين المتظاهرين و قوى المعارضة الليبية من جهة و قوات و كتائب معمر القذافي من جهة أخرى، و قد تطورت الأزمة إلى نزاع مسلح، تقوده حركات سياسة و مليشيات مسلحة تطالب بإسقاط النظام الليبي القائم بزعامة معمر القذافي، و في ظل تراكم الأحداث الدامية، و تجاوزها للأطر الداخلية التي لم تقدر عل احتوائه و ضبط تدعياته، الأمر الذي أفضى إلى تدويله، و ذلك بنقله إلى مجلس الأمن و تدخل المنظمات الإقليمية و تسليط الآلة الاعلامية العالمية على الأحداث في ليبيا و تداعياتها و خاصة ما تعلق منها بالبعد الإنساني.[1]

1.جذور الأزمة الليبية و العوامل المغذية له.

ترجع الارهاصات الأولى لقيام الثورة في ليبيا إلى مجموعة من الأسباب المتمثلة في:

1.1 العوامل الداخلية

❖ العوامل التاريخية:

تاريخيا كان هناك تنافس ضمني بين ولايات الشرق و غربها على المكانة و السيادة، و اقتصارا في حقبة حكم معمر القذافي، فقد كانت الولايات الشرقية و خاصة بنغازي، أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها القذافي عام 1969 في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي. فإن تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية و غير الاسلامية. و مصدر للاضطرابات و المحاولات الانقلابية ضد نظام القذافي منذ السبعينيات من القرن العشرين و ما بعدها، قاد إلى موجهات عنفية بين الطرفين و موجة من

[1] تيسير إبراهيم قديح،" ***التدخل الدولي الإنساني "دراسة حالة ليبيا 2011"*** ، رسالة الماجستير في العلوم السياسية ، (جامعة الأزهر، غزة: كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، 2013)، ص. 129.

هجرة الكفاءات و المهنيين إلى الخارج قدرها البعض في الثمانينيات بنحو ثلاثين ألف مهاجر اتجه معظمهم إلى أوروبا و هو ما رسخ حالة القطيعة بين القذافي و نظامه و تلك المدن.[1]

❖ العوامل السياسية:

الأمر الذي أوقد نار الثورة هو التراكم الطويل خلال 42 عاما من المقاومة، فعبر عقود حكم القذافي تآكلت أسس شرعية نظام الليبي، و التي تمثلت في أربع ركائز أساسية أولها الثورة القومية، و ثانيها المساواة الاجتماعية و الركيزة الثالثة شرعية الكرامة و الهوية الوطنية و أخيرا القيمة الرمزية للقذافي المناضل ضد الامبريالية الدولية.[2]

و من بين ما أكد عليه القذافي أنه حامي الوحدة العربية بعد رحيل" جمال عبد الناصر"، و هو ما انعكس على التوجهات الداخلية و الخارجية للسياسة الليبية، و أدت إلى سلسة من المغامرات على الساحتين الاقليمية و الافريقية و العربية و الساحة الدولية[3]، قبل دعوة النظام إلى محاولة التكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة، و ما بعد أحداث 11 سبتمبر و التي أدت إلى التخلي عما لديها من أسلحة أو مشروعات أسلحة دمار شامل و قبولها دفع تعويضات باهظة لضحايا حادثتي لوكاربي و الطائرة الفرنسية.

❖ العوامل الاقتصادية:

تعد ليبيا أكبر الدول العربية المصدرة للنفط و الغاز و تشكل الموجودات و الاحتياط النفطي هدفا أساسيا للشركات النفطية الغربية الامريكية و الأوروبية، إذ يقدر الاحتياط الليبي من النفط بثلاثين مليار للرميل أي أكثر من احتياطي نفط بحر الشمال، هذه الثروة لم يستفيد منها المجتمع الليبي لاسيما الثروة النفطية.[4]

---

[1]– ***نفس المرجع***، ص 130.

[2]***المكان نفسه***، ص 130.

[3]***المكان نفسه***، ، ص 130، 131.

[4]***المكان نفسه***، ، ص 133.

فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب العربية الأخرى، فإنه توجد حالات تفاوت كبير في توزيع الثروة.

و على الرغم من الطاقة الوفيرة التي تتمتع بها ليبيا فهي تملك اقتصادا من أقل الاقتصاديات تنوعا في المنطقة المغرب العربي.

❖ العامل الديمغرافي:

يعد عامل أخر ساهم في تصاعد الاحتجاجات ضد النظام، بحيث يعد الشباب الليبي وقود لاندلاع حركة التمرد و الثورة الليبية. و كذلك قادة الانتفاضة و الاحتجاج كانوا قضاة و مثقفون و صحفيون و كتاب.[1]

❖ العامل الجغرافي:

كما أن للموقع الجغرافي الذي تتميز به ليبيا أعطى لها أهمية استراتيجية كبيرة إذ تشغل جزءا منها من دول المغرب العربي و شمال إفريقيا، فبذلك تأتي اهميتها سياسيا و جغرافيا من موقعها كدولة متوسطة، و تبلغ مساحتها 1759540 كم2 و عدد سكانها ستة ملايين نسمة.[2]

❖ انعدام ثقافة المؤسسات لدى العامة و الخاصة الامر الذي أدى إلى شيوع ثقافة القسيمة و التعامل مع المؤسسات بعقلية المالك و المسيطر.

❖ الرغبة الملحة من طرف المجموعات الاسلام السياسي للوصول إلى السلطة.

❖ ضعف و قلة خبرة النخبة السياسة الليبية التي لم تحسن تقدير التحديات التي ستواجهها ليبيا.

❖ انسحاب المجتمع الدولي (العربي و الغربي) من المشهد الليبي بعد سقوط القذافي.

❖ تدهور أوضاع حقوق الانسان و الحريات.

---

[1] ***المكان نفسه***، ص 136.

[2] ***المكان نفسه***، ، ص 129 .

- العامل القبلي: كان للعامل القبلي أثر كبير في استبداد النظام، فعدت القبلية واحدة من العوامل التي أثرت في تشكيل الثقافة السياسية الحديثة و المعاصرة في ليبيا، و لهذا لا يمكن لأي سياسي ليبي أن يتجاوز دور القبيلية و تأثيرها السياسي، فلجأ إلى دعم القبائل من أجل التخلص من معارضيه أو رفاق دربه الذي شاركوه في الانقلاب 1969، بل استثمر القبلية كأحد أليات التنافس و ربما الصراع بين مكونات المجتمع الليبي بما يديم حكمه لأطول مدة ممكنة، إن هذه الطريقة التي لعب فيها العقيد معمر القذافي الورقة القبيلة من الاستبعاد إلى شراء الولاءات أدت منافسات بين القبائل في محاولة كل منها الحصول على المنافع و الامتيازات مستفيدا من توزيع الريع النفطي عليها بشكل واسع.[1]

و أثناء نشوب الأزمة في ليبيا برزت إعلاميا أسماء بعض القبائل و الفروع القبلية، بحيث كثر الكلام عنها و عن دور و موقع كل منها مع أو ضد العقيد معمر القذافي، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الشكل1: جدول يبين مواقف القبائل الليبية الرئيسية من نظام القذافي:

القبائل المعارضة لنظام القذافي	القبائل الموالية لنظام القذافي
العبيدات	القذاذفة
البراعصة	أولاد سليمان
ورفلة (الشرق)	ورفلة (الغرب)
ترهونة (الشرق)	ترهونة (الغرب)
الزنتان	امسلاتة
نالوت	ورشفانة

[1] **المكان نفسه**، ص ص 131، 132.

يفرن	المقارحة
القلعة	أولاد يوسف
ككلة	النوايل
العواقير (بنغازي)	الصيعان
التوارق	العجيلات
زوارة	الرياينة
الزاوية	القواليش
مصراتة	الأصابعة
قبائل مصراتة	قبائل الخمس

المصدر:

هداية جلاطة، التدخل الإنساني و مبدأ السيادة الوطنية، دراسة حالة ليبيا، مذكرة ماستر، (جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2014/ 2015)، 70.

2.1 العوامل الخارجية:

تكمن الأسباب المباشرة لبروز هذه أزمة في ليبيا إلى الأوضاع الإقليمية المتغيرة التي المنطقة العربية العربية، و قد شكلت الأحداث في تونس و مصر دافعا قويا لمسار الأحداث في ليبيا، فسقوط الأنظمة السياسية الدكتاتورية التي حكمت تونس و مصر على مر عقود طويلة شجع الليبيين على ان يثوروا على نطام معمر القذافي و العمل على إطاحته، بحيث يرى البعض أنه استعبد الشعب الليبي.[1]

- تدخل الأطراف الخارجية:

[1] سليم بوسكين، **مرجع سابق**، ص 153.

وهي الدول التي أسهمت بشكل كبير في دعم الثورة الليبية منذ بدايتها، هذه الدول لديها امتداد في الداخل من خلال القيادات السياسية التي تواصلت معها طوال فترة الثورة والدول هي الغربية التي تربطها علاقات مع بعض السياسيين وبعض منهم من العلمانيين أو المثقفين أو رجال الأعمال واغلبهم ممن تلقى تعليمه أو أقام أو لديه ارتباطات فكرية أو نفعية مع تلك الدول. بعض الدول العربية مثل قطر والتي لها ارتباطات مع أشخاص من اغلب التيارات السياسية والفكرية في البلد وغيرها من الدول الأخرى وكل هذه الدول تسعى لتحقيق مصالحها من خلال حلفاءها السابق ذكرهم نظراً للأهمية الجغرافية والثروات التي تتمتع بها ليبيا، وهذه التدخلات تثير عدم الاستقرار في البلد من خلال تقاطع المصالح بين هذه الدول.[1]

2 خصائص النزاع الليبي

اعتمدت السلطة الانتقالية في ادارة الصرعات، بعد سقوط نطام القذافي، على "التواؤم الاضطراري" مع بيئة تنتشر فيها القوة على الجغرافيا مترامية المساحة بين فواعل مليشية و سياسية و قبلية و دينية بغض احتوائها، و تسيير حركة دولة يتم بناء مؤسساتها من الصفر، و إدارة مجتمع خرج من طور الاستبداد المركزي إلى فضاء من الحريات سمح ببروز الانتماءات الأولية (دينية، قبلية، مناطقية).

استند هذا النهج إلى مجموعة معطيات رئيسية، منها أن كلا من الدولة و النظام السياسي تعرض لتريف مؤسسي إبان مرحلة القذافي. و لذا باتت مرحلة لبناء تستدعي تفاوضا بين القوى الرئيسية في المجتمع. كما "ان الدور الخارجي، و الخاص بتدخل حلف شمال الأطلسي لدعم الثورة عام 2011 م، لم يسع بعدها لتأسيس مؤسسة أمنية وطنية للدولة التي لم تستطع السيطرة على مخازن سلاح العقيد معمر القذافي، و بات من الصعب تفكيك تلك المليشيات. الأهم أن الطبيعة المؤقتة للمجلس الوطني الانتقالي، الذي أدار الحالة الثورة في بدايتها، أضعفت سلطته، و جعلته منسجما مع واقع تطاير القوة، لتسليم السلطة إلى كيانات انتخابية تملك الشرعية لبناء مؤسسات الدولة.[2]

---

[1] file:///F:/_%20%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7%20%D8%A8%D9%8A%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D8%A7%D8%A1%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%B1((%D8%

01/04/2016 . 20 :14.

[2] د. خالد حنفي علي،" ***مسار التحول في النزاع الليبي***"، *السياسة الدولية*، م 50، ع 199 (جانفي 2015)، ص 152.

ما عمق المعظلة الليبية هو بروز جماعات جهادية مسلحة خاصة في الشرق، تملك أجندة هوياتية ترفض المنظور الوطني و غيرها. وفي الوقت ذاته، تنامت النزعات الانفصالية، و الصرعات القبيلة في الشرق و الجنوب كرد فعل على غياب تصور واضح لإدارة الموارد، خاصة النفط، بما يقضي على معضلة التهميش السياسي و التنموي التي كانت أحد مسببات الثورة على القذافي.[1]

تجلت حالة توازن الضعف تلك في تعاطي السلطة الانتقالية مع قضايا بناء الدولة و النظام السياسي، لعل أبرزها النظام مع قضايا بناء الدولة و النظام السياسي، لعل أبرزها النظام الأمني الهجين، بحسب فرديريك و يرى. فعد امتلاك السلطة الانتقالية القدرة على نزع سلاح المليشيات، و دمجها في الجيش اليبي، برغم صدور بحلها في سبتمر 2012 م، ساعد على خلق هذا النظام الهجين، سواء عبر تنسيق السلطة مع بعض المليشيات، دون استيعابها في الجيش النظامي، أو اللجوء لحماية السفارات، أو فض النزعات القبلية، كما حدث عندما لجأت الحكومة إلى ردع ليبيا في اشتباكات الكفرة.

و سياسيا، برز نمط السلطة الانتقالية القابلة للضغط لتعديل قرارات، فمثلا تراجع المجلس الوطني الانتقالي عن منع قيام الأحزاب على أساس جهوي أو ديني في قانون الأحزاب الذي صدر في أبريل 2012 م، تحت ضغوط القوى الاسلامية و الجهوية.[2]

كما خضع المجلس الانتقالي لضغوط الأقاليم، عند تشكيل لجنة الستين للدستور، فقرر أن بالانتخابات بدلا من التعيي، بهدف تمثيل الأقاليم الثلاثة في ليبيا، تجنبا لمقاطعة الإقليم الشرقي.

و بعد انتخابات المؤتمر الوطني العام في يوليو 2012 م، مارست المليشيات الموالية لمصراتة و الاسلاميين ضغوطات لإصدار قانون العزل السياسي لتحجيم القوى المدنية (تحالف القوى الوطنية) بعد فوزها بالمرتبة الاولى في تلك الانتخابات، بل إن الاسلاميين سعو لبناء كتلة من المستقلين (كتلة الوفاء للشهداء) لضمان السيطرة على المؤتمر الوطني العام، و تمديد ولايته، رغم انتقادات قوى مدنية، و قبلية، و مليشية حتى ديسمبر 2014، و التي تقلصت فيها قوة الاسلاميين لمصلحة التيارات المدنية، اتخذ

[1] ***نفس المرجع***، ص 152.

[2] ***المكان نفسه***، ص ص 152، 153.

الانقسام بعدا عميقا مع وجود معسكرين متصارعين يملكان مشروعات سياسية متباينة (أحدهما يلتف حول عملية الركامة و الأخر حول فجر ليبيا)، و يعكسان في طياتهما معضلة الصراع الجيوسياسي التاريخي على من يقود ليبيا برقة أم طرابلس.[1]

3 بداية النزاع و تطوره.

مر النزاع الليبي بمجموعة من المراحل المتمثلة في:

❖ المرحلة الأولى: البداية السلمية للانتفاضة:

شهدت المرحلة الأولى للانتفاضة الليبية مظاهرات سلمية في كل من "درنة، بنغازي، و بني الوليد" اعترض عل فشل النظام في تحقيق وعوده الاصلاحية في القطاعات السياسية، الاقتصادية، و الاجتماعية، أو بمعنى أخر كان الغضب الشعبي الذي كان مدفوعا بمظالم لم تنفرد بها ليبيا، المتمثل في امتعاض على نطاق واسع في عبادة الشخصية التي سيطرت على الحياة السياسية و الاقتصادية، و الاجتماعية حيث أن رؤى القذافي و ايديولوجية الغريبة لم تنسجم أبدا مع شرائح كبيرة من السكان التقليديين و المحافظين، و تلت هذه المظاهرات السلمية نداءات واسعة على شبكة الانترنت و خصوصا على موقع الانترنت وخصوصا على موقع الفيس بوك، حيث أنشأ نشطاء الليبيون من معارضة من الهجر صفحة عن ضرورة التعبير عن الفساد و القمع الذي يعيشه الشعب الليبي عن طريق الخروج للشارع. و ذكر البيان أنه حتى و إن تم تفريقها، فعلينا أن نعيد الكرة كل يوم، علينا أن نُصِرَ على البقاء في الشارع، علينا أن نحافظ على بلادنا فلا نخرب و لا ندمر علينا أن نجعل الأيام التي تلي 17 كلها 17. الاستمرار مهم جدا، حيث أننا لن نحقق النصر من أول يوم، ربما اثنين أو أكثر. حيث طالب النشطاء بأربع مطالب واضحة، هي اسقاط النظام القائم، الحرية و الكرامة، انشاء دولة الدستور و القانون و محاسبة المجرمين الذين سفكوا دماء الشعب الليبي و قد صاحب بيان 17 فبراير صدور بيان أخر من

[1] ***المكان نفسه***، ، ص 153.

سياسة معرضة خارج ليبيا، و التي طالبت بالتنحي عن السلطة و تؤكد على حق الشعب الليبي في التظاهر السلمي.[1]

فنظرا لغياب الأحزاب السياسية في ليبيا و المعارضين للنظام السياسي في ليبيا، فقد أخذت التنظيمات النضالية دور المعارضة في الداخل، و التي كان لها دور كبير في اشغال شرارة الاحتجاجات. و كان اعتقال "فتحي تربل سببا في بدء تلك التظاهرات يوم 16 من فبراير 2011 انطلاقا من بنغازي مطالبين بإطلاق سراحه.[2]

لم تستمر الاحتجاجات السلمية طويلا بسبب رد فعل أجهزة الأمن الليبية الذي اتسم بالعنف المفرط، حيث استخدم القذافي كتائبه الأمنية، 12 كتيبة يقود معضمها أبناءه و قبيلته، لإخماد الثورة عن طريق الإبادة الجماعية، استعملت فيها الدبابات و الصوارخ و طائرات القتال ما أوقع خسائر بشرية جسيمة، وصل عددها بعد عدة أساليب إلى أكثر من 5 ألاف قتيل حسب أرقام منظمة "هومن رايتس ووتش" و هو ما نفته الحكومة الليبية. و هو ما لقي رفض صارخ من الأطراف الاقليمية كالاتحاد الافريقي و جامعة الدول العربية، و عليه شكلت التحركات الاقليمية نقطة تحول في مسار الأحداث في ليبيا، خاصة مع جماعة الانتهاكات التي ارتكبها النظام الليبي و التي شكلت فرق صارخا للقانون الدولي الانساني، هو ما دفع مجلس الأمن إلى اصدار قرار رقم 1970 في 26 فبراير 2011 بموجب الفعل السابع. و الذي يحلل الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية و التي أصدرت بدورها مذكرة اعتقال في حق العقيد القذافي "سيف الاسلام القذافي " و " عبد الله السنوسي ".

❖ المرحلة الثاني: النزاع المسلح.

[1] هداية جلاطة، ***"التدخل الانساني و مبدا السادة الوطنية (دراسة حالة ليبيا)، مذكرة ماستر"***، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2015/2014)، ص 75.

[2] ليلة سويسي، ***التدخل الانساني في الاستراتيجية الجديدة لمنطقة حلف شمال الأطلسي***، دراسة حالة ليبيا 2011، مذكرة ماستر، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و الاعلام، 2012/2011) ، ص 74.

تميزت هذه المرحلة بتشكيل معسكرين داخل ليبيا، موالي للنظام و ترتبط أساسا بالقوات المسلحة ذات القيادة الأسرية و القبلية الموالية للقذافي أما المعسكر الثاني تتمثل في المعارضة الليبية بشقيها السياسي و العسكري.[1]

و تميزت هذه المرحلة بتصاعد حدة العنف بين أطراف النزاع دون التوصل إلى حل سياسي أو دبلوماسي سلمي، الأمر الذي دفع مجلس الأمن إلى اصدار القرار رقم 1973 في 17 مارس 2011 الذي يقضي بفرض حضر جوي على ليبيا و الذي لقي دعما قبل جامعة الدول العربية.

❖ المرحلة الثالثة: مرحلة تدويل القضية.

تطورت الأحداث في ليبيا حيث عرفت تدخل لقوى خارجية بموجب قرار مجلس الأمم رقم 1973 تحت قيادة الناتو و سميت العملية " بفجر أوديسا" و بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، و بريطانيا.[2]

و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الشكل 2: جدول يمثل كرونولوجيا أحداث الأزمة الليبية:

التاريخ	الحدث
2011/02/14	**14**بيان لـ213 شخصية ممثلة لمجموعة من الفصائل والقوى السياسية والتنظيمات والهيئات الحقوقية الليبية يطالبون بتنحي الزعيم الليبي معمر القذافي، مؤكدين على حق الشعب الليبي في التعبير عن رأيه بمظاهرات سلمية دون أي مضايقات أو تهديدات من قبل النظام.

[1] هداية جلاطة، ***مرجع سابق***، ص ص 75، 76.

[2] **نفس المرجع** ، ص 76.

2011/02/15	قتلى في بنغازي والبيضاء في "يوم غضب" دعي إليه عبر موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) بعد تفريق عنيف نفذته الشرطة ضد اعتصام في بنغازي ثاني أكبر مدن البلاد التي تحولت إلى معقل للمعارضة، يطالب بالافراج عن 110 سجناء سياسيين.
2011/02/016	صدامات دامية أطلقت أثناءها قوات الأمن و"المرتزقة" الرصاص الحي على المحتجين في مدن بنغازي والبيضاء ودرنة وأجدابيا
2011/02/17	القوات الأمنية تقمع احتجاجات جديدة ضد المتظاهرين في مدن ليبية أبرزها بنغازي وسقوط مزيد من القتلى، والنظام الليبي يستخدم مرتزقة أجانب في عمليات قتل واعتداء ضد المدنيين
2011/02/18	المواجهات تشمل مدنا جديدة في جميع أنحاء البلاد, ومسؤولون ليبيون يستقيلون احتجاجا على مواجهة الاحتجاجات السلمية بالقمع والعنف
2011/02/19	اتساع رقعة المظاهرات إلى عدة مدن ووصولها إلى طرابلس، وهيومن رايتس ووتش تؤكد أن عدد قتلى المتظاهرين قارب المائة.
2011/02/20	المتظاهرون يسيطرون مدينة بنغازي وسيف الإسلام القذافي نجل الزعيم الليبي يظهر في التلفزيون الرسمي ليحذر من أن البلاد ستمضي نحو الحرب الأهلية.
2011/02/21	استقالات في الحكومة الليبية احتجاجا على قمع المتظاهرين، حيث استقال وزير العدل مصطفى عبد الجليل ووزير الدولة لشؤون الهجرة والمغتربين علي الريشي ومندوبا ليبيا في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والسفراء بكل من بريطانيا والصين والهند وإندونيسيا وبنغلاديش وبولندا.
2011/02/22	الزعيم الليبي معمر القذافي يظهر على شاشة التلفزة الرسمية ليفند إشاعات ترددت عن مغادرته البلاد نحو فنزويلا, ووزير الداخلية اللواء

	الركن عبد الفتاح يونس العبيدي يعلن استقالته وتأييده للثوار
2011/02/25-23	المظاهرات تمتد من بنغازي إلى مدن الشرق الليبي على غرار طبرق والبيضاء ودرنة و أجدابيا، و القذافي يتهم تنظيم القاعدة بأنه وراء الأحداث.
2011/02/25	الأمم المتحدة تتحدث عن سقوط نحو ألف قتيل في المواجهات بليبيا والرئيس الأميركي باراك أوباما يوقع أمرا بتجميد أصول معمر القذافي
2011/02/26	مجلس الأمن الدولي يفرض عقوبات على النظام الليبي تشمل حظرا على بيع السلاح لليبيا وتجميد أصول ومنع من السفر لعدد من أركان النظام, والثوار يعلنون تشكيل المجلس الوطني الانتقالي وتولي وزير العدل المستقيل مصطفى عبد الجليل رئاسته.
2011/02/28	الاتحاد الأوروبي يحظر بيع الأسلحة والذخيرة لليبيا ويجمد أصولا للقذافي وخمسة من أفراد عائلته
2011/03/01	الجمعية العامة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة تتبنى قرارا بطرد ليبيا من مجلس حقوق الإنسان المكون من 47 عضوا
2011/03/07	قوات حلف شمال الأطلسي (ناتو) تبدأ طلعات مراقبة جوية للأجواء الليبية على مدار الساعة.
2011/03/10	فرنسا تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الليبي, والنظام الليبي يقطع علاقاته مع باريس.
2011/03/17	مجلس الأمن الدولي يتبنى قرارا بإنشاء منطقة حظر جوي فوق ليبيا واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين الليبيين, وقد امتنعت عن التصويت كل من الصين وروسيا والهند والبرازيل وألمانيا.

2011/03/19	انطلاق عملية "فجر الأوديسة" العسكرية ضد النظام الليبي بمشاركة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والتي تهدف لمنع النظام الليبي من استخدام القوة ضد المدنيين.
2011/03/20	معمر القذافي يقول على التلفزيون الليبي إن ميثاق الأمم المتحدة ينص على حق ليبيا في الدفاع عن نفسها وإنه سيتم فتح مستودعات الأسلحة لتسليح الشعب الليبي.

2011/03/24	حلف الناتو يوافق على تولي قيادة العمليات العسكرية لدعم منطقة حظر الطيران في الأجواء الليبية.
2011/03/28	قطر تعلن اعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي لتكون ثاني دولة بعد فرنسا وأول دولة عربية تعترف بالمجلس.
2011/03/30	وزير الخارجية في نظام القذافي موسى كوسا يصل إلى بريطانيا حيث أعلن استقالته.
2011/04/06	القذافي يدعو في رسالة إلى الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى وضع حد للحملة العسكرية ضد ليبيا, ويقول إن الثوار أعضاء في تنظيم القاعدة.
2011/04/11-10	القذافي يعلن قبوله خطة الوساطة الأفريقية في الأزمة الليبية والثوار يرفضونها لأنها لا تنص صراحة على تنحي القذافي وأسرته عن السلطة.
2011/04/29	القذافي يحث الناتو على إنهاء هجماته وبدء مفاوضات متهما إياه بقتل المدنيين الليبيين وتدمير البنية التحتية لليبيا.
2011/04/30	النظام الليبي يعلن مقتل سيف العرب نجل الزعيم الليبي في غارة شنها الحلف الأطلسي على منزل في طرابلس.
2011/05/11	الثوار يسيطرون على مطار مدينة مصراتة التي تحاصرها كتائب القذافي.
2011/05/22	الاتحاد الأوروبي يعلن فتح مكتب له في مدينة بنغازي الواقعة تحت سيطرة المجلس الوطني الانتقالي الليبي.

2011/06/01	الناتو يعلن تمديد عملياته في ليبيا لمدة تسعين يوما جديدة, ووزير النفط في حكومة القذافي شكري غانم يعلن استقالته.
2011/06/09	وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون تقول إن أيام نظام القذافي باتت معدودة وإنه ينبغي الإعداد لمرحلة ما بعد القذافي.
2011/06/14	رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما يقول إن حلف شمال الأطلسي أساء استخدام قرار الأمم المتحدة حول حماية المدنيين الليبيين ليعمل على "تغيير النظام والاغتيالات السياسية والاحتلال العسكري لليبيا."
2011/06/27	المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرة اعتقال ضد الزعيم الليبي معمر القذافي ونجله سيف الإسلام القذافي ورئيس المخابرات عبد الله السنوسي بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.
2011/07/14	القذافي يدعو أنصاره في خطاب تلفزي إلى الزحف نحو مدينة بنغازي "لتحريرها" ويؤكد مجددا أنه لن يغادر ليبيا مطلقا.
2011/07/27-15	الولايات المتحدة وبريطانيا تعترفان بالمجلس الوطني الانتقالي سلطة شرعية في ليبيا.
2011/07/28	المجلس الانتقالي الليبي يعلن مقتل قائد قوات الثوار اللواء عبد الفتاح يونس واثنين من مرافقيه قرب بنغازي في ظروف غامضة.
2011/08/09	رئيس المجلس الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل يعلن حل المكتب التنفيذي للمجلس المكون من 14 عضوا.
2011/08/14	الثوار الليبيون يسيطرون على مدينة الزاوية الواقعة غرب طرابلس على الطريق إلى تونس ليقطعوا بذلك آخر طرق النظام الليبي مع الخارج.
2011/08/15	خطاب جديد للقذافي يبثه التلفزيون الليبي يدعو فيه الليبيين إلى مقاومة زحف الثوار ويتوعد الحلف الأطلسي بالهزيمة.
2011/08/16	الثوار يحكمون الطوق على العاصمة طرابلس من خلال السيطرة على أبرز الطرق الرئيسية المؤدية إليها.
2011/08/20	الثوار الليبيون يدخلون بعض أحياء العاصمة طرابلس التي شهدت انتفاضة شعبية في عدد من أحيائها على غرار فاشلوم وتاجوراء.
2011/08/21	الثوار يدخلون العاصمة طرابلس ويسيطرون على معظم أحيائها والقذافي يلقي ثلاث خطب في أقل من 24 ساعة يدعو فيها الليبيين

	للمقاومة, ورئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل يؤكد اعتقال سيف الإسلام نجل الزعيم الليبي معمر القذافي .

المصدر :

file:///F:/%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84%20%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9.html

4 أطراف النزاع الليبي:

يمكن تحديد أطراف النزاع الليبي في فئتين مختلفتين، يتمثل الطرف الأول في الحكومة الليبية بقيادة العقيد معمر القذافي، أما الفئة الثانية فهي قوات المعارضة التي تعمل تحت مضلة المجلس الوطني الانتقالي و الكيانات الأخرى التابعة له، و هو ما سيتم التطرق له:

1.الحكومة الليبية السابقة:

يتألف جهاز السلطة في الدولة الليبية بما في ذلك الفروع السياسية و الإدارية و العسكرية و الأمنية، من مجموعة معقدة من الوحدات و الأفراد يخضعون جميعا لقائد البلاد معمر القذافي و أوامره بشكل مباشر مع ضمان تنفيذها بشكل فوري، و بذلك انعدمت الخصائص الرسمية للتسلسل الهرمي الحكومي المرتبط بتركيبات الدولة الأكثر تقليدية.

و في مقابل ذلك استند النظام الليبي على مجموعة من الكيانات العسكرية و شبه العسكرية تمثلت في الكتائب التي تتمركز جلها في مناطق أهلة بالسكان، كالكتيبة التي يقودها خميس القذافي في غرب ليبيا حول مدن "مصراته و زلين و طرابلس و الزاوية"، و الكتيبة التي يقودها المعتصم القذافي في الشرق تحديدا حول مدينتي "اجدابيا و سرت". و ما يميز هذه الكيانات هو تمتعها بالتدريب و التجهيز العاليين مقارنة بالجيش النظامي الليبي، كما تتوفر على أسلحة ثقيلة و متطورة، و ضمت ما بين 20 حتى 25 ألف فرد.[1]

[1] هداية جلاطة، **مرجع سابق**، ص 72.

2.المعارضة الليبية في شقيها السياسي و العسكري:

يمكن أن تنقسم الليبية إلى فئتين الأولى تتمتع بطابع السياسي و تتمثل أساسا في المجلس الوطني و الانتقالي، أما الثانية فتتمثل في المعارضة المسلحة التي تتكون من القوات المسلحة بمختلف عناصرها.[1]

أ.المجلس الوطني الانتقالي الليبي:

تأسس المجلس الوطني الانتقالي كأبرز تنظيم معارض منذ الأسابيع الأولى من الحراك الشعبي بتاريخ 27 فبراير 2011، معلنا عن تمثيله لكل الشعب الليبي بصفة رسمية و شرعية، و في هذا الصدد قال "عبد الحفيظ غوقة" الناطق الرسمي للمجلس "إن المجلس الوطني الانتقالي ما هو إلا لجنة لإدارة الأزمة الليبية و سيصبح حكومة بعد تحرير ليبيا".

و يشكل المجلس الوطني الانتقالي من 31 ممثل أغلبهم من الزعماء السابقين لنظام القذافي، و هو ما خلق فيما بعد نوعا من التباين حول سير العملية الانتقالية، حيث يمثل "مصطفى عبد الجليل" رئيسا للمجلس من حين يشكل "عبد الحفيظ غوقة" نائبا له و ناطقا رسميا باسمه أما محمود جبريل فهو المسؤول التنفيذي عن الشؤون الخارجية. و قد عمل المجلس الوطني الانتقالي على تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر:

-ضمان السلامة الترابية و السعي لتحرير كل البلاد.

-تأسيس دولة ديمقراطية مدينة من خلال ضمان السير الحسن للانتخابات في كنف الحرية و الشفافية بعد أفول النظام.

-تأسيس و توجيه السياسية الخارجية و تنظيم العلاقات مع الدول و المنظمات الاقليمية و الدولية و تمثيل الشعب الليبي أمامها.

[1] ***المكان نفسه***، ، ص 72.

-الإشراف على المجلس العسكري بما يضمن تحقيق عقيدة جديدة للجيش الوطني الليبي دفاعا عن الشعب و حماية حدود ليبيا.[1]

ب. القوات المسلحة:

ظهرت مجموعات المعارضة المسلحة منذ الأيام الأولى للحراك الشعبي، و تشكلت أساسا من المحتجين المدنيين مجهزين بالأسلحة التي تم الاستيلاء عليها من قوات القذافي.و أنظم اليها مع مرور الوقت الفارون من قوات القذافي المسلحة. و قد تلقت هذه المجموعات التدريبات على أيادي المنشقين عن النظام أو قوات حلف الشمال الاطلسي في مناطق المحررة كجبل نفوسة، و يمكن تصنيفها إلى مجموعتين كالتالي:

-المجموعة الأولى: تعمل في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة.

- المجموعة الثانية: تعمل في المناطق التي لا تزال تحت سيطرت القذافي.[2]

و من أهم القوات المسلحة في ليبيا:

- معسكر عملية الكرامة، تكشف هذه العملية- التي أطلقها اللواء المتقاعد خليفة حفتر في ماي 2014 لمواجهة الجماعات الاسلامية المسلحة في الشرق – عن طبيعة تشابكات الفواعل المتصارعة داخل ليبيا، فقد نالت العملية دعم العديد من قبائل الشرق الرافضة للإسلاميين المسلحين، أمثال العبيدات، و المسامير،و العواقير، و كذلك تأييد االقوى الفدرالية، عبر جناحها المسلح في برقة بزعامة إبراهيم الجضران. أضف إلى ذلك قوات نظامية: كتيبة طبرق الجوية، و قوات الصاعقة في بنغازي التي يقودها ونيس بوخمادة، من أبرز الشخصيات المؤثرة في الشرق، و الشرطة العسكرية. و في الغرب، نالت عملية

[1] ***المكان نفسه***، ، ص ص 72، 73.

[2] ***المكان نفسه***، ، ص ص73، 74.

الكرامة دعما من قبائل الزنتان، غريمة مصراتة، و الكتائب المسلحة التابعة لها (الصواعق، القعقاع، و المدني).[1]

امتلكت العملية ظهيرا سياسيا بارزا هو تحالف القوى الوطنية بزعامة محمود جبريل، علاوة على بعض الأحزاب الصغيرة، ذات الاتجاه القومي، و الفدرالي، و الملكي، و بقايا نظام القذافي خاصة في سرت.

- معسكر "فجرليبيا"، نشأة كتحالف مسلح بين مجموعة من المليشيات الاسلامية و القبلية التي تنتمي إلى عدة مدن غرب ليبيا، و هي مصراتة، طرابلس، و الزاوية، و زليتن ، و غريان. و تم إطلاق عملية عسكرية تحمل الاسم ذاته في يوليو 2014، و ذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف، منها دعم شرعية المؤتمر الوطني الليبي، الذي سيطر عليه الاسلاميون، عبر تحالف بين حزب العدالة و البناء – الذراع السياسية لجماعة الاخوان– و كتلة الوفاء للشهداء، ذات الطابع الاسلامي و كذلك مواجهة المكتسبات الميدانية و السياسية "لعملية الكرامة" في شرق ليبيا، بعد تراجع الاسلاميين في مجلس النواب. أضاف إلى ذلك منع سيطرة مليشيات الزنتان على مطار طرابلس، و بالتالي تعميق نفوذ التحالف الاسلامي –المصراتى على العاصمة، خاصة منطقة الجبل الغربي التي تمثل جبهة صراع اقتصادي على من يملك التجارة الحدودية مع تونس و الجزائر.[2]

عسكريا، تضم قوات "فجر ليبيا" مجموعة من المليشيات الرئيسية ذات الانتماءات الاسلامية، و القبلية، خصوصا مصراتة، و منها مليشيات درع ليبيا، التي تعد الأكبر قوة و عتادا، و هم ما حولها إلى ما يشبه القوة الرسمية للنظام الانتقالي، برغم طابعها الميليشاوي، أذ أعطاها المؤتمر الوطني صلاحيات حماية طرابلس في أغسطس 2013، بسبب مخاوف مليشيات الزنتان، إضافة ل "غرفة عمليات الثوار" و يرتبط تكوينها بمدينة مصراتة. و تتكون تلك الغرفة من مجموعة وحدات تابعة لوزارة شبابية عرقية أشبه بالصحوات من جبل نفوسة، خاصة في نالوت و غريان، و بعض المناطق الامازيغية، مثل القلعة، علاوة على الكفرة.

[1] د. خالد حنفي علي، **مرجع سابق**، ص 153.

[2] ***المكان نفسه***، ص 153.

و في الشرق توجد مليشيات متحالفة مع فجر ليبيا تحت مسمى "مجلس شورى ثوار بنغازي"، و التي تواجه "عملية الكرامة". و يضم المجلس مجموعة من المليشيات الاسلامية المسلحة، و إن كانت بعض الفصائل، خاصة أنصار الشريعة، تنتقد أهداف فجر ليبيا، حيث ترى أن يكون هدفها الدفاع عن الاسلام، لا السلطة، و المؤتمر الوطني العام. و من أبرز تلك المليشيات (كتيبة درع ليبيا 1 بقيادة وسام بن حميد، و هي إحدى فرق درع ليبيا، و كتيبة أنصار الشريعة، و راف الله السحاتي، و كتائب 17 فبراير).[1]

و تملك فجر ليبيا، هي الأخرى ظهيرا حربيا، و حكوميا و تشريعيا، و من أبرزها: الأحزاب الاسلامية بشقيها، السلفي و الاخواني، خاصة العدالة و البناء –الذراع السياسية لجماعة و الإخوان المسلمين– علاوة على الأحزاب ذات الطابع السلفي مثل الأمة و الوطن و كتلة الوفاء للشهداء الاسلامية في المؤتمر الوطني العام، و حكومة عمر الحاسي، و رئاسة أركان الجيش، جاد العبيدي.

و يجمع المعسكر الإسلامي– المصراتي مصالح متعددة، بعضها ذو طابع إيديولوجي يمثله الاسلاميون و الاخر ذو طابع اقتصادي، حيث تشكل مصراتة القوة التجارية الأكبر في الغرب، و الثالث ذو طبيعة قبلية، حيث الخلافات التاريخية بين مصراتة و الزنتان.[2]

و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل3: خريطة توضح القوات المسلحة في ليبيا.

[1] ***المكان نفسه***، ، ص 154.

[2] ***المكان نفسه***، ص 154.

http://www.ajel.sa/international/1679531: vu :13 :

14 , 23/03/2016 .

تحديات و تداعيات الأزمة الليبية:

شهدت ليبيا بعد نهاية انتفاضة 17 فبراير والتي دامت ما يقارب عشرة أشهر سلسلة من تحديات و التداعيات ، سواء تعلق الأمر بما هو داخلي أو خارجي:

–تنازع القيادات :شأن باقي الانتفاضات الشعبية في العالم العربي كانت الانتفاضة في ليبيا بدون قيادة أو زعامة تقودها، وهو ما تجلت نتائجه في فترة ما بعد الاطاحة بنظام القذافي، ويرجع السبب لغياب القيادة أو الزعامة لسببين هما، أولهما نجاح نظام القذافي في الحيلولة دون بروز تلك القيادات عبر استخدامه وسائل القمع ضد معارضيه، ووأد أي تنظيم أو حركة معارضة في أما ثانيهما، فيتمثل في فجوة الأجيال بين الشباب الذين فجروا الانتفاضة والقيادات التي برزت أثناءها، وتعتبر نفسها الشريك الأكبر في النصر على القذافي .وتظل أزمة تنازع القيادة تهديدا حقيقا لليبيا في ظل عدم وجود قوة عسكرية ليبية منظمة واضحة الولاء، وغياب الترتيبات السياسية والقانونية الجدية لمرحلة ما بعد القذافي، خاصة فيما

يشكل النظام السياسي المقبل، وهو ما يضع مستقبل ليبيا على المحك خصوصا مع تعاظم رغبات القوى الدولية الفاعلة حماية مصالحها داخل ليبيا[1].

-أزمة الشرعية :هناك أزمة شرعية حقيقية في ليبيا ما بعد القذافي، بحيث نجد تفاقم الانقسامات والتباينات بين جميع القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المشهد الليبي، مثل القوى الفاعلة تحت لواء "الثورة "أو التابعة لها كائتلاف شباب 17 فيفري والمجلس العسكري ووحدات" الثوار" المقاتلة.[2]

-على المستوى السياسي:

بمجرد حدوث انهيار كامل لكل مؤسسات الدولة التي تصدعت وتلاشت إزاء الأزمة الليبية، ظهر نوع من الاستقرار الهش المطبوع بصراعات بين عدة أطراف سياسية، كان لها دور فاعل في سقوط النظام السابق، فبالرغم من إنشاء المجلس الوطني الانتقالي الذي أسسته المعارضة الليبية في ظل الأزمة كحكومة انتقالية مؤقتة – والذي أعلن عن طريقة صياغة الدستور الجديد، بينما يقوم مجلس الوزراء المستحدث من قبل هذا المجلس بتصريف الأعمال اليومية – لم يتمكن من جمع الشعب الليبي تحت راية سلطة مركزية واحدة في المستقبل، بحيث أن هذا المجلس فشل في تحقيق تماسك وتلاحم مختلف القبائل والعشائر الليبية والتيارات الدينية (التيار السلفي)، وكذلك الأقليات الإثنية (الأمازيغ)، الأمر الذي أعاق مسيرة المشروع الجديد.

-على المستوى الأمني:

على الرغم من أن ليبيا تخلصت من حكم الإستبداد والديكتاتورية، لا تزال تعاني من تحديات أمنية خطيرة، نظرا لعجز وضعف الحكومة الحالية في تحقيق الأمن وفرض القانون، الأمر الذي خلق صراعا بين الميليشيات المسلحة والأحزاب الحاكمة، والسجناء الفارين من السجون الذين أطلق سراحهم "القذافي" لمواجهة الثوار، بالإضافة إلى بعض الجماعات المسلحة التابعة لبعض القبائل وهو ما يخلق نوعا من

[1] سليم وسكين، نفس المرجع، ص 166.

[2] **نفس المرجع**، ص 166.

الهشاشة الأمنية، وبالتالي فالدولة الليبية عاجزة كل العجز على فرض هيبتها في ظل غياب الأركان العامة (الجيش، الأمن، القضاء والمخابرات) التي تحاصر حقول النفط والموانئ، وبالتالي فإن هذه الفوضى السياسية والأمنية عطلت أحد أهم مصادر دخل الدولة على المستوى الإقتصادي.بحيث خلف الوضع الداخلي الليبي و حرب القبائل الراغبة في السيطرة على المؤسسات النفطية، بنية منافسة لنشاط العديد من الجماعات المتطرفة نتيجة الأسلحة و تهريبها عبر الحدود الأمر الذي يشكل تهديدا حقيقيا لدول الجوار.

-على المستوى الإقتصادي:

تواجه ليبيا العديد من المشاكل الإقتصادية بفعل سيطرة المليشيات والجماعات المسلحة على عدد من المناطق والمؤسسات الإقتصادية المهمة، ومنها المؤسسات النفطية، التي توفر أكثر من 96 في المائة من عائدات ليبيا، الأمر الذي يكلفها خسائر ضخمة في مجال صناعة النفط، بحيث هبط إنتاجه بشكل حاد في يوليو إلى 1,4 مليون برميل يوميا، وبالتالي كان لهذا المؤشر وقع سلبي على الصادرات الليبية، كما تواجه الحكومة مشكلة في إعداد ميزانية سنة 2014 بسبب التقهقر النفطي، وهو ما كلف الخزينة العامة خسائر وخيمة، كما تراجعت قيمة الدينار الليبي إلى نصف قيمته.

تأثير الأزمة على الاقتصادي الليبي، بحيث أدت إلى انهيار انتاج النفط، ارتفاع معدل البطالة، الذي بعد مشكلة هيكلية، انخفاض مستويات الوساطة المالية.

-على المستوى الإجتماعي:

عرف المجتمع الليبي سلسلة من الفوضى بين القبائل، بحيث تم تهميش فئة من المواطنين وإلغاء وجودهم في السياسة، وحضورهم في صناعة القرار، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الإختطاف والتعذيب، ومنع تكوين الجيش وعمليات السلب، كما أن بعض الكتائب لازالت تدعي الثورية، بحيث تقوم بأعمال التفتيش داخل طرابلس وتضايق البشر وتقطع الطرق، كما أن هناك ارتفاع في فئة من المتشردين بسبب فقدانهم لمنازلهم إثر الثورة وخاصة سكان (تاورغاء).

إضافة إلى ذلك تسبب النزاع المسلح في ليبيا، الذي أدى إنهاء حكم القذافي في معمر الذي استمر طوال 41 عاما، في عدة موجات من النزوح الداخلي لظاهرة النزوح.

-على المستوى الثقافي:

مطالبة الشعب الليبي بإرساء بعض التوصيات المتمثلة في إزالة كل الممارسات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، حيث تجاوزت كل مقاييس الديكتاتورية والإستبداد والقهر التي عاصرت الحكم السابق، باعتباره جزءا من الثقافة العامة أنذاك، واستبدالها بأخرى تأسس على القيم والمبادئ والأخلاق الحميدة، والعمل الجاد الذي حددها بكل دقة ديننا الإسلامي الحنيف.

-على المستوى البيئي:

خلفت الأزمة الليبية مجموعة من المشاكل البيئية، تتمثل في انتشار بعض الأمراض الناتجة عن تلوث المياه بسبب التفجيرات التي كانت تشهدها البلاد، مع مخاطر الألغام والتوعية بأخطارها والأسلحة ومخلفات الحرب والذخائر.

-على المستوى الإعلامي:

عقب تحرير طرابلس ومقتل "القذافي"، توسع الإعلام في ليبيا في عدة اتجاهات في ظل الدعم القليل المقدم من الجهات المختصة، كما طالب باستقلال الإعلام واتخاذ القرارات الهيكلية والسياسية التي من أجلها يمكن حل العديد من القضايا المعقدة التي تعيشها البلاد، والمطالبة بإطار عمل يمكن الإعلام من أن يلعب دورا محوريا ومنتجا في مجتمع ديمقراطي قوي

ثانيا: تداعيات على المستوى الدولي والإقليمي:

عرفت ليبيا في ظل الأوضاع الداخلية الخطيرة التي تعيشها، سلسلة من التحديات والمخاطر على المستوى الدولي والإقليمي.

-على الصعيد الدولي:

بعد الإطاحة بنظام "القذافي" الذي دام أربعة عقود، لا تختلف معظم الدول التي ساهمت في هذه العملية العسكرية، ووافقت على قرار مجلس الأمن، فيما يتعلق بوصف الحالة العامة التي تمر بها ليبيا، وخصوصا الجانب الأمني المتدهور وانتشار ظاهرة الإرهاب، بالإضافة إلى تفشي السلاح وعدم قدرة الدولة على فرض سيطرتها المركزية على كامل ترابها الوطني، ولقد شهدت ليبيا تدخلا دوليا في أواخر أكتوبر الماضي، الأمر الذي أثار ضجة في أوساط الشعب الليبي الذي رفض هذا التدخل، باعتباره يمس السيادة الداخلية للدولة الليبية، وتخوفهم من مطامع الدول الغربية وأمريكا في استغلال الثروات النفطية والتجارية والاستثمارية، آو حتى السياسية والإقتصادية والأمنية للبلاد، علما أن ما زاد أهميةالتدخل الدولي عقب الأزمة وفرة الأراضي الليبية على حقول النفط التي تتهافت عليها الشركات الأجنبية، ولعل خير دليل على ذلك تلك القرارات المتسرعة التي اتخذت من قبل أمريكا وفرنسا وبريطانيا بخصوص المشاركة في الثورة ضمن التحالفات العسكرية الغربية (الناتو)، خصوصا وأنها كانت مضطرة للتصالح مع الأشخاص الذين كانت تضعهم بالأمس على رأس قوائم الإرهاب، والمحافظة على مصالحها وتوسعها من خلال زيادة استثماراتها في قطاع النفط الليبي المغري لهذه الدول.

-على الصعيد الإقليمي:

يخلق الوضع الداخلي الليبي الحالي – نتيجة الحرب القبلية بين مجموعة من القبائل الراغبة في السيطرة على المؤسسات النفطية – بيئة مناسبة لنشاط العديد من الجماعات المتطرفة نتيجة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود، الأمر الذي يشكل تهديدا حقيقيا على دول الجوار، حيث أن مصر تعاني من تدفق الأسلحة المهربة وقد سبقت وأن ألقت القبض على بعض الجماعات النشيطة في هذا المجال، ولا يختلف الحال في الجزائر بحيث سبق لمتشددين إسلاميين الإستيلاء على مجمع عين أميناس للغاز الطبيعي، هذا ويشكل السلاح كذلك خطورة على المغرب، بحيث يوجد تخوف من تهريبه نحو الجنوب خاصة في ظل النزاع المفتعل بين المغرب وجبهة البوليساريو، الأمر الذي يهدد استقراره، كما أن هذه الظاهرة المتنامية

باتت تجارة رائجة في ليبيا طالت دولا إفريقية متعددة، حيث لعبت دورا كبيرا في تقوية شوكة الإسلاميين في مالي، الأمر الذي أدى إلى زعزعة البلاد ومساعدة بعض الجماعات الجهادية داخل هذا البلد من فرض سيطرتها على الأراضي الواقعة في شمالها، ولقد سبق للأمم المتحدة أن حذرت من وصول أسلحة ليبية إلى جماعة (بوكو حرام) المتشددة في نيجيريا، علما أن هذه الجماعة تقيم علاقات قوية مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، كما أن هناك مشاكل مع النيجر التي ترفض تسليم "الساعدي" إلى ليبيا لغياب بنية قضائية عادلة، وعليه أصبحت هذه الجماعات تشكل نقط استقطاب التطرف بإيديولوجياته المختلفة، مما يجعل البلد خطرا على نفسها وعلى جوارها، خاصة دول الساحل والصحراء من مصر شرقا إلى سواحل المحيط الأطلسي غربا.

المبحث الثاني: موقف الجزائر من تطورات الأزمة الليبية.

أولا: موقف الجزائر من النزاع الليبي:

عرفت العلاقات الجزائرية الليبية مسارات متذبذبة، منذ وصول العقيد معمر القذافي إلى السلطة 1969، و ذلك بسبب عدم وضوح الرؤية من الجانب الليبي.

بالرغم الرابط التاريخي الذي يجمع بين البلدين، خاصة أثناء الثورة التحريرية بحيث وقفت ليبيا جنبا إلى جنب مع الثورة، داعمة مساعي قيادة الجزائرية في مختلف المستويات، علما أن الملك ادريس سنوسي (ملك ليبيا) كان من أصول جزائرية جده محمد بن على السنوسي الذي ولد في مستغانم.

و قد وقد وصلت العلاقات السياسية الجزائرية الليبية إلى حد القطعية خاصة من الجانب الليبي، في بعض الفترات، لولا السياسة الحكيمة للقيادة الجزائرية للوصل بينهما.

لهذا يبرز موقف الجزائر منذ بداية النزاع الليبي فيفري 2011 على أنه موقف ثابت و محايد لا يعتريه أي غموض و هذا نلتمسه من خلال تصريح وزير الخارجية السابق مراد مدلسي "أنه لا يوجد أي غموض بشأن الموقف الجزائري، و هذا ما قالته الجزائر ضمن جامعة العربية.

فالجزائر تنادي بضرورة ايجاد حل سياسي القائم على الحوار الشامل والمصالحة الوطنية و يقوم هذا الحوار و اشراك جميع الأطراف لقطع الطريق على المجموعات الجهادية و تجنب المزيد من التدخل الاجنبي في أن واحد، و بهدف بناء مؤسسات الدولة و قدرتها على السيطرة على حدودها، و ظلت الجزائر تلتزم الحياد حيال الاطاحة بظام معمر القذافي (رغم أن البعض يعتقد بوجود توجه مؤيد للقذافي) و معارضة تدخل حلف الأطلسي عام 2011.

و تساند المبادرة الافريقية لوقف اطلاق النار، حماية المدنيين، حماية المهاجرين المقيمين في ليبيا، و الشروع في حوار يجمع كل الأطراف الليبية بحيث، سارعت الجزائر بضرورة ايجاد حل سلمي الذي يقي ليبيا من خطر التدويل و يتبعه من تدخل أجنبي الذي سيزيد الوضع تأزما و ذلك من خلال ضم صواتها إلى الافريقي" الذي تَوافقَ موقفه من قرارت الأمم المتحدة و دعم المجتمع الدولي برمته لاحتواء النزاع الليبي.

و هذا ما أكدته الجزائر على لسان الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الافريقية عبد القادر مساهل بقوله "خارطة الطريق التي اقترحها الاتحاد الافريقي من الأزمة الليبية في ليبيا تتضمن آلية لمراقبة لمراقبة وقف اطلاق النار... و هو الاقتراح الذي من شأنه منح قيمة إضافية خاصة و انه أنه لا توجد خلافات على المستوى الدولي رقم 1973 يدعو إل وقف اطلاق النار.

من هنا نستنتج أن محددات الموقف الجزائري من النزاع الليبي:

- بحكم الحدود المشتركة بين الجزائر و ليبيا 982 كلم، تعتبر الجزائر ما يحدث في ليبيا تهديد لأمنها القومي، و تتخوف من انتقال الأسلحة إلى العناصر ارهابية في اضيها و يف الساحل و لمواجهة ذلك الجزائر تتحرك على صعيدين أساسين.يكمن الأول في جملة من الاجراءات الأمنية تنخرط فيها قوات الجيش، الدرك، حرس الحدود و القاضية بنقل قوات و عتاد إضافيين إلى المناطق الحدودية مع ليبيا و شراء معدات و أجهزة راقبة جوية، و كذلك اخضاع تنقل السلع جديدة(ربما فيها مختلف قطع الغيار) للمراقبة في المناطق الحدودية و منها لتهريبها إلى ليبيا و النيجر و موريتانيا لمحاربة الارهاب و الجريمة المنظمة عموما و تهريب الأسلحة الليبية.

- التواصل مع الفرقاء في ليبيا و استضافت مختلف الفرقاء الليبيين دون استثناء أي طرف على أخر في النزاع اليبي.

ثانيا:الانتقادات الموجهة لموقف الجزائر من الأزمة الليبية:

لم يلاقي موقف الجزائر من النزاع الليبي مساندة من طرف المعارضة الليبية، التي رأت في عدم إجهاز الجزائر بمساندته لنظام القذافي، علما أن الجزائر تنفي نفيا قاطعا الاتهامات الموجهة لها ما زاد الوضح تأججا هو اتهام المغرب الجزائر بدعم نظام القذافي بإرسال مرتزقة و اسلحة لتوتير العلاقة. أما الجزائر فترفض هذه الاتهامات ويبدو أن القوى الفاعلة، أمريكا بريطانيا فرنسا هي الحكم. و هذا ما يمكن استنتاجه من تصريحات مسؤولين غربيين في الجزائر في توقيت محسوب للغاية، فقد أعلن قائد "افريكوم" الأمريكي العميد كارتر هام الذي قام بزيارة للجزائر مطلع جوان 2011، أنه ليس هناك " أي دليل واحد على تولرط الجزائر و ارسالها محاربين مرتزقة إلى ليبيا" و أن "الجزائر لها الحق في غبداء تخوفها من تنقل السلح و إنتشارها"،و ان امريكا تشاطرها مخاوفها بشأن الوصول أسلحة " إلى تنظيم القاعدة و المجموعات الارهابية في الساحل"– من جانبه صرح سفير بريطانيا في الجزائر في منتصف جوان، بأن بلاده أكدت عدم وجود مرتزقة جزائريين في ليبيا ضمن كتائب القذافي، أما وزير الخارجية الفرنسي فقد أكد خلال زيارته للجزائر في اواخر نفس الشهر أن هذه الاتهامات لا سند لها.[1]

تتفق القوى الثلاث على نفس الموقف لأنها تعتبر أن تحرك الجزائر لمحاربة الانزلاق الارهابي و تهريب الاسلحة من ليبيا يخدم أيضا اهداف التحالف، ذلك أنه ليس من مصلحة أحد تحول ليبيا إلى معقل للإرهاب العابر للأوطان المدمج بأحداث اسلحة نظام القذافي، كما تعي هذه القوى أن اي توتر إضافي في العلاقة الجزائرية المغاربية لا يخدم التحالف.

فالجزائر تنفي اتهام المعارضة الليبية و المغرب المدعمة من طرف القوى الكبرى و هذا ما نلمسه من خلال تصريحات وزير الخارجية الأسبق مراد مدلسي بحيث قال: "إن اتهام الجزائر بإرسال مرتزقة إلى

[1] منصور لخضاري،" ***الأزمة الليبية و انعكاساتها على منطقة الساحل الافريقي***"، ص 10.

ليبيا لدعم نظام العميد معمر القذافي ضد الثوار هي مناورات لكسب الوقت"، و ساند هذا الرأي جوبيه من خلال قوله: "هذه المعلومات بالإشاعات قليلة المصداقية".

و أضاف قائلا في أحد تصريحاته "هذه المنورات تعتبرها منورات لربح الوقت تعتمد على أجندات لا علاقة لها بالقضية الليبية بل ترتبط بقضايا أقدم من الأزمة الليبية".

بحيث وجه الثوار الليبيون الاتهامات للجزائر محاولين الزج بها في صراعاتهم ...، فإّدعوا بتأمين الجزائر نقل المرتزقة الافارقة إلى ليبيا، بل و بوجود مرتزقة جزائريين يقاتلون في صفوف المليشيات الموالية لنظام القذافي.

إضافة إلى ذلك فأن مواقف الدول تختلف من دولة إلى أخرى، و هذا ما يبدو جليا من خلال:

موقف المغرب من الأزمة الليبية: نجد أن المغرب تساند التدخل العسكري في المنطقة، علما أن المغرب لا تعتبر الوضع في ليبيا تهديد مباشر لأمنها القومي و بالتأكيد له هامش حرية اكبر من الجزائر، كما ان الامتدادات الساحلية للأزمة الليبية لا تِثر بشكل مباشر على أمنها، هذا ما يفسر أيضا اختياره معسكر التدخل منذ الوهلة الاولى.

أما بالنسبة للدول التي توافق الموقف الجزائري نجد موريتانيا التي ترى في الحل السياسي و التمسك بالوحدة الترابية، و رفض التدخل الأجنبي هو الحل الأمثل علما أن رئيسها لم يساند النزاع الليبي في بدايته.

ثالثا:انعكاسات النزاع الليبي على الوضع الداخلي للجزائر:

أدى تعقد الأزمة في ليبيا منذ انهيار نظام القذافي إلى تداعيات خطيرة على أمن و استقرار الجزائر، فالجزائر ترتبط بليبيا حدود على طول 980 كلم، و هي مساحة كبيرة جدا يصب تغطيتها أمنيا في ظل التهديدات الامنية التي تعرفها الجزائر جراء الأحداث و الأزمات التي تعرفها دول الجوار، أهم هذه التهديدات تتمثل في:[1]

أولا: انكشاف الحدود الشرقية للجزائر: في ظل الأزمة السياسية التي تعرفها تونس، و التي تطلبت تدخل الجزائر لتامين الحدود الجزائرية– التونسية، و ما تطلبه الأمر من إمكانيات و موارد مادية و بشرية كبيرة، و جدت الجزائر نفسها أمام تهديد أخطر في حدودها مع ليبيا التي تمتد على طول 980 كلم، حيث أدى سقوط نظام القذافي إلى انكشاف الحدود الجزائرية مع ليبيا في ظل غياب التغطية الأمنية و العسكرية من الجانب الليبي، بل عكس ذلك أصبحت ليبيا مصدر تهديد لهذه الحدود عوض المساهمة في تأمينها، و هو ما فرض على الجزائر تسخير امكانيات كبيرة جدا مادية و بشرية لضمان تأمين الحدود مع ليبيا.[2]

ثانيا: تنامي نشاط الخلايا و المنظمات الارهابية: فبعد سقوط نظام القذافي استفادت هذه الخلايا من نهب مخازن السلاح الليبي، بحيث تشير التقارير من ان المنظمات الارهابية في المنطقة تدعمت بأسلحة نوعية و خطيرة جراء سقوط نظام القذافي مستفيدة من انتشار السلاح و الهشاشة الامنية التي تعاني منها ليبيا.[3]

ثالثا: تهريب و المتاجرة بالسلاح: تعتبر ليبيا ما بعد القذافي مخزن كبير للسلاح، بسبب نهب مخازن السلاح الليبي من طرف المليشيات المسلحة "الثوار"، و هو ما أدى إلى انتشار السلاح بشكل خطير بات يهدد أمن المنطقة كاملة. و على رأسها الجزائر. فتهريب الأسلحة الثقيلة المسروقة من المجتمعات

[1] سليم بوسكين، ***مرجع سابق***، ص 168.

[2] ***المكان نفسه***، ، ص 168.

[3] ***المكان نفسه***، ، ص 168.

العسكرية الليبية باتت تهدد أمن و استقرار المنطقة، كما أن حالة اللاأمن في ليبيا تعتبر عنصر خطير في زعزعة الاستقرار في الساحل الافريقي و المغرب و فتح المجال أمام المنظمات الاجرامية و الارهابية كالقاعدة في بلاد المغرب الاسلامي داعش و غيرها.[1]

رابعا: انتشار و تنامي الجريمة المنظمة:

حيث تعرف منطقة الساحل عموما نشاطا متزايدا و مكثفا لمجموعات و شبكات الجريمة المنظمة، و ساهمت الأوضاع الامنية و السياسية المتردية و الصعبة في ليبيا بعد الاطاحة بنظام القذافي و ذخول الدولة الليبية في مرحلة فراغ سياسي و أمني و مؤسساتي، جعل منها دول هشة أو دولة في طريق الفشل و الانهيار، و هذه الاوضاع عادة ما تعتبر الأرض الخصبة لانتشار الجريمة المنظمة، و هو ما أصبح يهدد أمن الجزائر، و هو ما يفرض على الجزائر أعضاء إضافية مادية و عسكرية و أمنية... إلخ من اجل مكافحة نشاط الجريمة على الحدود مع ليبيا، و تأمين هذه الحدود من كل الأخطار و التهديدات الناتجة عن هذه الأنشطة الاجرامية الخطيرة.[2]

[1] ***نفس المرجع*** ، ص 169.

[2] ***نفس المرجع*** ، ص 169.

المبحث الثالث: الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع الأزمة الليبية.

لقد ادى الوضع الذي تشهده ليبيا و انعكاسات الناجمة عنه إلى تبني الجزائر مقاربة قائمة على ركائز أساسية مستمدة من جملة مبادئ سياستها اللخارجية، و هذا ما يبدو جليا من ما تطرق له في المبحث هذا:

أولا: محددات الدور الجزائري لحل النزاع الليبي.

- من ناحية أولى، اعتمدت الجزائر على مجموعة من المحددات التى يمثل بعضها ثوابت فى تحركاتها الخارجية، فإلى جانب تأكيدها المستمر على رفض التدخل الخارجى فى الشئون الداخلية للدول، حرصت الجزائر على ضرورة تفعيل المبادرات الإقليمية لتسوية الأزمة الليبية وبلورة شراكة لإيجاد السياق المقبول للتعامل مع الأزمة، مع تعدد أبعاد الحلول المطروحة (سياسية واقتصادية وأمنية، ...ألخ)، بعيدا عن التدخلات الدولية التى باتت من عوامل انفجار الأزمات فى القارة الإفريقية والمنطقة العربية، فى ظل عدم إدراك القوى الأجنبية لخصوصيات هذه المجتمعات. وقد برز ذلك جليا مع اجتماع قيادات عسكرية إقليمية (الجزائر ومالى وموريتانيا والنيجر) فى الجزائر، لمناقشة تداعيات «تدخل عسكري» فى ليبيا، حتى لو كان ذلك محدودا كما تطلب فرنسا[1].
- من ناحية ثانية، وفى ظل الخبرة التاريخية التى تمتلكها الجزائر فى التعامل مع الجماعات الإرهابية والتى كلفتها الكثير خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، يؤكد المسئولون الجزائريون مرارا رفض الحل العسكرى للأزمة فى ليبيا لأن الحل العسكرى قد يفضى إلى نتائج وخيمة لا يمكن استيعابها أو تداركها، وتجارب المواجهات العسكرية للجماعات المتطرفة فى أفغانستان والعراق والصومال خير دليل على ذلك، وقد حرصت الجزائر على طرح هذه الرؤية خلال الأزمة فى مالي إلا أن فرنسا لم تترك للجزائر مجال لفرض رؤيتها فى ظل إصرارها على استعراض قوتها العسكرية فى إطار إستراتيجيتها الجديدة للعودة إلى أفريقيا فى عهد الرئيس

[1] أميرة محمد عبد الحليم،" ***تدخل الجزائر في الأزمة الليبية :تفادي التورط العسكري***." متوفر على الرابط الالكتروني : http://www.ahram.org.eg/NewsQ/353903.aspx

هولاند، إلا أن الفشل كان حليف الإستراتيجية الفرنسية فى إفريقيا ولم تفض الضربات العسكرية للجماعات الإرهابية إلى انتشار عناصر هذه الجماعات فى الدول المجاورة لمالي، مع استمرار بعضها فى ظل الدعم الذى باتت تحصل عليه من مثيلاتها فى الدول الأفريقية الأخرى، وتكون مثلث الإرهاب الجديد الواقع بين 4 دول هى تونس، وليبيا، والنيجر والجزائر[1].

- ❖ من ناحية ثالثة، وعلى المستوى الداخلى، حاولت السلطات الأمنية الجزائرية العمل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتدعيم دفاعها والحد من التهديدات التى تأتى عبر الحدود مع ليبيا، وخاصة بعد تصاعد موجة العنف خلال الشهور الأخيرة، وورود معلومات تؤكد استيلاء الجماعات الإرهابية فى ليبيا على مجموعة من الطائرات، فقد سحبت الجزائر البعثة الدبلوماسية الجزائرية من العاصمة الليبية طرابلس، كما قامت بإغلاق المعابر الحدودية البرية مع ليبيا وقامت بنقل قوات عسكرية إضافية إليها، وسحب عمال شركة النفط الجزائرية سوناطراك، كما صادق المجلس الأعلى للأمن الجزائرى برئاسة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة على إجراءات أمنية وعسكرية جديدة لمواجهة احتمال تسلل عناصر مسلحة من ليبيا إلى الجزائر، وخلال الأيام القليلة الماضية قام الجيش الجزائرى بحفر الخنادق وتكثيف التواجد الأمنى على طول الحدود الشرقية مع الجارتين تونس وليبيا، وخاصة مع اقتراب ذكرى الحادث الإرهابى فى عين اميناس الذى اضطلعت به الجماعات الإرهابية فى يناير 2013[2].

كما نشرت السلطات ثلاث آلاف عسكرى بمنطقة القبائل (120 كم شرق العاصمة) فى مهمة لتعقب تحركات عناصر من جماعة «جند الخلافة فى أرض الجزائر»، المنشقة عن تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الاسلامى والتى أعلنت ولائها مؤخرا لتنظيم داعش. حيث تمكنت قوات الجيش الوطنى من قتل أمير هذه الجماعة عبد المالك قورى أو خالد أبو سليمان فى مدينة يسر بالقطاع العملياتى لبومرداس،

---

[1] أميرة محمد عبد الحليم،" ***تدخل الجزائر في الأزمة الليبية :تفادي التورط العسكري***" .متوفر على الرابط الالكتروني: **مرجع سابق.**

[2] أميرة محمد عبد الحليم،" ***تدخل الجزائر في الأزمة الليبية :تفادي التورط العسكري***" .متوفر على الرابط الالكتروني: ***المكان نفسه.***

والذى يقف وراء هجمات انتحارية على قصر الحكومة ومقر الأمم المتحدة فى العاصمة فى 2007، كما يقف أبو سليمان أيضا خلف هجوم قتل فيه 11 جنديا جزائريا فى أبريل الماضى فى قرية بودرارن، وهو احد المتهمين بخطف وقتل الفرنسى ايرفى غوردال فى جبال جرجرة فى سبتمبر الماضي[1].

ومع اقتناع المسئولين الجزائريين بضرورة الحل السياسى وأن الحوار الشامل بين الفرقاء فى الوطن الليبى هو الطريق للقضاء على دوامة العنف، واستعادة الدولة، بدأت الجزائر فى جمع القوى السياسية الليبية الراغبة فى الحوار. وقد كشف رئيس اللجنة الجزائرية الأفريقية للسلم والمصالحة، أحمد ميزاب، فى حوار أجراه فى شهر ديسمبر الماضى مع جريدة «الوسط» الليبية عن الاتصالات التى بدأتها السلطات الجزائرية منذ أكثر من ثلاثة أشهر مع أسماء بارزة من القوى السياسية الليبية، تمهيدا لإطلاق مبادرة الحوار، واستعانت الجزائر فى إطارها ببعض «الدول الصديقة» لترتيب لقاءات مع بعض الوجوه المتحفظة، أملا فى إنجاح مبادرتها، وهو ما دفعها للحفاظ على سرية مساعيها مثلما فعلت سابقا مع فرقاء الأزمة المالية[2].

ثانيا:مضمون المبادرة الجزائرية لتسوية النزاع الليبي:

تتضمن المبادرة الجزائرية خطوات و قترحات تستهدف عملية لكافة المشاكل المطروحة في الوضع الليبي المعقد، مع التشديد على أن الحوار سيكون جامعا و شاملا.

و من بين هذه الخطوات التي جاءت على شكل توصيات أعدها مجموعة من الخبراء:

- الترخيص لمجموعة عمل تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بتحديد قوائم قادة المليشيات التي تشكل عائقا أمام استتباب الأمن و الاستقرار في ليبيا، و وهذه الخطوة ستكون لها أثار ردعية، اعتباراً إلى أنها ستدفع قاة أخرين إلى مراجعة مقاربتهم و مواقفهم و إيقاف دراما العنف و سقوط الضحايا. و هي تتطلب

[1] سليم بوسكين، **مرجع سابق**، ص 246.

[2] أميرة محمد عبد الحليم،" ***تدخل الجزائر في الأزمة الليبية :تفادي التورط العسكري***" .متوفر على الرابط الالكتروني: مرجع سابق

تحييد بعض القوى الرافضة للحوار أو تلك المصنفة ضمن المنظمات المتطرفة، فضلا عن تحديد طبيعة العلاقات القائمة لتواجد العديد من اللاعبين الفاعلين في النزاع الليبي، سواء الخلجيين و مصر و فرنسا و بريطانيا و الولايات المتحدة.[1]

- أما الخطوة الثانية، فتهتم بتحديد أليات لتقديم الدعم و المساعدة الدولية لليبيا، في مجال نزع السلاح و إلغاء حالة التجنيد لدى المليشيات و إعادة الإدماج، و إحداث إصلاحيات لمصالح الأمن الليبي. و هذان العاملان ضروريان لترسيخ السلم و إعادة بناء هياكل الدولة.

- و تتمثل الخطوة الثالثة في إقتراح تقديم دعم دولي و استثمارات و مصاحبة ليبيا لإعداد دستور، كما يمكن لبعض الدول أيضا وفقا لاستعداداتها أن توفر التوين السياسي في مجال الحكومة الديمقراطية، لضمان تمثيل كافة الشرائح و مكونات الشعب الليبي في البنية السياسية الليبية الجديدة.[2]

و يقترح منح القبائل دوراً استشارياً في المرحلة الانتقالية المؤقتة التي ستمر عليها ليبيا للسماح بتقديم المشورة في عدد من المسائل، لوزنها و ثقلها على المستوى الاجتماعي و السياسي و تشجيع الحوار فيما بينها و تشجيعها على الابتعاد عن سياسات المليشيات، و الابتعاد عن أيّ مسعى للإقصاء و التهميش، من خلال الدعوة إلى "مبادرة وطنية دون استثناء" بدعم من المؤتمر الوطني العام، و هو السلطة التشريعية في ليبيا، و إعادة الدمج و القبول بأعضاء قبيلة القذاذفة و غيرهم من القوى التي كانت قريبة من الرئيس معمر القذافي. و إلى جانب ذلك، توصي المبادرة بتأطير و تنمية المجتمع المدني الليبي كشريك استراتيجي في طريق ترقية الديمقراطية و مراعاة دور الشباب في الحياة السياسية.[3]

و عن مضمون المبادرة الجزائرية، أكد رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسلم و المصالحة أحمد ميزاب أنها تقوم على جمع الفرقاء أولاء، ثم إيجاد ألية لجمع السلاح الذي يشكل خطرا على الإخوة في ليبيا من

---

[1] سليم بوسكين ، مرجع سابق، ص 247.

[2] ***المكان نفسه***، ، ص247.

[3] ***المكان نفسه***، ، ص 248.

جهة و على حدود دول الجوار من جهة أخرى، و التحضير للمرحلة الانتقالية التي ستؤسس لآلية بعث مؤسسات دولة و تفعليها، كما تضمنت المسودة تحديد مع ما يمكن أن تنتج عنه اللقاءات.[1]

لقيت المبادرة الجزائرية حول ليبيا قد لقيت ترحيبا دوليا قبل أيام في الاجتماع الذي احتضنته مدينة نيويورك الأمريكية، و ضم دولا عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و فرنسا، و أخرى لها تأثيرا على الوضع الداخلي الليبي، مثل تركيا و قطر، من جهة و الإمارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية و مصر، من جهة أخرى.

و أوضح الخبير الامني و الاستراتيجي عبد الوهاب بناة أن "المبادرة الجزائرية باتت أفضل مقاربة لحل النزاع الليبي كونها تقوم على استبعاد الحل العسكري، الذي يعتبر المتسبب الرئيسي فيما يعيشه هذا البلد من فوضى في أيامنا الراهنة"، محملا مسؤولية ما يحدث في الجار الشرقية للجزائر، لفرنسا في عهد ساركوزي.

كما أبدى رئيس المجموعة البرلمانية للصداقة مع فرنسا باتريك مينوتشي ثقته في الوساطة الجزائرية لحل النزاع الليبي، معتبرا دورها هاما في المنطقة، لاسيما أنها نجحت، في وقت سابق، في مالي، من خلال جمع الحركات العسكرية المالية، معتبرا أن للجزائر دور كبير في حل النزاع الأمني الدائر في ليبيا.[2]

ثالثا:العمل في اطار الاتحاد الافريقي لإيجاد حل سلمي.

حظي تصور الجزائر التي ما زالت تنادي بحل النزاع الليبي سياسيا بعيدا عن أي تدخل عسكري أجنبي بدعم دولي واسع لاسيما من طرف الاتحاد الافريقي الذي يصر بدوره على إجراء حوار وطني في ليبيا يشمل كافة الأطراف. فقد أعرب مجلس السلم والأمن للاتحاد الافريقي في ختام دورته ال449 التي انعقدت يوم الاثنين بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا عن "انشغاله العميق" حيال الوضع الحالي في ليبيا

[1] ***المكان نفسه***، ، ص 248.

[2] ***المكان نفسه***، ، ص 249.

مسجلا ب"ارتياح إنشاء لجنتين تعالجان المسائل السياسية والأمنية منسقتين على التوالي من طرف مصر والجزائر". ودعا المجلس المجموعة الدولية بما فيها الامم المتحدة إلى "دعم الجهود الإقليمية التي تتحمل عبئ النزاع في ليبيا" التي تواجه أسوء وضع أمني منذ 2011 اثر اندلاع مواجهات بين المليشيات المسلحة منذ أكثر من شهر تسببت في انفلات أمني كبير أدى إلى سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى وآلاف المهجرين. كما وجه المجلس "نداء من أجل وقف فوري لإطلاق النار و فتح حوار وطني يشرك كافة الأطراف الليبية". وترافع الجزائر منذ بداية الأزمة في ليبيا من أجل تشكيل حكومة وفاق ليبية بمساعدة بلدان الجوار باعتبار ذلك الحل الوحيد للنزاع . وفي هذا الصدد أكد الوزير الأول عبد المالك سلال الخميس الماضي بواشنطن على ضرورة "التوصل إلى خلق وفاق من أجل إنشاء حكومة ومؤسسات قادرة على قيادة البلاد" مشيرا إلى أن "الذهاب بقواتنا للإعادة النظام ليس حلا ولا يمكن أن يشكل حلا". وشدد سلال – على هامش قمة الولايات المتحدة–إفريقيا التي انعقدت بواشنطن – على أن تصور الجزائر "واضح حول هذه القضية فنحن لا نقبل بتدخلات أجنبية على حدودنا إذ أننا نفضل تسوية إقليمية " مؤكدا أن "المسألة الليبية تبقى على قدر كبير من الصعوبة " لأن البلد لا يتوفر على جيش و لا على شرطة لإعادة النظام. أعربت الجزائر للقادة الليبيين مرارا عن دعمها المطلق لليبيا واستعدادها لمرافقة هذا البلد الشقيق في مجال الأمن والعدالة لمساعدته على "رفع كل التحديات التي تواجهه". وفي هذا السياق أشار السيد سلال إلى أن الوزير الأول الليبي عبد الله الثني طلب منه الإسراع بتكوين قوات التدخل العسكرية والأمنية لبلده. وقال السيد سلال أن "التدخل الأجنبي يمكننا معرفة متى يبدأ ولكن لا يمكننا معرفة متى ينتهي. لا يمكن أن نسمح لأنفسنا بزعزعة الاستقرار. لقد أصبحت الجزائر بلدا مستقرا و مرجعا" في مجال المقاربات الفعالة في تسوية النزاعات الإقليمية مذكرا بالأزمة في مالي حيث أعطت المقاربة الجزائرية ثمارها وتم تفضيلها على الحلول التي اقترحت إلى حد الآن. وأضاف قائلا "إننا حملنا الرسالة التي مفادها أن القوة وحدها لا يمكن أن تحل المشاكل الأمنية فالجميع قد فهم التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب التي لم تسو المسألة الأمنية باللجوء إلى القوة فقط بل كانت حنكة وذكاء رئيس الجمهورية باللجوء الى سياسة المصالحة". التوصل إلى حل للأزمة في إطار آلية دول الجوار المعلن عنها في تونس عبرت كل من الجزائر ومصر و ليبيا و المغرب و تونس والولايات المتحدة في بيان مشترك بواشنطن عن قلقها إزاء العنف الذي خلق أزمة انسانية مأسوية في ليبيا. وشاطرت البلدان الست رؤية الجزائر بإيجاد حل للأزمة الليبية في إطار آلية البلدان المجاورة التي أطلقت شهر يوليو الفارط بتونس داعية كل الأطراف إلى وقف

فوري لإطلاق النار والشروع في مفاوضات قصد إيجاد حل للأزمة. وجاء في بيان كتابة الدولة الأمريكية تضمن التصريح المشترك للبلدان الست نؤيد التزام كل الأطراف بهذا الهدف بما فيها مواصلة الأعمال التي شرع فيها في إطار مسار تونس". وفي محاولة لوضع حد للفوضى التي تسود ليبيا قررت دول الجوار الليبي خلال اجتماعها شهر يوليو الماضي بتونس إنشاء لجنتين تعالجان المسائل السياسية والأمنية ترأسهما على التوالي من مصر و الجزائر. وصرح وزير الشؤون الخارجية السيد رمطان لعمامرة خلال اجتماع لوزراء خارجية دول الجوار بتونس بأنه قد أوكل للجنة الأمنية مهمة التنسيق بين ليبيا ودول الجوار من أجل تشديد الاجراءات الامنية ومراقبة الحدود وكذا العمل من أجل تكثيف التعاون مع كافة الجماعات المسلحة في ليبيا الخاضعة لسلطة القانون والتي تؤمن بمستقبل ليبيا كبلد موحد. وتواجه ليبيا أسوأ حالات العنف منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي السابق قبل ثلاث سنوات حيث تتقاتل مجموعات مسلحة للسيطرة على أكبر مدينتين هناك منذ أكثر من شهر مما حول العاصمة طرابلس ومدينة بنغازي (شرق) إلى ساحات قتال أودت بحياة أكثر من مائتي شخص. ويتعرض مطار طرابلس الدولي لاشتباكات مسلحة عنيفة بين "ثوار" الزنتان الذين يسيطرون عليه و"قوات غرفة عمليات ثوار ليبيا " وبعض ثوار" مصراتة ومدن الغرب الليبي في محاولة لإخراج الزنتان من المطار الذي يقومون بتأمينه منذ تحرير طرابلس في أغسطس 2011 من قوات القذافي. وشهدت مدينة بنغازي بشرق ليبيا نهاية يوليو الماضي اشتباكات عنيفة بين القوات الخاصة بالجيش الليبي "الصاعقة" وبين "مجلس شورى ثوار بنغازي."

ثانيا: رفض التدخل العسكري الاجنبي و تحديات التي تواجهها.

يعتبر مبدأ التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول من ثوابت السياسية الخارجية الجزائرية، حيث طلت الجزائر تبرر من منطلقه رفضها لأي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للدول بما فيها دول الساحل الافريقي التي ترتبط بها تاريخيا و جغرافيا، لاقتناعها بان التدخل الأجنبي يغذي الازمات و لا يجد لها حلا، الامر الذي جعلها ترفضه خاصة و أن تجربة الاستعمار التي عاشتها جعلتها تتمسك بمبدأ عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول تحت أي شكل من الأشكال، لأنها ارى في ذلك نوعا جديدا من انواع

الاستعمار، و هو ما ظهر في الموقف الجزائري اتجاه النزاع الليبي التي كان تأثيرها على منطقة الساحل الإفريقي، لأن الحالة الليبية تمثل أبرز خطوط التماس في العلاقات بين دول بما فيها الجزائر.[1]

تسعى الجزائر جاهدتا لتسوية الأزمة الليبية بعيدا عن الحل العسكرى غير أنها تواجه العديد من التحديات. فالأطراف الإقليمية بعضها غير مبالى بما يحدث فى ليبيا أو مكبل بالضغوط الغربية، فقد دعت مؤخرا خمس دول من منطقة الساحل (تشاد، مالى ،النيجر، موريتانيا وبوركينا فاسو)، فى اجتماع عقد فى موريتانيا، الأمم المتحدة لتشكيل قوة دولية للتدخل عسكرياً فى ليبيا للقضاء على الجماعات المسلحة. فى الوقت الذى تفتقد فيه الدول المجاورة للجزائر للقدرات الأمنية والعسكرية، سواء فى مالى أو موريتانيا أو تونس، وهذا يفسر الإنفاق العسكرى الواسع النطاق الذى تشهده الجزائر[2].

هذا إلى جانب حالة التوتر الاجتماعى التى تشهدها مؤخرا بعض المناطق فى الجنوب الجزائرى، وهى احتجاجات شعبية مطالبة بتأمين المسكن والعمل والخدمات والتى يمكن استغلالها لإثارة الفوضى وشغب قوات الأمن بتهدئة الأوضاع فى هذه المدن. مع استمرار الضغوط التى تمارسها القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، للدفع بالجزائر للتدخل عسكريا فى ليبيا، ولو من خلال القيام بعمليات محدودة، فعلى الرغم من خبرة الدولتين فى مواجهة الجماعات الإرهابية والتى تؤكد على أن الاعتماد على الضربات العسكرية دون غيرها من آليات المواجهة تزيد من تعقيدات الصراع لأنها تؤدى إلى انتشار الجماعات الإرهابية فى رقعة جغرافية أوسع، كما تزيد من المتعاطفين والمنضمين تحت لواء هذه الجماعات فى ظل استمرار تردى الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وتزايد أعداد الرافضين للسياسات الغربية[3].

---

[1] ووهيبة دالع،**مرجع سابق**، ص 234.

[2] ميرة محمد عبد الحليم، ***"تدخل الجزائر في الأزمة الليبية :تفادي التورط العسكري"*** .متوفر على الرابط الالكتروني: مرجع سابق.

[3] ميرة محمد عبد الحليم، ***"تدخل الجزائر في الأزمة الليبية :تفادي التورط العسكري"*** .متوفر على الرابط الالكتروني: ***المكان نفسه.***

تصر هذه القوى على الزج بدول بعينها فى حربها ضد الإرهاب، فمع تصاعد التطورات فى ليبيا عقب عملية الكرامة التى قادها العقيد حفتر فى ماي، زادت التكهنات حول إمكانية تدخل الجيش الجزائرى وكذلك الجيش المصرى لاستعادة الاستقرار فى ليبيا، إلا أن المسئولين الجزائريين أصروا على إنكار هذه الاحتمالات ورفضها لأنها لا تصب فى مصلحة الدولة الجزائرية ولا حتى الدولة الليبية، واعتبر البعض أن المحاولات الخارجية للزج بالجيش الجزائرى أو «توريط الجزائر» فى الحرب فى ليبيا ما هى إلا محاولات لاستنزاف القدرات المالية والعسكرية للجزائر، فالقوى الغربية هدفها استغلال النفط الليبى واحتياطى الصرف الجزائرى الذى تجاوز فى مجموعه 300 مليار دولار.

ثالثا: تعزيز الحوار السياسي بين الفرقاء الليبيين.

تعمل الجزائر على إيجاد حل و تسوية للنزاع الليبي، بناء الخيار السياسي و السلمي بجمع الأطراف الفاعلة على أسس الحوار و إيجاد أرضية مشتركة متفق عليها من طرف الفرقاء الليبيين، كما تؤكد على البعد الداخلي لحل النزاع على أساس النزاع الليبي لا يمكن حلها إلا من طرف الليبين أنفسهم، و استبعاد خيار العمل العسكري الأجنبي في ليبيا الذي أكدت التجارب عقمه في حل الأزمات في منطقة الشرق الاوسط، بل إن أي عمل عسكري أجنبي في ليبيا سيعقد الاوضاع أكثر.

كثفت الدبلوماسية الجزائرية في الأونة الأخيرة من مساعيها لإيجاد تسوية سياسية و سلمية بين الفرقاء الليبيين. و سعت الجزائر إلى توسيع دائرة المشاورات السياسية تجنبا لانزلاقات قد تدخل ليبيا في وضع الدولة الفاشلة، أو في حرب أهمية، و تساهم في سيطرة الجماعات المسلحة المتطرفة على أجزاء كبيرة من التراب الليبي، كما تسعى الجزائر إلى عدم تقيد النزاع الليبي أكثر، لما لها من انعكاسات على الأوضاع في المنطقة، و على نشاط الجماعات المسلحة التي يراد تحييدها بطرق متعددة، بداية بقطع مصادر تمويلها، و تشديد المراقبة على شبكات السلاح التي وسعت من نطاق نشاطها على مستوى منطقة الساحل و شمال إفريقيا.

و ترغب الجزائر في ضمان تحييد المجموعات المسلحة و المليشيات، من خلال إعادة الاعتبار للجيش الليبي و قوات الأمن النظامية على مراحل، و تسوية الخلافات السياسية التي برزت مع عدم قدرة المجلس الوطني الانتقالي على ضمان شرعية سياسية، و تضاعفت مع عمليات التموقع لمليشيات مختلف القوى

الفاعلة منها صبراتة و الزنتان،و أيضا صراع القوى بين أكبر حربين بالمؤتمر الوطني العام "تحالف القوى الوطنية و العدالة و البناء الممثل للإخوان المسلمين"، حول مستقبل العملية الانتقالية و مصير المؤتمر الوطني العام و الحكومة الليبية.

رغم أن علاقات الجزائر بالنظام السابق كانت دائما تتسم بالفتور، إلا أنها حذرت من أي تدخل سيؤدي إلى الاقتتال بين القبائل، و تدفق الأسلحة في المنطقة و من ثم تصاعد حدة الهجمات الجهادية– و هو ما حدث فعلا. و هذا ما نلتمسه من خلال ما قاله مقابلة ذأجلرها مراد مدلسي أجريت في مارس 2011 حين قال: قلنا للمجتمع الدولي كونوا حذرين، إذا تابعتم على هذا المسار، سيترتب عليكم التعامل مع تصاعد ليس فقط الارهاب، بل أيضا القدرات المقدمة للإرهابيين الذين سيحدثون أثرا كبيرا. رسالتنا هي الاهتمام على الأثار الجانبية لهذا الحدث، لأننا نرى الليبين يقتتلون فيما بينهم.[1]

و قد استاء المسئولون الأمنيون من الحملة الدولية التي كسرت احتكار للأمن و مكّنت ميليشيات لا يمكن الركون إليها تحاورت فيما بينها منذ ذلك الحين و أثبتت عدم قدرتها على استعادة النظام، خصوصا على الحدود. و هذا يظهر جليا من خلال الاجتماع الذي عقده رؤساء وزراء الجزائر، و ليبيا و تونس في مدينة غدامس الليبية لمناقشة تحسين الإجراءات الأمنية على الحدود، بحيث أحرز التعاون بين الجزائر و تونس تقدما في المجال الأمني،و السياسي و الاقتصادي، إلا أن تعمق الصراع في ليبيا جعل من التعاون مع ذلك البلد مستحيلا عمليا.

كما سمح انهيار نظام القذافي بوجود ملاذ أمن للمقاتلين بعد التدخل العسكري الفرنسي عام 2013 في شمال مالي.[2]

ومنذ انهيار العملية الانتقالية في ليبيا في أوت 2014 وانقسام الحكومة إلى سلطتين متناحرتين، دعت الجزائر إلى مصالحة وطنية من خلال عملية شاملة تجمع كل الخصوم، بمن فيهم الإسلاميين وقيادات عهد القذافي أو على حد تعبير أحد المسؤولين" :الجميع باستثناء الإرهابيين"، وهو تصنيف من وجهة

[1] International crisis Group,op.cit ,p 11.

[2] International crisis Group,op.cit ,p 11.

نظر جزائرية يشمل كل من يرفض المشاركة في العمل السياسي الانتخابي، مثل أنصار الشريعة أو تنظيم الدولة الإسلامية أو المنظمات التابعة للقاعدة. وقد دفعت للتوصل إلى حل ديمقراطي توافقي ينتهي بإجراء انتخابات وتبني دستور جديد .ولهذه الغاية، فإنها عملت على نحو وثيق مع الممثل الخاص للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا، برناندينو ليون، واستضافت مسار الأحزاب السياسية في المفاوضات التي قادتها الأمم المتحدة، فخلال المحاولة الأولية لإجراء الوساطة بين البرلمانيين الليبيين وفي سبتمبر 2014، و التي انعقدت في مدينة غدامس الليبية، التي تتقاطع عندها الحدود مع الجزائر وتونس، حاولت الجزائر إقناع أعضاء مجلس النواب (البرلمان الذي انتخب في حزيران 14، ويتخذ حالياً من طبرق مقراً له) الذين قاطعوا الاجتماع بأخذ مقاعدهم. ومنذ ذلك الحين عملت على إقناع الأحزاب لتشكيل حكومة وحدة وطنية واستئناف العملية الانتقالية التي انهارت في جويلية 2014.[1]

في مارس 2015 ، استضافت الجزائر أول جولة لمسار الأحزاب السياسية، رغم أن المسؤولين يقولون إنهم كانوا قد أجروا مسبقاً محادثات دبلوماسية سرية ومكثفة مع طيف واسع من اللاعبين الليبيين .محلل للسياسة الخارجية مقرب من الحكومة قال إنه كان هناك " 200 اجتماع سري تحضيراً لمحادثات الجزائر". شملت المفاوضات موالين سابقين للقذافي، و هي نقطة يصر عليها المسؤولون الجزائريون، أكثر من الداعمين الآخرين للعملية التي تقودها الولايات المتحدة .تم إجراء جولة ثانية لمسار الأحزاب السياسية في الجزائر العاصمة في حزيران/يونيو 2015 ، قبيل تقديم الأمم المتحدة لمسودة اتفاق رابع للمشاركين الليبيين .فيما يتعلق بالمحادثات الليبية التي تتوسط فيها الأمم المتحدة. فهي تنظر إلى تيسير التوصل إلى حل سياسي للأزمة وعودة مؤسسات الدولة إلى العمل ليس فقط كأولوية بحد ذاتها، بل أيضاً بوصفها شرطاً مسبقاً لمحاربة انتشار الجهادية العنيفة.[2]

و رغم أنّ الجزائر، مع الجيران الخمسة الأخرين لليبيا (مصر، و السودان و التشاد و النيجر و تونس)، كانت تفضل مقاربة تدفعها وتنسقها المنطقة ذاتها، فإن ذلك يتعارض مع قرار مصر بدعم برلمان طبرق المعترف به ضمنياً، سياسياً وعسكريا. وهي تعارض أيضاً دولا أخرى أبعد، مثل الإمارات العربية

[1] International crisis Group,op.cit ,p 11.

[2] International crisis Group,op.cit ,p 11.

المتحدة أو الأردن، التي تمارس نفوذاً في ليبيا من خلال دعم الفصائل الموالية لطبرق. فعلى هامش اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز في ماي 2014، تم الاتفاق على" خطة جوار "حول ليبيا، وأعطي لمصر دور الوسيط السياسي وكلفت الجزائر بتحسين الأمن .وانتهت المبادرة بحديث هادئ عن تدخل أجنبي جديد .إلاّ أن أجندات الجيران بدأت بالتباعد في أوت 2014، عندما قوضت مشاركة مصر في الضربات الجوية(التي يعتقد أن طائرات إماراتية انطلقت من قاعدة جوية مصرية في شمال غرب البلاد قامت بها) ضد فجر ليبيا، وهو ائتلاف من الميليشيات الداعمة لحكومة طرابلس حياديتها كوسيط .وكان هناك مخاوف من أن مثل تلك الضربات الجوية، وبشكل عام الدعم العسكري الذي تقدمه بلدان الخليج سيزيد من فرص الحرب الأهلية، وربما تقسيم ليبيا في النهاية[1].

وفي فبراير 2015 ، اتخذت الجزائر موقفاً حاسماً في مجلس الأمن ضد دعوة مصر لرفع جزئي لحظر توريد الأسلحة إلى ليبيا (والمفروض منذ فيفري 2011) للسماح بتدفق الأسلحة للجانب الذي يؤيد برلمان طبرق. و هذا ما أكده أحد الدبلوماسيين في قوله: سيكون رفع الحظر جنوناً مطلقاً .من المستحيل عسكرياً أن يتغلب طرف على الطرف الآخر .إن حل هذه المشكلة بالسلاح سيؤدي إلى فوضى عارمة".[2]

علما أنها تعتقد أن المقاربة المصرية مدفوعة بعدائها للإسلام السياسي، خصوصاً الاخوان المسلمين، رغم أنهم يشكلون جزءاً صغيراً من التحالف الداعم لبرلمان طرابلس، و هذ اما صرح به الوزير المفوض للشؤون المغاربية والأفريقية عبد القادر مساهل قالا: "لمصر مشكلة مع الإخوان المسلمين، لكن لا ينبغي أن يسقطوا ذلك على ليبيا .الإخوان المسلمون في ليبيا لا يمثلون جزءاً كبيراً من الطيف السياسي".

كما عارضت الجزائر بقوة تدخلاً عسكرياً جديداً (أكثر محدودية) في ليبيا روجت له فرنسا وبعض الدول الحليفة لها في أفريقيا، والتي تخشى أن يتحول جنوب ليبيا إلى نقطة تجمع للمجموعات المتشددة في منطقة الساحل .وهي ترفض فكرة التبعات المحتملة بوصفها ساذجة، تماماً كما كان التدخل الأول لحلف شمال الأطلسي.

[1] International crisis Group,op.cit ,p 11.

[2] International crisis Group,op.cit ,p 12.

المشكلة الأكبر، من وجهة نظر الجزائر، لا تتمثل في الأيديولوجيا التي تتبناها مختلف الأطراف، بل في غياب دولة فعالة توفر الأمن الداخلي والتنسيق مع الجيران .

يمكن لتدهور الأوضاع في ليبيا، رغم الاتفاق المبدئي الذي توسطت فيه الأمم المتحدة في جويلية 2015 لإنشاء حكومة وفاق وطني، وتنامي التحديات الأمنية، أن يدفع الجزائر إلى تغيير موقفها ففي حزيران/يونيو 2015 ، ورداً على أخبار أفادت بأن الفصائل الموالية لتنظيم الدولة في سرت قد سيطرت على مطار المدينة، رفعت الجزائر درجة التأهب على حدودها مع ليبيا إلى أعلى مستوى ونشرت عدداً أكبر من الجنود لحراستها وأصدرت أوامر بإطلاق النار وقتل كل من يتجاوز الحدود[1] .

[1] International crisis Group,op.cit ,p 12.

خلاصة الفصل:

ما يمكن التوصل إليه في نهاية الفصل هو أن الأزمة الليبية التي كانت تقف ورائها عوامل داخلية و عوامل خارجية و التي تم التطرق إليها سابقا، علما أن هذه الأخيرة هي ناجمة عن كون النظام الداخلي للدولة يمتاز بتسلط لإضافة أنها تصنف ضمن الدول الفاشلة، اضافة إلى تدخل أيدي خارجية طمعا منها في الموارد التي تزخر بها المنطقة، كل هذا أدى إلى تأجيج الوضع أكثر و تفاقمه،بحيث كانت لهذا الأخير انعكاسات سلبية على أمن في المنطقة ككل و بالخصوص جورها، و في المرتبة الاولى الجزائر، فرغم ذلك فإن الجزائر ساندت الأزمة الليبية منذ بدايتها، على الرغم من الاتهامات الموجهة لها من طرف قوى خارجية التي ادعت أن الجزائر موالية للقذافي.

على رغم كل هذا فالجزائر عملت جاهدة على إدارة النزاع الليبي من أجل تحقيق الاستقرار بكلا من البلدين، و ذلك من خلا ل تبنيها مقاربة قائمة على رفض التدخل الأجنبي و الآثار الوخيمة الناجمة عنه، مساندة الحل السلمي و تكريسه في المنظومات الدولية و الاقليمية على رأسها الاتحاد الافريقي و هيئة الأمم المتحدة، و كذلك العمل جاهدة على جمع الفرقاء اللبيبين أو بالأحرى الاطراف المتنازعة من أجل الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

الخاتمة

الخاتمة:

نستنتج من خلال ما سبق أن الدبلوماسية الجزائرية عرفت حضورا إقليميا و عالميا منذ عهد الثورة الجزائرية و تعززت مكانتها بعد الاستقلال ، و يرجع سبب ذلك لثبات مبادئها و أهدافها الدبلوماسية المستوحاة من المواثيق الدولية و الوطنية بدءا من بيان أول نوفمبر وصولا إلى دستور 1996، بحيث كانت لها دور اساسي في حل مختلف النزعات الاقليمية و الدولية بطرق سلمية بعيدا عن استعمال القوة كمبدأ أساسي من مبادئ سياستها الخارجية و ما ساعدها على ذلك الحنكة الدبلوماسية المميزة للمفاوضين الجزائريين، و تعزز هذا المبدأ في الآونة الأخيرة خاصة مع ظهور ثورات الربيع العربي في جوارها الاقليمي، نظرا للموقع الاستراتيجي للجزائر و عمقها الافريقي عملت الجزائر جاهدتا على الأزمات الاقليمية و تحقيق الأمن و السلم في المنطقة، بالخصوص التهديد الرهيب آت من الدولة الجارة ليبيا الناجم عن الأزمة التي تعتبر من أهم الأزمات الاقليمية التي تهدد الأمن الجزائري بدرجة أكبر.

فنتيجة لهذه التهديدات الاقليمية عملت الجزائر على حل الأزمات بطرق سلمية محافظة على مبادئها بهدف تحقيق السلم و و الأمن في المنطقة عامة و الحدود الجزائرية خاصة.

فالجزائر تعمل جاهدة على إيجاد حل سلمي بعيد كل البعد عن أي تدخل أجنبي قد تكون له أضرار وخيمة على الأمن في المنطقة، كل هذا يظهر جليا من خلال الاستراتيجيات الأمنية التي استخدمتها. قد تم تطرق لها من خلال هذه الدراسة بحيث تطرقنا إلى التطور التاريخي الذي مرت به الدبلوماسية الجزائرية و أهم الانجازات التي حققتها خلال ثورة من خلال عملها جاهدة على إدراج القضية الجزائرية في منظمات الدولية و يبرز اول نجاح لها في مؤتمر باندونغ بعدها نجاحها في إدراج القضية في هيئة الامم المتحدة.

بالإضافة إلى تطرقنا إلى دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزعات الاقليمية من خلال تبنيها جملة مبادئ سياستها الخارجية التي بدت جلية في وساطتها في النزاع الاقليمي.

فمن خلال تناولنا لهذه الدراسة نستنتج نخلص إلى أن فرضيات – يعكس تحرك الدبلوماسية الجزائرية منطلقات و محددات السياسة الخارجية الجزائرية، و لاسيما ما يكرس المقاربة الجزائرية في التعامل مع الأزمات الإقليمية– صحيحة و ذلك يظهر جليا من خلال:

- ابراز مبادئ الدبلوماسية الجزائرية.
- النجاحات التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية.
- بروز الجزائر كدور فاعل داخل القارة الافريقية من خلال لعب دور الوسيط في أي نزاع كان.

رغم المقاربة التي تبنتها الجزائر للتعامل مع الأزمة إلى انها تواجه تحديات :

أول تحدي و هو الغرب بالدرجة الاولى الذي يتغطى بسترة الدفاع و حماية الأمن في المنطقة و هذا الاخير له اهداف أخرى أهمها استنزاف الموارد التي تزخر بها المنطقة.

مواقف المتناقضة من هذه الأزمة، و غيرها من التحديات التي تم التلميح إليها من خلال هذه الدراسة.

التوصيات :

-ضرورة مواصلة في حل الأزمة الليبية بالطرق السلمية حفاضا على الامن القومي.

-الحفاظ على مبادئ السياسة الخارجية في ظل التهديدات المتصاعدة.

- اتخاد مختلف الأليات و الاستراتيجيات لحماية الحدود الوطنية من الجريمة المنظمة بكل اشكالها.

- ضرورة اشراك الأطراف الأزمة للوصول الى حل سلمي يخدم المصلحة العامة.

الملاحق

الملحق1:

مذكرة حول الجهود الجزائرية في مسار الحوار الليبي.

1-التزمت الجزائر في تعاملها مع الأزمة الليبية بمبادئها في السياسة الخارجية القائمة على سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها وتغليب الحل السلمي لفض النزاعات، الا ان عدم التدخل لا يعني عدم المبالات بما يجري في هذا البلد الجار انطلاقا من الروابط الاخوية والتاريخية التي تجمع الشعبين الشقيقين ونظرا لتداعيات الازمة في ليبيا على الجزائر ودول المنطقة ، ومن هذا المنطلق كثفت الجزائر من جهودها الدبلوماسية لإيجاد حل سياسي توافقي في ليبيا ودعوة المجموعة الدولية الى الالتفاف حول اجندة موحدة تدعم الحوار الشامل وترفض عسكرة الحل في هذا البلد.

2-تساند الجزائر، بقوة، جهود بعثة الامم المتحدة الى ليبيا الرامية الى ايجاد حل سياسي وتشكيل حكومة وحدة وطنية، تكلف بتسيير المرحلة الانتقالية لمواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية العديدة ومكافحة الإرهاب، وفي هذا السياق استضافت بلادنا أربع جولات للحوار الليبي برعاية الأمم المتحدة، خصصت اللقاءات الثلاث الاولى، التي عقدت على التوالي يومي 10و 11مارس، وفي 13 و14 أفريل، ويومي 03 و04 جوان 2015، لقادة الأحزاب والنشطاء السياسيين، وتندرج هذه اللقاءات ضمن أحد مسارات الحوار التي اطلقتها بعثة الامم المتحدة في ليبيا والذي تحتضنه بلادنا، فيما جمع اللقاء الاخير في 30 جويلية 2015 المبعوث الأممي السابق إلى ليبيا وممثلي المؤتمر الوطني العام.

3-وتكفلت الدبلوماسية الجزائرية خلال سنة 2014، وبطلب من الفرقاء الليبيين، بتسهيل الاتصال بين مختلف الأطراف الليبية ومحاولة تقريب وجهات النظر، دون إقصاء، باستثناء الجماعات المصنفة إرهابية من قبل مجلس الأمن، لإيجاد مخرج سياسي توافقي للأزمة عبر حوار ليبي–ليبي شامل. وقامت أكثر من 200 شخصية قيادية ليبية بزيارة الجزائر في إطار هذه الجهود.

4-وفضلا عن ذلك ضاعفت الجزائر جهودها لإقناع الدول المعنية بالملف الليبي بضرورة اعتماد الحل السياسي كمخرج وحيد للأزمة ورفض التدخل العسكري الخارجي.

5-وساهمت الجزائر بفاعلية في إنشاء آلية دول الجوار الليبي، وفرضها كفاعل أساسي في التعاطي مع الأزمة الليبية. واحتضنت الاجتماع الاول والسابع لهذه الآلية، اللذان عقدا على التوالي، يومي 27 و28 ماي 2014 و الفاتح من ديسمبر 2015.

6-كما تقوم الجزائر بدور فعال في إطار المنظمات الإقليمية والدولية (الجامعة العربية، الأمم المتحدة) وضمن مجموعة الاتصال الدولية حول ليبيا، لدعم الحل السياسي والحوار ورفض عسكرة الحل في ليبيا. وتشارك في اللقاءات الثلاثية التي تضم الى جانب الجزائر كلا من مصر وايطاليا.

فهرس الخرائط و الجداول و الملاحق

فهرس الخرائط و الجداول و الملاحق:

قائمة الخرائط:

خريطة المغرب العربي.	الصفحة 63
خريطة توضح دول منطقة الساحل الافريقي.	الصفحة 65
خريطة توضح نشاط القاعدة في الساحل.	الصفحة 81
خريطة توضح الرهائن الأجانب المحتجزين في الساحل الإفريقي في الفترة (2003/ 2010).	الصفحة 82
خريطة تمثل طرق التهريب في منطقة الساحل الافريقي.	الصفحة 84
خريطة توضح نشاط الجماعات المسلحة في مالي.	الصفحة 89
خريطة انتشار قبائل الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي.	الصفحة 90
خريطة توضح القوات المسلحة في ليبيا.	الصفحة 138

قائمة الجداول:

جدول يبين مواقف القبائل الليبية الرئيسية من نظام القذافي.	الصفحة 123
جدول يمثل كرونولوجيا أحداث الأزمة الليبية	الصفحة 129

قائمة الملاحق:

مذكرة حول الجهود الجزائرية في مسار الحوار الليبي.	الصفحة 161

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المصادر و النصوص القانونية:

1/الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، الجريدة الرسمية، العدد 76، المؤرخ في 08/ 1996./12

2/ميثاق الأمم المتحدة، الصادر في مدينة سان فرانسيسكو، يوم 26 جوان 1945.

الكتب:

1/ بالحبيب، عبد الله. "***السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992- 1997***". عمان: دار الراية للنشر و التوزيع، ط1، ، 2011.

2/ بوعشة، محمد ." ***مدخل إلى إدارة النزعات الدولية***"، الجزائر: دار القصبة للنشر، د ط ، .2007

3/ بوعشة،محمد. "***الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى القوى الصغرى في القرن الافريقي.*** بيروت: دار الجيل، ط.1، 2004.

4./سموحي فوق العادة، "***الدبلوماسية الحديثة***". بيروت: دار اليقظة العربية، دط، ، 1973.

5/ شلبي،محمد. "***المنهجية في التحليل السياسي :المناهج، المفاهيم، الاقترابات و الأدوات***". الجزائر: دار هومة، ط 5 ، 2002.

5/عبد الكافي ،اسماعيل عبد الفتاح. "***إدارة الصراعات و الأزمات الدولية :نظرية مقارنة لإدارة الصراع العربي الاسرائيلي في مرحلة مختلفة***"،(د ب: د ن، د ط، د ت).

6/ مارتن غريفيتس وتيري أوكالاهان، المفاهيم، الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، د ط الامارات العربية، المتحدة،.2008

7/ محمد بجاوي، "***الثورة الجزائرية و القانون 1960- 1961***"، الجزائر: دار الرائد للكتاب، ط.1 و ط.2.

8/ بوحوش، عمار." ***التاريخ السياسي للجزائر –من البداية إلى غاية 1962*** ". بيروت:دار الغرب الاسلامي، ط.1 ، 1997.

9/ مصباح، عامر. "***المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن***". القاهرة: دار شباب الحديث، دط، 2012.

مذكرات:

1/ بشكيط، خالد. "***دور المقاربة الأمنية الانسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي***"، رسالة ماجستير. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2011/2010.

2/ بن فليس، أحمد." ***السياسية الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958- 1962***. رسالة الماجستير فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، سبتمبر 1985.

3/ بوسكين، سليم. "***تحولات البيئة الاقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014***". رسالة الماجستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2014- 2015.

4/ بونقطة،محمد مسعود. "***البعد الامني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي***". أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، ديسمبر 2014.

5/ جلاطة،هداية. "***التدخل الانساني و مبدا السادة الوطنية (دراسة حالة ليبيا)، مذكرة ماستر***". جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2015/2014، ص 75.

6/ حمزة، حسام. "***الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري***"، رسالة ماجستير. جامعة الحاج لخضر، باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2011/2010.

7/ حيون، حكيم. "***دور الدبلوماسية الجزائرية في إطار الدول المصدرة للبترول (1999/ 2014)***". مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2011- 2015.

8/ دالع، وهيبة ." ***السياسة الخارجية تجاه منطقة الساحل الافريقي (1999- 2014)***"، أطروحة دكتوراه تخصص علوم سياسية . جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2014.

9/ رسولي،أسماء. "***مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.*** رسالة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق و السياسية 2010-2011.

10/سويسي، ليلة. ***التدخل الانساني في الاسترانيجية الجديدة لمنطقة حلف شمال الأطلسي***. دراسة حالة ليبيا 2011، مذكرة ماستر. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و الاعلام، 2012/2011.

11/ الضروس،سمير قلاع. "***مقاربة الجزائر لبناء الأمن في منطقة الساحل الافريقي***". رسالة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2012/ 2013.

12/ ظريف،شاكر. " ***البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الافريقية التحديات و الرهانات***"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، 2010/2008.

13/ العايب، سليم. " ***الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي***".رسالة الماجستير في العلوم السياسية، شعبة الدبلوماسية و العلاقات الدولية. باتنة،جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق، 2010- 2011.

14/ عمورة،أعمر. "***التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة جيوأمنية***"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2010- 2011.

15/ قديح ،تيسير إبراهيم. " ***التدخل الدولي الإنساني "دراسة حالة ليبيا 2011***" . رسالة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الأزهر، غزة: كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، 2013.

16/ قريري،" سليمان. ***تطور الاتجاه الثوري و الوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1945***". أطروحة لنيل الدكتوراه . جامعة الحاج لخضر ،باتنة: "كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية و العلوم الاسلامية، 2011/2010.

17/ قوبريد،طاهر . ***"دور الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الأمنية الراهنة في منطقة الساحل الافريقي"***، مذكرة ماستر في العلوم السياسية. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014- 2015.

18/ لحلوح، بلقاسم. ***" دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزعات المسلحة"***. رسالة ماجستير في القانون الجنائي و الدولي، (جامعة البليدة، 2004).

19/ محمد مسعود بونقطة،***" الدبلوماسية الجزائرية في إطار الجامعة الدول العربية دراسة حالة: المبادرة الجزائرية للإصلاح***". رسالة ماجستر في العلوم السياسية و علاقات دولية، تخصص دبلوماسية و تعاون. جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية و الاعلام، 2009- 2010.

الدراسات و تقارير:

1/ بوحنية، قوي. " الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، في 2012/06/03، متوفر على الرابط الالكتروني :
.http://studies.eljazeera.net

2/ بوريب،خديجة. ***" الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي : واقع و رهانات"***.

3/ منصور لخضاري، **الامتددات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر**. مقال بدون دار النشر و بدون عدد).

4/ منصور، لخضاري. الأزمة الليبية و انعكاساتها على منطقة الساحل الافريقي. (بدون دار النشر، بدون سنة النشر)

5/ مؤسسة كارنغي للسلام الدولي، ***"الجزائر في عهد بوتفليقة (الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية)"***، مركز كارنغي للشرق الأوسط، العدد 7.

المحاضرات:

1/ بولمكاحل، ابراهيم. سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزعات الدولية قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية.جامعة قسنطينة.

المجلات:

1/ حنفي، خالد علي." *مسار التحول في النزاع الليبي*". *السياسة الدولية*، م 50، ع 199 ،جانفي 2015.

2/ ن. خياط، "دبلوماسية الثورة دور مرموق" ، *الجيش*، ب م، ع. 580 نوفمبر 2011.

مراجع باللغة الاجنبية:

1/Berkouk, M'hand. US- Algeria Security cooperation and war on terror, Carnegie endowment for International peace.

2/Boukra , Liess . Analyse comparée des discours sur le terrorisme : Europe, Etats Unis , pays méditerranées. in contribution de l'Algérie au dialogue méditerranéen, Institut Diplomatique et Relation International (IDRI) Ministère des Affaires étrangères, 2003.

3/ International crisis Group, « ***L'Algérie et ses voisins*** », (Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord N°164 | 12 octobre 2015).

4/Mernache , Amina. La diplomatie Algérienne ,la nostalgie d'une geoire perdue / La boratoire OBM/ obligations , Biens ,Marchés) UPEC_ Université de Paris – Est Créteil .

المواقع:

1/file:///F:/.html

2/file:///F:/_%.html

2 /http://cartographie.sciences.fr

3/ http://services.mesrs.dz/Portail_MESRS_ind/histoire/Evenements_ar9.html

4/http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412111019506275 44.html

5/http://studies.aljazeera.net/reports/»2013/02/201321480481439 42.htm

6/http://www.ahram.org.eg/NewsQ/353903.aspx

7/ http://www.algeriachannel.net

8/ http://www.algeriagate.info/2014/05/blog-post_5154.html.

9 /http://www.algeriagate.info/2014/11/blog-post_9.html

10/ http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/political_41-42_khadiga.pdf

11/ http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/political_41-42_khadiga.pdf

12/http://www.saharamedias.net.html

13/http://www.saharamedias.net

14/https://www.google.dz

15/ https://www.youtube.com/watch?v=rlV3E-2pvzw&nohtml5=False

16/http://www.ahram.org.eg/NewsQ/353903.aspx

الفهرس

مقدمة:.....01

الفصل الأول: مسار تطور الدبلوماسية الجزائرية.....19

المبحث الأول: الدبلوماسية الجزائرية قبل الثورة.....22

المبحث الثاني: دبلوماسية الثورة الجزائرية 1954- 1962.....31

المبحث الثالث: دبلوماسية الجزائر المستقلة.....46

حوصلة الفصل 56

الفصل الثاني: المقاربة الدبلوماسية الأمنية الجزائرية لإدارة النزعات الدولية..... 57

المبحث الأول: طبيعة النزعات الإقليمية لدول الجوار الجزائري.....59

المبحث الثاني: محددات التصور الجزائري للتعامل مع النزعات الاقليمية.....87

المبحث الثالث: فعالية المقاربة الجزائرية للتعامل مع التهديدات الاقليمية.....97

حوصلة الفصل.....108

الفصل الثالث: المقاربة الجزائرية للتعامل مع النزاع الليبي.....109

المبحث الأول: خلفيات ومسارات تطور الأزمة الليبية.....112

المبحث الثاني: موقف الجزائر من تطورات الأزمة الليبية.....136

المبحث الثالث: الدبلوماسية الجزائرية في التعامل مع الأزمة الليبية.....142

حوصلة الفصل.....155

الخاتمة.....156

الملاحق 159

فهرس الخرائط.....162

فهرس الجداول.....162

فهرس الملاحق.....162

قائمة المراجع 163

الفهرس.....171